الأمم المتحدة S/PV.7222

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٢٢**

الثلاثاء، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسانا	(رواند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيابي
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيد أسيلبورن
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، والوزراء والممثلين الآخرين الموجودين هنا اليوم. فمشاركتهم تمثل تأكيدا لأهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل وإكوادور وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وأيسلندا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وتركيا وتونس وجامايكا والجزائر والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزمبابوي والسفادور وغواتيمالا وجمهورية فترويلا البوليفارية وفييت نام وقطر وكازاخستان وكندا وكوبا والكويت ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب والمكسيك وملديف والمملكة العربية السعودية وناميبيا والنرويج ونيكاراغوا ونيوزيلندا والهند واليابان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة للاشتراك في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المعمول بها في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتينغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من رام الله، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تشريفي بتقديم إحاطة إعلامية للمجلس من رام الله. وأعتذر بشدة عن التأخر، وذلك بسبب مشاركتي المستمرة في إسرائيل. لقد وصلت للتو. وكما يعرف المجلس، أنا الآن في اليوم الثالث من مهمتي الحالية في جميع أنحاء المنطقة. وأود أن أشكر مجلس الأمن على دعمه القوي لجهودي.

رام الله هي المحطة الخامسة في رحلة شملت حتى الآن قطر والكويت ومصر وإسرائيل. سأواصل الرحلة في الأردن والمملكة العربية السعودية وبلدان أخرى في المنطقة، حسب الاقتضاء. وقد أجريت مناقشات مكثفة ومثمرة مع القيادات في جميع البلدان. كما أتيح لي عقد اجتماع مفيد جداً مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في قطر ومع وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، وكذلك مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد نبيل العربي، في القاهرة في وقت متأخر من الليلة الماضية. وأتيحت لي أيضا فرصة اللقاء مع وزير خارجية النرويج، الذي كان يزور المنطقة، وإجراء محادثة هاتفية مع الرئيس الفرنسي أولاند. وقد تبادلنا الآراء وناقشنا الوضع الحالي في المنطقة. وأنا ممتن جداً لهذا العدد الكبير من البلدان المشاركة في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى وضع حد لهذه الأزمة.

وأنا على ثقة من أن أعضاء المجلس سيتفهمون أنه في هذه اللحظة الحساسة للغاية، لا يمكن توقع الكشف عن التفاصيل علانية. يكفي القول إنني آمل وأعتقد أن هذه المحادثات ستؤدي إلى نتائج وإلى إنهاء القتال في المستقبل القريب جداً. هناك العديد من العقبات والتعقيدات، بالطبع. هذه بعثة للتضامن والسلام. ولكن، بمجرد وصولي إلى المنطقة، كان في استقبالي خبر القتال المروع في الشجاعية، الأمر الذي يعكس الخسائر البشرية الهائلة للقتال وحجم التحديات التي تواجهنا. لقد حملت رسالة من ثلاثة أجزاء في كل مرحلة من زيارتي: أولاً، وقف القتال؛ ثانياً، بدء الحوار؛ ثالثاً، معالجة الأسباب الجذرية.

إن وقف إطلاق النار أمر ضروري، ولكن بدون معالجة القضايا الأعمق لن نحل المشكلة أبداً؛ سنؤخرها لوقت آخر فحسب. وسوف تستمر الدورة، ولكن ستزداد المرارة والكراهية رسوخاً في كل مرة يتكرر فيها ذلك. وبكل بساطة، إذا ترك شعب مع اليأس والاحتلال، لن تختفي المشكلة؛ بل سوف تنمو فحسب.

إن أكثر الافاق المبشرة بوقف إطلاق النار يتمثل في المبادرة التي طرحتها مصر على أساس تفاهم تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بشأن وقف إطلاق النار. وقد حظى هذا الجهد بدعم الرئيس عباس والجامعة العربية. وللأسف، لم تستجب حماس بعد. وأنا أشجع كل من لديه تأثير للحث على إجراءات بناءة. هذا هو أكثر الطرق جدوى للسلام. وناقشت أيضا المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل مع رئيس الوزراء نتنياهو ووزير الدفاع يعلون، وسأواصل اجتماعاتي مع الرئيس بيريز ووزراء آخرين.

مرة أخرى، أدين بشدة الهجمات الصاروخية العشوائية التي تشنها حماس والجهاد الإسلامي من غزة على اسرائيل. ويقلقني أيضاً الرد الثقيل من جانب إسرائيل والخسائر المرتفعة من القتلى المدنيين في المقابل. ومنذ الإحاطة المقدمة للمجلس يوم الأحد، بلغ العنف مستويات أشد ترويعاً. ومرة أخرى، فإن الكثير جداً من المدنيين، بينهم العديد من الأطفال، هم الذين يدفعون ثمن هذا التصعيد الأخير. وأحث كل الأطراف مرة أخرى على الوقوف وراء الجهود الدولية الجماعية الرامية لإنهاء القتال. ليس هناك وقت نضيعه.

فور انتهاء هذه الإحاطة الإعلامية مباشرة، سوف أحصل على آخر تحديث من فريق الأمم المتحدة في غزة. وأريد أن أؤكد كم أنا فخور بالعديد من زملائنا من الأمم المتحدة، وفي الصدارة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، الذين يقدمون يد المساعدة لأهالي غزة ببسالة في هذه الظروف الصعبة. إنهم يوفرون الإغاثة الحيوية والمأوى للمدنيين المعرضين لخطر وشيك. وتصاعد العنف بات يؤثر الآن بصورة حادة على العمليات العادية للأونروا. لقد أغلق حوالي ٢٣ من مرافق الوكالة نتيجة للصراع. وتضرر ما مجموعه ٧٧ من مرافقها منذ ١ حزيران/يونيه نتيجة للصراع. واستخدمت المباني لتخزين الأسلحة. وهذا أمر غير مقبول. واليوم، فإن قرابة ١١٠ ٠٠٠ شخص – أكثر من ٥ في المائة من سكان غزة – يبحثون عن مأوى لدى الأونروا.

في الماضي، تعرضت مرافقنا في جنوب لبنان وغزة للهجوم وخسائر فادحة في الأرواح. وإنني أدعو إسرائيل إلى ممارسة عناية خاصة لتجنب وقوع حادث مؤسف آخر. وأحث جميع الحاضرين على الاستجابة للنداء العاجل للأونروا لجمع ١١٥ مليون دولار من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا للسكان في غزة. علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للتخفيف من معاناتهم. وأشكر البلدان العديدة التي قدمت مساعدات إنسانية سخية بالفعل لصالح النداء العاجل للوكالة، بما في ذلك التعهد بتقديم مبلغ ٤٧ مليون دولار الذي أعلنه

جون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة. وأشكر أيضا موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم منسقي الخاص في الميدان، السيد روبرت سيري، على جهودهم الدؤوبة للتفاوض بشأن المساحات التي تشتد الحاجة إليها للاستجابة للاحتياجات الإنسانية.

لقد وجه المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، وحتى مؤخراً مساء يوم الأحد، العديد من النداءات من أجل وضع حد للعنف وحماية المدنيين.

ويتعين علينا بوصفنا المجتمع الدولي أن نتحمل المسؤولية إزاء نتيجة الفشل الجماعي في إيجاد حل سياسي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ولا يمكننا العودة إلى الوضع السابق – وهو شاغل يتشاطره الفلسطينيون والإسرائيليون على السواء.

وما تزال العناصر الأساسية للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) لم تنفذ. وهي تشمل القضاء على تهريب الأسلحة، وفتح جميع المعابر، وإعادة غزة إلى سلطة حكومة فلسطينية شرعية واحدة تقر وتلتزم بتعهدات منظمة التحرير الفلسطينية.

ولا يمكن تحقيق السلام والأمن المستدامين إلا عبر تسوية سياسية عن طريق التفاوض. ولا سبيل إلى تحقيق الاستقرار الدائم في غزة إلا بإحراز التقدم المستدام، بما في ذلك المسائل – الاجتماعية الاقتصادية ومسائل الحوكمة.

ومن الضروري معالجة مسألة الحوكمة. فعشرات الآلاف من الموظفين الذين تم تعيينهم بعد عام ٢٠٠٧ ويعملون في غزة لا يتقاضون أجورهم، بينما يتلقى أكثر من ٦٠٠٠٠ موظف رواتبهم من رام الله دون أداء أي مهام حكومية أساسية في غزة.

وما تزال الأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في التنسيق والتشاور مع جميع الأطراف المعنية.

وهذه هي المرة الثالثة التي آتي فيها، بصفتي الأمين العام، إلى المنطقة في بعثة طارئة للمساعدة على إنهاء الأزمة. وهذا يعني أن الأطفال في غزة يعيشون الآن في خضم الاعتداء الرئيسي الثالث في السنوات الخمس الماضية من حياتهم الغضة. ولا يمكن وصف الرعب والاضطرابات الجارية هذه. ويجب إنهاء دائرة المعاناة. ويجب على الأطراف أن تغتنم الفرصة ليس لتجديد وقف إطلاق النار فحسب، بل أيضا لدعم إحراز التقدم السياسي والأمني والمؤسساتي، فضلا عن تحقيق التقدم الاجتماعي الاقتصادي الدائم في غزة. ويجب على الأطراف أيضا أن تستجيب للنداء الذي وجّهه المجلس بالعودة إلى المفاوضات من أجل التوصل إلى وضع حد لهذا النزاع عن طريق حل الدولتين الذي تتوفر له مقومات البقاء.

وكما سبق أن أكدتُ مرارا أثناء بعثتي، فإن الفلسطينيين أيضا، شأنهم شأن الإسرائيليين، بحاجة إلى الشعور بالأمن. والفلسطينيون أيضا، شأنهم شأن الإسرائيليين، بحاجة إلى أن يلوح لهم أمل في الأفق. وكلا الجانبين بحاجة إلى الاطمئنان إلى أن القانون الإنساني الدولي نافذ، وأنه سيتم تحقيق العدالة للجميع. ولنضطلع بدورنا لأجل جميع شعوب هذه المنطقة.

وأخيرا، آمل أن يتفهم المجلس أنه ما زال أمامي عقد سلسلة من الاجتماعات الهامة في رام الله. وعليه، فسأكون قادرا على البقاء في هذه الجلسة حتى الساعة ١٨/٥٠ هنا. وسأكون في غاية السرور لأن أستمع بقدر ما أستطيع. وأعوّل على دعمكم وقيادتكم المستمرين، سيدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات صفة المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الماهرة لمجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى الجهود الرامية إلى التصدي للأزمة التي يواجهها الشعب الفلسطيني، وخاصة جراء العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة. وأشكر أيضا الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية، وأعرب عن عميق الامتنان له للذهاب في بعثة طارئة إلى المنطقة لمساندة الجهود الإقليمية والدولية الهادفة إلى التوصل إلى وقف عاجل لإطلاق النار، على أساس المبادرة المصرية، بمشاركة نشطة من قبل الرئيس محمود عباس، والأطراف المعنية الأخرى. وأرحب أيضا بوزير خارجية لكسمبرغ، أسيلبورن، الموجود معنا اليوم لحضور هذه الجلسة البالغة الأهمية.

ونثني اليوم أيضا على الجهود الميدانية التي يبذلها المنسق الخاص للأمم المتحدة، روبرت سيري، بما في ذلك ما يتعلق بالنداءات الداعية إلى التهدئة لأسباب إنسانية، فضلا عن الجهود الميدانية الشجاعة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تحت قيادة المفوض العام، بيير كراهنبول، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحت قيادة وكيلة الأمين العام فاليري أموس، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي توفر مساعدة هامة في حالات الطوارئ للشعب الفلسطيني في وقت الأزمة الراهنة هذه.

للأسف،بالرغم من جميع تلك الجهود الإقليمية والدولية، فقد قُتل المزيد من المئات من الفلسطينيين المدنيين وجرح المزيد من الآلاف، في حين شُرّد عشرات الآلاف منهم بسبب العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة، منذ آخر مرة خاطبنا فيها المجلس يوم الجمعة الماضي (انظر S/PV.7220).

وأسفر القصف الإسرائيلي أيضا - بما في ذلك الهجمات الجوية بواسطة القذائف، والقنابل والقصف المدفعي جوا وبرا وبحرا في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين - عن تدمير ما يزيد عن ١ ٠٠٠ منزل وألحق أضرارا بما يزيد على ١٨ ٠٠٠ منزل آخر. وسادت مشاعر الخوف والهلع بين السكان، الأمر الذي أدى إلى تشريد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص اتخذوا من مدارس الأونروا مأوى لهم. ونلاحظ أن عدد هؤلاء يزيد سلفا على ضعف عدد الفلسطينيين الذين لجأوا إلى مدارس الوكالة نفسها في الحرب الإسرائيلية على غزة في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ . ونتوجه بالنداء العاجل إلى بذل الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الكبيرة للمدنيين الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك من خلال دعم المانحين للنداءات الطارئة التي وجّهتها الأونروا.

ودون أدنى اعتبار للحياة البشرية، ما تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل قتل أُسر بأكملها. فقد قُتلت أسرة تتألف من ٢٦ شخصا في خان يونس، هي أسرة الجامي، وقُتلت أسرة تتألف من ٨ أشخاص في شمال غزة، هي أسرة أبو جراد، وقتلت أسرة تتألف من ١٠ أشخاص في الشُجاعية، هي أسرة أياد، وقتلت أسرة تتألف من ٧ أشخاص في الشُجاعية، هي أسرة الحلاق، وقتلت أسرة تتألف من ٦ أشخاص في الشُجاعية أيضا، هي أسرة السقافي، وقتلت أسرة تتألف من ٥ أشخاص في الشُجاعية أيضا، هي أسرة سليم، وقتلت أسرة تتألف من ٤ أشخاص في الشُجاعية، هي أسرة الحية، وقتلت أيضا أسرة الزويدي المؤلفة من ٤ أشخاص في شمال غزة. ويأتي هؤلاء ضمن العديد من ضحايا الهجمات الشنعاء التي شنتها إسرائيل في الأيام الثلاثة الماضية فقط، مع ملاحظة أن النساء والأطفال يشكلون غالبية القتلى.

ويزداد عدد الخسائر البشرية بمرور كل دقيقة. ففي يوم واحد فقط، هو يوم الأحد ٢٠ تموز/يوليه، قتل ٩٥ فلسطينيا

بطريقة وحشية، من بينهم ٧٢ شخصا على الأقل – بينهم ١٧ طفلا و ١٤ امرأة و ٤ من كبار السن – في الشجاعية على يد قوات الاحتلال التي تركت الشوارع وقد تناثرت فوقها جثث الضحايا، في حين حوصر العديد من الضحايا الآخرين تحت أنقاض المنازل، الأمر الذي يسفر عن ارتفاع عدد القتلى دون شك. وأعلن المساعدون الطبيون الذين صدموا لما رأوا أنه ”لا يوجد جرحى في الشجاعية، وإنما قتلى فقط“.

وأصبح من المستحيل تقريبا مواكبة وتيرة القتل والإصابات التي تسببت بها السلطة القائمة بالاحتلال جراء استخدام وسائل الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين العزّل. فعلى سبيل المثال، خلال ساعتين فقط في أعقاب رسالتي إلى مجلس الأمن بالأمس، قُتل ٢٣ فلسطينيا آخرون، و لم تدرج أسماؤهم وقصصهم بعد في التوثيق الشامل لجرائم الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، التي سنواصل الإصرار على تسجيلها رسميا من قبل الأمم المتحدة، في سياق الجهد الذي لا يعرف الكلل الذي نبذله من أجل تحقيق العدالة للضحايا ولأمتنا.

وقد بلغ عدد القتلى الآن أكثر من ٦٠٠ شخص فلسطيني، في حين يزيد عدد المصابين على ٥٠٠ ٣ شخص. ولن تبرح ذاكرتنا أبدا صور الأطفال الصغار والفتيات والفتيان والنساء والرجال الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية، في منازلهم أو في الشوارع وفي مخيمات اللاجئين. وتنشغل أذهاننا أيضا بصور آلاف الجرحى الذين تعكر صفو حياتهم إلى الأبد، علاوة على مشهد الآلاف من الأسر الفلسطينية التي نزعت عنها ممتلكاتها مرة أخرى واضطرت إلى الفرار بحثا عن الأمان من الاعتداءات الإسرائيلية في سياق هذه النكبة التي لا نهاية لها ضد شعبنا.

واسمحوا لي فقط بأن أعرض على أعضاء المجلس بعض الصور للضحايا. هؤلاء من الشجاعية. هذه هي الوجوه الإنسانية لضحايانا، هذه عينات من الأشخاص الأكثر معاناة والذين يقتل منهم أكبر عدد، إنهم الأطفال. نحن لسنا أرقاماً. نحن بشر.

عندما تغرق أرضيات المستشفيات بدماء الأبرياء، وتعج الممرات بصرخات آلام الجرحى التي تصم الآذان، وبالعويل والحزن على الأحباء الذين قتلوا، وحين نرى الأطباء، الذين لم يذوقوا طعم النوم والأكل، محرومين من أبسط اللوازم الطبية، لكنهم يعملون بشجاعة لإنقاذ الأرواح البشرية، على الرغم من أنهم، هم أنفسهم، يتعرضون للهجوم من قِبل آلة الحرب الإسرائيلية، عند ذلك ندرك أن المجتمع الدولي قد فشل، فشل في التزامه بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وفشل في إنفاذ حكم القانون، وفشل في الوفاء بوعده للإنسانية.

ولذلك، فإنني مضطر مرة أخرى أن أقرأ على الأقل أسماء أطفالنا الأبرياء الكثيرين الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأيام الماضية وتكريم ذكراهم. نحن نرتدى الأوشحة السود اليوم حداداً على جميع أطفالنا ونسائنا ورجالنا من المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا في عمليات الإبادة الجماعية الإسرائيلية ضد شعبنا في قطاع غزة. توفيق أحمد أبو جامع، وعمره خمس سنوات؛ هيفاء توفيق أحمد أبو جامع، ٩ سنوات؛ شاهيناز وليد محمد أبو جامع، سنة واحدة؛ ريان تيسير أبو جامع، ٨ سنوات؛ روزان أبو جامع، ١٤ سنة؛ أيمن أحمد محروس صيام، ١٧ سنة؛ مصطفى نبيل محروس صيام، ١٢ سنة؛ غيداء نبيل محروس صيام، ٨ سنوات؛ دلال نبيل محروس صيام، ٨ أشهر؛ ميار نايف اليازجي، سنتان؛ أنس اليازجي، ٥ سنوات؛ إبراهيم عمار، ١٣ سنة؛ عاصم عمار، ٤ سنوات؛ أيمن عمار، ٩ سنوات؛ ساجي حسن الحلاق، ٤ سنوات؛ كنان الحلاق، ست سنوات؛ محمد الحلاق، سنتان؛ شادي إسليم، ١٥ سنة؛ علاء إسليم، ١١ سنة؛ فادي إسليم، ١٠ سنوات؛ سامية الشيخ خليل، ٣ سنوات؛ هبة خليل، ١٣ سنة؛ خليل الحية، ٧ سنوات؛ أمامة الحية، ٩ سنوات؛

ديمة إسليم، سنتان؛ محمد عياد، سنتان؛ رهف أبو جمعة، ٤ سنوات؛ تالا العطوي، ٧ سنوات؛ دينا حمادة، ١٥ سنة؛ عمر حمودة، ١٠ سنوات؛ غادة عياد، ٩ سنوات؛ مرح الجمال، ١١ سنة؛ مروة السرساوي، ٣ سنوات؛ أحمد إسماعيل أبو مسلم، ١٠ سنوات؛ ولاء أبو مسلم، ١٢ سنة؛ محمد أبو مسلم؛ ١٥ سنة؛ رهف خليل الجبور، ٤ سنوات؛ ياسين حميدي، ٤ سنوات؛ محمد شادي ناتز، ١٥ سنة؛ محمد سالم ناتز، ٤ سنوات؛ سهام موسى أبو جراد، ١٥ سنة؛ أحلام نعيم أبو جراد، ١٣ سنة؛ هنية عبد الرحمن أبو جراد، ٣ سنوات؛ سامح نعيم أبو جراد، ١٢ شهرا.

وعلى الرغم من أن قوائمنا المتكررة لعلها أنهكت تلاوتها أعضاء المجلس، فإنه لا بد لنا أن نشهد بمشاعر الإحباط لدى شعبنا، وأن نصر على حفظ كرامته. أولئك الأطفال الفلسطينيون، الذين أزهقت القوة المحتلة أرواحهم بقسوة، ليسوا مجرد أرقام؛ فقد كانت لهم أسماؤهم، وأحلامهم، وآباؤهم، وأمهاتهم، وأخواتهم، وإخوانهم، وجداتهم، وأجدادهم، وأصدقاؤهم الذين يحزنون لوفاتهم، ويهدّ كواهلهم هذا الفقد الكبير من النفوس الكريمة التي رحلت بلا مبرر، رحيلاً لا عزاء بعده. بالنيابة عن الشعب الفلسطيني، نتساءل: ما الذي يفعله المجتمع الدولي لوقف إراقة الدماء، ووضع حد للفظائع الإسرائيلية؟ ما الذي يفعله مجلس الأمن للوفاء بالتزامه بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والتمسك بالقانون وميثاق الأمم المتحدة؟

بدون اتخاذ إجراءات حاسمة، تصبح قرارات المجلس وبياناته صرخة في واد، بينما تمضي آلة الحرب الإسرائيلية بلا هوادة في حصد المدنيين العزل. في الشجاعية، وفي سائر مدينة غزة، وفي خان يونس، وبيت حانون، وجباليا، والنصيرات، وبيت لاهيا، وبريج، ورفح، ودير البلح، وفي كل مكان من القطاع، يعاني الشعب الفلسطيني معاناة قاتلة. القدرة على التكيف مع الآثار الإنسانية على وشك الانهيار من جراء العدوان الإسرائيلي والحصار الجاثم على مدى ثماني سنوات. وبما أن إسرائيل قد انتهكت انتهاكاً خطيراً واجبها في كفالة سلامة ورفاه المدنيين تحت احتلالها، فإننا نكرر نداءنا إلى مجلس الأمن للتمسك بواجبه في صون السلم والأمن الدوليين، بدون شروط، وبدون استثناء، وبدون إبطاء. وعلى الرغم من تواصل الجهود في المنطقة لتحقيق وقف لإطلاق النار، لا يزال مجلس الأمن يتحمل مسؤولية العمل على وقف المجزرة بحق الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال.

لا بد من وضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب، ولا بد من رفض ما تقدمه من ذرائع لارتكاب جرائمها. لم يعد بوسع العالم أن ينكر أن هذه الجرائم يخطط لها بصورة متعمدة وتنفذ بهدف إلحاق أقصى قدر من الخسائر والعقاب بالشعب المحتل، سواءً كان ذلك بالهجمات العسكرية والأعمال الانتقامية، أو باستعمار الأرض، أو بحبس الآلاف، أو بالحصار، أو بإذلال الشعب وقيادته. هذه الحقيقة يؤيدها كثير من التصريحات التي يدلي بها رئيس الوزراء الإسرائيلي وغيره من المسؤولين الحكوميين وقادة المستوطنين وعصابات الإرهاب فيما يتعلق بالثمن الذي سيجعلون الفلسطينيين يدفعونه نظير تجرؤهم على المطالبة بحقوقهم، وهي حقيقة تثبتها مرارا وتكرارا الأعمال العنيفة والعنصرية وغير القانونية التي تقوم بها القوة المحتلة.

علاوة على ذلك، فإننا نرفض الحجج الإسرائيلية المغرضة التي تصم شعبا

بأكمله بالإرهاب. إن أطفالنا ونساءنا ورجالنا ليسوا إرهابيين، وما من أسرة ترضي بأن يُستخدم أحباؤها دروعاً بشرية. الواقع هو أن أسرائيل تحتجزهم في سجن مفتوح اسمه غزة، التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي وهو يتحكم فيها، بصرف النظر عن أكذوبة الانسحاب الإسرائيلي في عام ٢٠٠٥.

لم نسمع ممثل إسرائيل يذكر ولو مرة واحدة عبارة ”احتلال“ أمام المجلس، فهو يروق له أن يتجاهل حقيقة أن إسرائيل قائمة بالاحتلال، ومع ذلك يدّعي بطريقة أو بأخرى الحق في الدفاع عن نفسها من الشعب الذي تحتله وتقمعه بشراسة – إنه حق إسرائيلي مفبرك وبالتأكيد ليس من ضمن القانون الدولي، يقابله الحق المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي والحق في تقرير المصير.

ونكرر القول إنه ليس من قبيل الصدفة أن هذا العدوان الأخير أُطلق وسط تزايد الضغوط الدولية على إسرائيل في عملية السلام؛ والقبول الدولي لحكومة الوحدة الفلسطينية؛ وإدانة العالم بشدة للمستوطنات؛ وإرهاب المستوطنين؛ والأعمال الاستفزازية في القدس الشرقية؛ وحصار غزة؛ وأزمة السجناء والمعتقلين الفلسطينيين؛ وتبديد إسرائيل للحل القائم على دولتين؛ والنداءات العالمية المتزايدة لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض الجزاءات عليها.

إن على المجلس أن يرقى إلى مطالب الميثاق، فضلا عن توقعات المجتمع الدولي، حيث أن الظلم الذي يتحمله الشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال الإسرائيلي المهين قد حشد مرة أخرى ملايين الناس – من كل عرق ولون وعقيدة – في شوارع عواصم العالم أجمع تطالب بوضع حد لعدوان إسرائيل واحتلالها والعقاب الجماعي الذي تفرضه على فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتطالب بإخضاعها للمساءلة عن جرائم الحرب الإسرائيلية، بما في ذلك في المحكمة الجنائية الدولية.

ويجب على المجلس أن يؤدي دوره الصحيح، ويساهم في الجهود الملحّة لتأمين وقف إطلاق النار. علاوة على ذلك، لا بد له أن يبذل الجهود كي يكفل استدامة وقف إطلاق النار، والحيلولة دون تكرار مثل هذه الأزمات، والتصدي للمسائل الأساسية، بما في ذلك ضرورة إنهاء الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، وكفالة حركة الأشخاص والبضائع بشكل متواصل، وضرورة تأمين الحماية للشعب الفلسطيني، والحاجة إلى وجود أفق سياسي من أجل المضي قدما.

وعلى الرغم من كل الصعاب التي يواجهها الشعب الفلسطيني، والخسائر الفادحة التي يتحمّلها، والحزن الذي يعيشه، فهو ثابت في إيمانه بالأمم المتحدة، وبالوعود والالتزامات التي تقضي بوضع حد للقمع الذي يتعرض له، وبتحقيق العدالة. ونحن نؤكد من جديد على أننا نواصل السعي لإيجاد حل سياسي سلمي لهذا الصراع الذي لا يوجد حل عسكري له. ونناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يقدّم كل الدعم الممكن للجهود التي تُبذل منذ فترة طويلة بغية التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية، وتحقيق ما ينتظره الشعب الفلسطيني منذ أمد بعيد من إعمال لحقوقه وتطلعاته الوطنية، بما في ذلك نيله الحرية والاستقلال في دولته فلسطين، مع القدس الشرقية عاصمة لها.

وفي الختام، أكرر دعوتي لاتخاذ قرار في مجلس الأمن يدين هذا العدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين، من أجل وقف هذا العدوان على الفور، ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة، وتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد روت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ كلامي، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الاعلامية، وعلى الجهود التي يبذلها في المنطقة، وأن أشكركم أيضا، سيدي الرئيس، على ترؤس هذه المناقشة.

قبل قرنين من الزمن، قال غوته، الكاتب الألماني الكبير ورجل الدولة: ”أصعب شيء تراه هو الشيء الماثل أمام عينيك“.

إذا نظرتم حول العالم اليوم، فسوف ترون أن التهديد الرئيسي للسلم والأمن العالميين هو الخطر الذي يواجهه المجلس بأم العين. فمن بوينس آيرس إلى بروكسل، ومن بنغازي إلى بوسطن، لا توجد دولة محصّنة ضد خطر الإرهاب الإسلامي الراديكالي.

إن المتطرفين الذين يرتكبون أعمال العنف ويتسلحون بإيديولوجيات خطيرة وأسلحة فتاكة يشنون حربا للقضاء على الأرواح وتدمير طريقة حياتنا. ونحن، للأسف، بتنا نألف أسماءهم جيدا – الدولة الاسلامية في العراق والشام، القاعدة، بوكو حرام، حزب الله، وحماس.

هذه الفصائل التي ترتكب أعمال العنف تزدري الديمقراطيات، وتحتقر الحداثة، وترغب في استهداف المدنيين الأبرياء. وليس من قبيل الصدفة أن معظم هذه المجموعات المتطرفة تعمل في الشرق الأوسط، المنطقة التي تعاني من عدم الاستقرار والتعصب، والطغاة والاضطرابات، والاستبداد والإرهاب.

هناك أمة واحدة مغايرة في هذه المنطقة. إنها دولة إسرائيل الديمقراطية الليبرالية الوحيدة بين البحر الأحمر وبحر قزوين. نحن نقف على الخط الأمامي، نحارب الإرهاب الإسلامي الراديكالي. والصراع الذي نواجهه اليوم هو مقدمة للصراع الذي من المرجح أن يواجهه ما تبقى من العالم المتحضر غدا.

حتى وبينما نحن نتكلم، يقاتل جيش الدفاع الإسرائيلي لتخليص غزة من البنية التحتية العسكرية لحماس، التي روّعت الشعب الإسرائيلي ودمرت الشعب الفلسطيني لأكثر من عقد من الزمن. ثقوا بي عندما أقول إن غزة هي المكان الأخير تماما الذي نريد لجنودنا أن يكونوا فيه – المكان الأخير تماما.

هذه الحرب ليست من اختيارنا. لقد كانت ملاذنا الأخير.

إن حماس أرسلت انتحاريين إلى مقاهينا وحافلاتنا. وأرسلت إرهابيين مسلحين عبر الإنفاق إلى منازلنا ومدارسنا، وأطلقت ما يزيد على ٠٠٠ ١٢ من القذائف والصواريخ باتجاه مدننا وبلداتنا في السنوات العشر الأخيرة.

إسرائيل بلد صغير، وكل شخص بمفرده قد أثر الإرهاب فيه. لعلّ الإسرائيليين كبروا مع هذا التهديد القابع في فنائنا الخلفي، ولكننا لم نألفه أبدا وسوف لن نألفه على الاطلاق. لن نكبر أبدا متآلفين مع صوت صفارات الإنذار أو هدير الصواريخ فوق رؤوسنا. ولن نكبر أبدا متآلفين مع رؤية أولادنا في الزي العسكري، ولن نعتاد على الاطلاق – مع رفضنا ذلك – دفن أبنائنا وبناتنا، مثلما تعيّن على عدد كبير من الإسرائيليين القيام به منذ أن جرّتنا حماس إلى هذا الصراع.

إسرائيل لم ترد هذه الحرب. ثلاث مرات – ثلاث مرات مختلفة – وافقت إسرائيل على القبول بوقف إطلاق النار، وكل مرة كانت حماس ترفضه وتطلق المزيد من الصواريخ. وكل صاروخ من تلك الصواريخ يرسل رسالة واضحة ومدوية: حماس عازمة على شن الحرب.

وحتى عندما طلبت الأمم المتحدة والصليب الأحمر إلى حماس وقف إطلاق النار كي يتمكنا من مساعدة المدنيين الفلسطينيين، رفضت حماس ذلك. مرة أخرى، أثبتت حماس أن ليس لديها اعتبار لرفاه الشعب الفلسطيني. وزير الخارجية المصري، سامح حسن شكري سليم، قال: ”لو قبلت حماس الاقتراح المصري، لكانت أنقذت حياة ... فلسطينيين“.

اسمحوا لي أن أجعل الصورة واضحة جدا جدا. الإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين هي نتيجة مباشرة لقرار حماس بالاستمرار في إرسال صواريخ وإرهابيين باتجاه إسرائيل، بينما تدفع بمدنيّيها إلى الخطوط الأمامية لحماية ما يسمى بقادتها والإرهابيين التابعين لها. إن قادة السلطة الفلسطينية ووفودهم رفضوا اليوم النهوض والقول لحماس، ”قفوا!“.

لقد تمت في الشهر الماضي وحده مهاجمة إسرائيل على أربع جبهات. أُطلقت صواريخ من لبنان، ومن سوريا، ومن سيناء، وشنت حماس هجوما شاملا انطلاقا من قطاع غزة. وبالإضافة إلى إطلاق الصواريخ، تعتمد حماس الآن استراتيجية جديدة لشن الحرب على إسرائيل. في غزة، هناك مدينتان: مدينة فوق سطح الأرض، ومدينة تحت سطح الأرض. فعلى عمق ثمانية عشر مترا تحت أرض القطاع هناك كيلومترات من أنفاق الإرهاب المترابطة مثل شبكة عنكبوتية عملاقة. لقد بنت حماس شبكة إرهابية واسعة تحت الأرض، مدعّمة بآلاف الأطنان من الخرسانة وبعوارض ضخمة.

زعيم حماس إسماعيل هنية أعلن مؤخرا أن الأنفاق أوجدت ”استراتيجية جديدة في مواجهة ... العدو من تحت الأرض“.

ومنذ دخول جيش الدفاع الإسرائيلي إلى غزة، كشف ٢٣ نفقا مع ما يزيد على ٦٦ من نقاط مختلفة لدخولها، الكثير منها تحت البيوت والمدارس. لا يوجد موقع ممنوع على حماس.

وأحد الأنفاق الذي كشف مطلع الأسبوع بدأ تحت منزل عائلة وكان معبأ بالمتفجرات. تستخدم حماس نظامها للأنفاق واسع النطاق لتنفيذ سلسلة من الهجمات الفتاكة. في الأسبوع الماضي، استخدم عشرات الإرهابيين المدججين بالسلاح تلك الأنفاق للتسلل إلى إسرائيل.

ماذا تتوقعون أن تفعل إسرائيل حينما يتقدم ويقترب الإرهابيون في الشجاعية من كيبوتز ناحال أوز كقرب هذه القاعة من متحف متروبوليتان للفنون؟ تخيلوا كيف حال الإسرائيليين الذين يعيشون بالقرب من غزة حينما يعلمون أن هناك العشرات من الأنفاق الخفية التي تؤدي إلى أعتاب منازلهم ومجتمعاتهم. تخيلوا كيف تغفو متسائلا عما إذا كان هناك إرهابي يتخفى في نفق تحت منزلك أو أن تستيقظ متسائلا عما إذا كان أطفالك سينعمون بالأمن في طريقهم إلى المدرسة. بالأمس فحسب، خرج إرهابيو حماس المدججون بالسلاح من نفق على بعد ٢٠٠ متر فحسب من روضة أطفال.

وفي مطلع الأسبوع، خرج ثمانية إرهابيين فلسطينيين من نفق تقريبا ٣٠٠ متر داخل إسرائيل، مسلحين بأسلحة آلية ويرتدون الزي العسكري الإسرائيلي. وأطلقوا قنبلة صاروخية على سيارات جيب عسكرية إسرائيلية، مما أسفر عن مقتل مجندين قبل أن يتراجعوا مرة أخرى تحت الأرض. وبعد بضع ساعات، دخل إرهابيان آخران إسرائيل باستخدام النفق. كانا يحملان المهدئات والأصفاد، وكانا في مهمة لخطف اسرائيليين.

ما فتئ المجتمع الدولي ينتقد إسرائيل لسنوات لفرضها القيود على دخول مواد البناء إلى غزة. نعلم الآن فيما تستخدم حقا تلك المواد. كل هذا الوقت، كان المجتمع الدولي يعتقد أنه كان يرسل المال لتطوير الخدمات الاجتماعية أو المؤسسات السياسية أو الهياكل الاقتصادية. في

الحقيقة، لم تكن دولارات المعونة المرسلة إلا لمساعدة حماس على بناء معقلها الإرهابي. ويثبت توجيه حماس ميزانيتها تحت الأرض بدلا من فوق الأرض أنها أكثر اهتماما بالحرب من رفاه الشعب الفلسطيني. تنتهك حماس القانون الدولي وترتكب انتهاكات وحشية في حق شعب غزة. حماس ترسل الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال للوقوف على أسطح منازلهم لحماية الإرهابيين أثناء إطلاقهم الصواريخ من غرف المعيشة وغرف النوم الخاصة بهم أسفل الأسطح. حماس تبني الملاجئ المحصنة لقادتها، ولكنها ترفض بناء مخابئ واقية من القنابل للمدنيين. وتطلق الصواريخ من المساجد والمدارس في عمق الأحياء المكتظة بالسكان. وأقامت مقرها داخل مستشفى غزة، حيث يمكن رؤية قادة حماس يتجولون في الممرات.

وبدلا من اتخاذ خطوات لتجنب سقوط ضحايا من المدنيين، كثفت حماس هجماتها على أمل وقوع المزيد من

الضحايا. استراتيجية حماس واضحة. تعتبر كل ضحية فلسطينية بسبب هذا الصراع وقودا لآلة الدعاية. ويتمثل الغرض من هذه الآلة في دفع المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لتستجيب لمطالب حماس. وللأسف، يقع كثير من الناس في فخ تلك الحملة المغرضة المستهزئة.

هؤلاء الذين يقولون إن الجانبين يتحملان اللوم بالتساوي يعملون لصالح حماس ولفائدتها ويدعون جماعة متطرفة لا ترحم لمواصلة حملتها الإرهابية. أود أن أذكر المجلس بأن تلك المنظمة الارهابية تتبوأ مقعدها في حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. أمام الرئيس عباس خيار. يمكنه الاستمرار في التزام الصمت والوقوف لدعم حماس. أو يمكنه تولى زمام القيادة وحل حكومة الوحدة الوطنية. والخيار له – أن يكون جزءا من المشكلة أو أن يكون جزءا من الحل.

إن إسرائيل تبذل قصارى جهدها لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين لأننا نعتقد أن الأرواح البريئة التي أزهقت مأساة. نأسف بشدة للخسائر، ولكن اللوم يقع على حماس التي تختبئ وراء المدنيين وتستخدمهم كدروع بشرية. يلتزم جيش الدفاع الإسرائيلي التزاما كاملا بدعم سيادة القانون ولايعمل إلا ضد أهداف إرهابية. يتخذ الخطوات التي لم تتخذها دولة أخرى في أي وقت في التاريخ. أي دولة أخرى تقدم الملايين من الأطنان من المساعدات الإنسانية أو تبني مستشفى ميدانيا لعلاج الجرحى على الجانب الآخر، حتى وعدوها يطلق النيران عليها بلا تمييز؟ أي دولة أخرى ترسل رسائل للتحذير بالضبط أين ستضرب، وتمنح العدو وقتا لوضع الشراك الخداعية ونشر القناصة؟

أمضت إسرائيل أربعة أيام تحذر الفلسطينيين في شمال قطاع غزة أن الجيش سيدخل قريبا أحياءهم لاقتلاع حماس. الأمر الذي منح حماس أربعة أيام للإعداد لهجوم على قواتنا. في كل مرة نسقط نشرة أو نجري مكالمة هاتفية أو نرسل رسالة نصية للتحذير من هجوم وشيك، نعرض أطفالنا للخطر حتى نتمكن من الحفاظ على سلامة أطفالهم. كما قلنا من قبل، إسرائيل ليس لديها مصلحة في أن تمكث في غزة. نحن نقاتل في غزة، لكننا لا نقاتل أهل غزة.

المعادلة بسيطة – عندما يسود الهدوء في إسرائيل، ستهدأ غزة. هدف عمليتنا هو القضاء على الصواريخ وإغلاق الأنفاق الإرهابية ونزع سلاح غزة من أجل استعادة الهدوء المستدام لشعب إسرائيل. قال أعضاء المجتمع الدولي إن إسرائيل لديها الحق في الدفاع عن مواطنيها، ولكن حينما نمارس ذلك الحق نتعرض للنقد. ماذا يتوقعون منا أن نفعل عندما يحفر الإرهابيون الأنفاق داخل مجتمعاتنا؟ ماذا يتوقعون منا أن نفعل حينما يجري اختطاف أطفالنا وقتلهم؟ ماذا تتوقعون منا أن نفعل عندما تطلق الصواريخ على مدننا ولا يتمكن مواطنونا من قضاء يوم واحد دون الهرولة إلى مخابئ واقية من القنابل؟

تستخدم إيران كل نفوذها لمهاجمة إسرائيل من البر والبحر والجو على كل جبهة. إنها تزود حماس بصواريخ في غزة، وتدعم الأسد في سوريا، وتزود حزب الله بصواريخ في لبنان. تنظم بعض تلك الجماعات الإرهابية الآن نفسها لتشكيل فريق الأحلام الإرهابي الذي يعتزم تحويل حياة الملايين من الإسرائيليين إلى كابوس. اتصل زعيم حزب الله حسن نصر الله بزعيم حماس خالد مشعل ليقول:

”يدعم حزب الله والمقاومة اللبنانية ... استراتيجية حماس والشروط العادلة التي وضعتها لإنهاء الصراع.“

حذرنا المجتمع الدولي طيلة سنوات من أن حزب الله يحشد عشرات الآلاف من الصواريخ والقذائف. ولكننا لم نلق سوى الصمت. هل ستواصلون الصمت؟ طيلة سنوات، قلنا للمجتمع الدولي إن حماس كانت تبني معقلا للإرهاب في غزة، وناشدنا المجتمع الدولي إدانة الهجمات الصاروخية. و لم

نلق سوى الصمت. طيلة سنوات، حذرنا من تصاعد وشيك، وتجاهل المجتمع الدولي دعوتنا.

كان غوت على حق. إن أصعب ما يمكن أن نراه ما هو أمام أعيننا. إسرائيل على خط المواجهة في الحرب العالمية ضد الإرهاب الإسلامي المتطرف. والعالم المتحضر بأسره لديه مصلحة في نتائج تلك الحرب وبالتالي يجب أن يدعم حق إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها. ستحدد معركة إسرائيل ضد الإرهاب اليوم كيف سنحيا جميعا غدا. ألا تفعل شيئا وألا تقول شيئا لدعم جهودنا هو دعوة الاستبداد والرعب إلى داخل ساحتنا الخلفية. يجب على المجتمع الدولي أن يقف موحدا، ويتحدث بصوت واحد ويتخذ إجراءات موحدة، حتى يتسنى للجميع في كل مكان الحياة في ظل الحرية.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على عرضه المباشر من منطقة الشرق الأوسط، وكذلك أشكر ممثل فلسطين غير العضو التي لها صفة المراقب ونائب ممثل إسرائيل على بيانيهما. وتؤيد لكسمبورغ تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي بعد برهة.

ويبدو الشرق الأوسط اليوم أبعد من أي وقت مضى عن السلام، لدرجة أن الحديث عن الشرق الأوسط يعني أن نتحدث عن الصراعات هناك، وكأن هوية المنطقة أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحروب التي تمزقه إربا. والصراع الإسرائيلي الفلسطيني في قلب المنطقة، وعكس طيلة سبعة عقود عجز المجتمع الدولي. خلال أسبوعين، ذكرنا ذلك الصراع مرة أخرى بشكل مأساوي بمسؤولياتنا. وبينما نجتمع، تسبب الهجوم الاسرائيلي على غزة في وفاة أكثر من ٦٠٠ شخص وإصابة أكثر من ٥٠٠ ٣ آخرين، وغالبيتهم من المدنيين.

غزة التي أمست بالفعل سجنا في الهواء الطلق، أصبحت مقبرة لسكانها بالمعنى الحق للكلمة.

هل يمكن تخيل أي حجة لتبرير نزيف الدم ذاك وذلك الاستخدام غير المتناسب للقوة المسلحة ضد المدنيين. لا، ليست هناك أي حجة. ومن الواضح أن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وحماية شعبها لا نزاع عليه. وندين بأقوى العبارات وابل الصواريخ التي تنهمر على المدن الإسرائيلية. ولكن حق إسرائيل لا يبرر المعاناة المقيتة التي ألحقت بالسكان المدنيين في غزة.

ويعيش الآن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني باعتبارهم مشردين. وأغرق ذلك قطاع غزة في أزمة إنسانية غير مسبوقة وأزمة للصحة العامة لا سابق لها، بل مع عواقب مأساوية أكثر من التي سببتها عملية الرصاص المصبوب في عام ٢٠٠٩. وإجمالا، ربما تكون الخسائر بين الأطفال مروعة بصورة أكبر. فوفقا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فان نسبة الأطفال من بين القتلى بلغت ٣٠ في المائة. والواقع، كما تبينه المنظمات في الميدان، إن قتل أطفال من جراء نيران إسرائيل أكثر من المقاتلين الفلسطينيين سبب إضافي آخر للسخط. وبموجب القانون الدولي، على جميع الأطراف التزام بحماية أرواح المدنيين العالقين في تبادل إطلاق النار في أي نزاع. وبطبيعة الحال، ينطبق ذلك الالتزام على حماس والجماعات المسلحة الأخرى التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين بشكل عشوائي.

إن الأولوية المطلقة اليوم هي إيقاف معاناة المدنيين الفلسطينيين على أرض الواقع. وذلك يتطلب إبرام هدنة للأغراض الإنسانية بغية رعاية المصابين والأشخاص المشردين والمحاصرين بين الأنقاض. ونعلق آمالا كبيرة في جهود الوساطة التي تتولى قيادتها مصر بدعم من الأمين العام ووزير الخارجية جون كيري. وستحظى تلك الجهود بالدعم الكامل.

كما نؤكد مجددا على دعمنا للأونروا في أعمالها البالغة الأهمية لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني.

وحالما يجري الاتفاق على هدنة إنسانية، يلزم التفاوض على الوقف الشامل والدائم لأعمال القتال. ولا يوجد أي حل آخر. ولا بد من ايقاف أعمال العنف. ويجب أيضا وقف الاجراءات التي تؤجج الكراهية والخلاف. ولا بد من وقف المعاناة والاهانة. ويستحق الشعب الفلسطيني أن يعيش بطريقة كريمة. ويتعين على سبيل الضرورة رفع الحصار الذي يسترف الحياة في غزة. ولا يمكن لأي أحد أن يعيش في ظل الظروف المفروضة على السكان في غزة. ولفترة سبعة أعوام، يعيش هؤلاء السكان وهم محاصرون بين ثلاثة جدران والبحر. واستطاعوا البقاء بشكل حصري بفضل معونة الأونروا والمعونة التي يقدمها المجتمع الدولي. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها لإسرائيل أن تتحمل تعريض ٧,١ ملايين فلسطيني لتلك الظروف المروعة.

وأخيرا، تقوم حاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وسيتعين على الجانب الأقوى، إسرائيل، أن تختار قبول السبيل الوحيد للعيش في سلام، أي، الحل القائم على وجود دولتين، ووقف الاستفزاز وتوسيع المستوطنات أو الانجرار بصورة متزايدة إلى أعمال عسكرية متكررة، لن تؤدي سوى إلى تفاقم النزاع. وكما قال السفير، صحيح: إن الحقيقة والواقع يلزم رؤيتهما كما هما. ونحن بحاجة إلى أن نكون استشرافيين. وفي الوقت الحالي، نأمل أن يضطلع مجلس الأمن بدوره في دعم الجهود الرامية إلى وضع حد لدوامة العنف.

وبعد تناولي للخراب في غزة، انتقل الآن إلى تناول المأساة السورية.

لقد أودى النزاع في سوريا بحياة ١٦٠ ٠٠٠ شخص على الأقل وأجبر أكثر من ٣ ملايين من السوريين على الفرار من بلدهم. وذلك ينعكس على المجتمع الدولي باعتباره تذكرة محزنة بقيوده وانقساماته. أما بالنسبة للحقائق، فقد سمح لنظام بشار الأسد بان يقصف المدارس والمستشفيات بالقنابل ويهاجم قوافل المساعدات الإنسانية فضلا عن الموظفين الطبيين ويستخدم التجويع سلاحا للحرب ضد السكان المحاصرين. وتستدعي الحالة أكثر القلق بالنسبة للسوريين البالغ عددهم ٨,١٠ ملايين، ونصفهم أطفال، الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وأكثر من ٥,٤ ملايين سوري عالقون في مناطق القتال التي يصعب على العاملين الإنسانيين الوصول اليها.

واتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) في شباط/فبراير. وفي أرض الواقع، لا يزال الوصول الإنساني يزداد سوءا، نظرا لإعاقته بصورة منهجية من جانب الحكومة السورية. ونأمل أن يعمل القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في الاسبوع الماضي بناء على مبادرة أستراليا والأردن ولكسمبرغ، باعتباره نقطة تحول. وعملا بالقرار، يؤذن لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية بنقل المعونة الإنسانية عبر الحدود عن طريق أخطر الطرق إلى المحتاجين في جميع أنحاء سوريا. ولم تعد موافقة الحكومة السورية ضرورة بعد الآن. وستوزع المعونة على أساس نتائج بعثات التقييم التي أوفدتها الأمم المتحدة، وليس دمشق. واذا لم يمتثل للقرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، فان على مجلس الأمن اتخاذ التدابير الضرورية، وهي عنصر أساسي.

ونأمل أن يمكن هذا القرار الابتكاري من تحقيق انفراج حقيقي على أرض الواقع. وينبغي أن يسمح تنفيذ القرار بتدفق المساعدات إلى ما بين ٤,١ ملايين ومليوني شخص في سوريا لا يزال يتعذر وصول العاملين الإنسانيين إليهم. وما دام الحال هكذا، فان تنفيذ قرارات مجلس الأمن لن يكون كافيا بحد ذاته لحل الأزمة الإنسانية. والحل الدائم الوحيد هو تسوية النزاع

السوري، مما ينطوي على عملية سياسية بقيادة سوريا، على غرار إعلان جنيف (S/2012/523، المرفق) الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وفي ذلك الصدد، ترحب لكسمبرغ بتعيين السيد ستيفان دي ميستورا بصفته الممثل الخاص للأمين العام لسوريا. وبوسع ذلك أن يبعث حياة جديدة في السعي للتوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري.

وفي الختام، سأقول مجرد بعض العبارات عن آثار الأزمة السورية على بلدان المنطقة، لا سيما لبنان والعراق. فخلال الشهر الماضي، ازدادت الهجمات القاتلة في لبنان. وذلك أكثر العلامات المثيرة للقلق لآثار النزاع السوري المتزايدة على لبنان. كما أن آثار تواجد اللاجئين السوريين وتدفقهم على استقرار البلد السياسي والاقتصادي والاجتماعي آثار هامة، وهو أمر متوقع.

ومنذ نيسان/أبريل، تجاوز عدد اللاجئين من سوريا المسجلين في لبنان عتبة المليون شخص: وهو يساوي ربع السكان اللبنانيين. ولمواجهة تلك التحديات، من الضروري للأطراف الفاعلة السياسية اللبنانية انتخاب رئيس بأسرع ما يمكن ليخلف السيد ميشيل سليمان. وسيؤدي الانتخاب إلى تعزيز المؤسسات اللبنانية والمساعدة في استقرار البلد. كما أن الانتخاب سيسهل تنفيذ سياسة النأي بالنفس تمشيا مع إعلان بعبدا.

وأتناول العراق الآن.

ونود أن ندين بأقوى العبارات الاضطهاد المنهجي للأقليات العرقية والدينية على يد تنظم الدولة الإسلامية في العراق والشام وعلى يد الجماعات المسلحة المرتبطة بالتنظيم. وعلى وجه الخصوص، نشعر ببالغ القلق من التقارير عن معاملة السكان المسيحيين في الموصل. فهؤلاء الأشخاص يتعرضون لتهديدات غير مقبولة. ولذلك نؤيد تأييدا تاما البيان الصحفي بشأن اضطهاد الأقليات في الموصل، الذي اعتمده بالأمس مجلس الأمن. ويتعرض استقرار المنطقة ووحدتها للتهديد من جراء التمدد المستمر لتنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام. ولذلك، يكتسي إنشاء حكومة جديدة على وجه السرعة أهمية بالغة. ولا يساورنا أي شك في أن أصحاب المصلحة السياسيين العراقيين سيرتقون فوق مصالحهم الحزبية للتصدي للتحديات الماثلة أمام البلد وانهم بروح الوحدة، سيشكلون بسرعة حكومة تجسد إرادة الشعب العراقي.

ولا يوجد حل سحري لتسوية النزاعات العديدة التي تؤثر على الشرق الأوسط، ولكن علينا اغتنام كل الفرص المتاحة لبذل قصارى جهدنا لإعادة دور الدبلوماسية إلى صدارة المشهد. وفي المقام الأول، علينا أن نظهر إلى اين تتجه عواطف المجتمع الدولي. وهي تتجه نحو الضعفاء، الضحايا، سواء كانوا في حلب أو الموصل أو غزة.

السيد الحمود (الأردن): سيدي الرئيس، أود الترحيب بوزير خارجية لكسمبرغ في المجلس. لن أحاول أن أصف لكم اليوم مشاهد القتل والدمار في قطاع غزة الصامد. فلا كلمات يمكن أن تصف جثث أطفال غزة الهامدة وأشلائهم المتناثرة في شوارع غزة وفي ما تبقى من مستشفياتها، ولا كلمات يمكنها أن تصف مشاعر الأمهات الثكلى في غزة، وأوضاع الأسرة المشردة التي لا تعلم إذا كانت ستحظى بفرصة عيش يوم جديد.

إن أقل ما يمكن أن يقدمه مجلس الأمن لأهل غزة اليوم هو النهوض بمسؤولياته الأخلاقية والقانونية في حفظ الأمن والسلم الدوليين، والعمل على الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي الغاشم. إن الأردن يرفض ويدين بأشد العبارات هذا العدوان الهمجي على قطاع غزة وليس أقله المجزرة المروعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية في حي الشجاعية.

ويشجب الأردن الاستخدام غير المتناسب وغير المبرر للقوة المفرطة التي لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بحق الدفاع عن النفس. إن ما يحدث في غزة هو استهداف متعمد للمدنيين الفلسطينيين وجزء من سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وإن دل ذلك على شيء، إنما يدل على أن لدى الحكومة الإسرائيلية عقيدة راسخة مؤداها أن حياة الإنسان لا قيمة لها عندما يكون فلسطينيا، حتى لو كان من المدنيين. ويجب أن تدرك إسرائيل أنها لن تنعم بالأمن والسلام من خلال القوة العسكرية وسياسة الإهانة والتركيع التي تنتهجها ضد الشعب الفلسطيني.

يجب أن يلتفت المجتمع الدولي إلى عمق وخطورة المعاناة الإنسانية في قطاع غزة وأن يعمل على توفير المساعدات الإنسانية والعاجلة له. لقد قام الأردن بتعزيز طواقم المستشفى الميداني العسكري العامل في غزة، وقام بإرسال المساعدات الطبية العاجلة إلى القطاع، وما زال مستمرا في استقبال دفعات من الجرحى الفلسطينيين. إن تقارير الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة تبين أن احتياجات أهالي القطاع من أغذية وأدوية في زيادة مطردة، وعليه يتوجب على المجتمع الدولي الاستجابة على جناح السرعة لنداءات الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية العاملة هناك، وبالتخصيص الأونروا.

نكرر مجددا دعوتنا إلى التهدئة التامة، ووقف أطلاق النار. ونطالب بوقف استهداف المدنيين الأبرياء في أي مكان واحترام قواعد القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الإطار يدعم الأردن المبادرة المصرية التي طُرحت لوقف إطلاق النار والتهدئة والجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري في هذا الصدد.

إن التصعيد الإسرائيلي الخطير يشتت أنظار العالم عن إجراءات إسرائيلية أحادية يومية ومستمرة ومدانة، واعتداءات تستهدف القدس الشرقية ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وخاصة المسجد الأقصى المبارك. نحن في الأردن نتصدى يوميا لهذه الاعتداءات والإجراءات الأحادية والانتهاكات من منطلق الرعاية الهاشمية التاريخية للقدس ومقدساتها التي يتولاها صاحب الجلالة، الملك عبد الله الثاني ابن الحسين.

كذلك يتعين على إسرائيل أن تتوقف عن إجراءاتها التمييزية الأخرى، ليس ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب، وإنما ضد مواطنيها من العرب، وآخرها مشروع قانون المواطنة الذي يكرس التمييز القانوني الممنهج ضدهم بشكل غير مسبوق، وذلك بدلا من التغني بأنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، كما فعل مندوب إسرائيل قبل قليل.

إن الأردن وبقيادة جلالة الملك يعمل بشكل أساسي من خلال اتصالات مكثفة مع زعماء وقادة المنطقة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. ونشدد على أن الحل الوحيد الذي يضمن عدم تكرار هذا العدوان الإسرائيلي هو حل سياسي من خلال استئناف المفاوضات الشاملة والجادة استنادا إلى حل الدولتين الذي يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية، وبما يحقق الأمن والاستقرار لجميع دول وشعوب المنطقة.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية وأشكره على جهوده لضمان السلم وحماية المدنيين في الشرق الأوسط.

إن ملاحظاتي اليوم سوف تتناول مجالين، إسرائيل وغزة، وسوريا.

أولا، تعمل الولايات المتحدة في غزة بشكل مكثف لتأمين الوقف الفوري للأعمال القتالية ارتكازا إلى العودة إلى اتفاق

وقف إطلاق النار المبرم في عام ٢٠١٢ بين إسرائيل وحماس. تلك الرسالة التي وجهها الرئيس أوباما في ملاحظاته العامة بالأمس. وكان ذلك الغرض من رحلة وزير خارجية الولايات المتحدة كيري إلى القاهرة، حيث اجتمع مع القادة المصريين والأمين العام ويتشاور بصورة منتظمة مع الحلفاء والشركاء الآخرين. إنه هدف يؤيده رئيس مجلس الأمن بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس عندما التقينا يوم الأحد الماضي.

نُقر أيضا بأننا بينما نعمل نحو هدف قصير الأجل يتمثل في وقف اطلاق النار، يتعين علينا أيضا حسم القضايا الأساسية التي أدت إلى هذا الصراع وفي نهاية المطاف بناء السلام في الأجل الطويل من خلال حل الدولتين. طيلة الأعمال القتالية، ما برحنا نُقر بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها من الهجمات بالصواريخ فوق الأرض أو من خلال الأنفاق تحت الأرض. وما من بلد في العالم يتحمل وابل لا يتوقف من الهجمات على مواطنيه. بالأمس، وفي يوم واحد، أطلقت المليشيات ١٥٥ قذيفة باتجاه إسرائيل خلال فترة أسبوعين من القتال، أطلقت أكثر من ٢ ٠٠٠ قذيفة صاروخية على إسرائيل. يوم الأحد، أحبطت إسرائيل هجوما آخر شنته المليشيات المسلحة مستخدمة الأنفاق للتسلل إلى البلد لشن هجوم هناك. ومرة أخرى بالأمس دخلت المليشيات من غزة إلى إسرائيل وقتلت أربعة جنود إسرائيليين.

أما في غزة فإن خسائر العنف مدمرة. فقد قُتل أكثر من ٦٠٠ فلسطيني، والأغلبية الكبرى منهم من المدنيين، بمن فيهم على الأقل ٥٩ امرأة وأكثر من ١٢١ طفلا. وجُرح أكثر من ٣ ٧٠٠ شخص. ولحقت أضرار بألاف المنازل، والعديد منها دُمر تدميرا كاملا، وتم تشريد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وفيما يتعلق بحجم التدمير، يوجد نحو ٣٥ ٠٠٠ فلسطين بحاجة إلى الغذاء لم يتم الوصول إليهم بعد، و ١,٢ مليون نسمة لا يتوفر لديهم قدر يذكر من الماء أو لا يحصلون على الماء والمرافق الصحية. وراء كل رقم شخص حقيقي، وربما حتى طفل. إن المعاناة هائلة.

حتى أكثر الجهود تصميما للوصول إلى من هم بحاجة قصرت عن ذلك.

وتقترب الأمم المتحدة من استنفاد قدراتها على استقبال من هم بدون مأوى. وتتحمل خدمات الإغاثة فوق طاقتها. وباختصار، إن الحالة لا يمكن استمرارها. ولذلك السبب، من الضروري التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى وقف لإطلاق النار، على نحو ما أكد عليه من القاهرة الوزير كيري والأمين العام بان كي – مون على السواء.

وحينما اجتمعنا يوم الأحد، أعرب الرئيس عن مشاركتنا القلق حيال تزايد أعداد الخسائر وأكد على ضرورة حماية المدنيين. بيد أن أعمال العنف لا تزال تتزايد، وكذلك عدد الأشخاص الذين يعانوه من هذه الأعمال. وبالأمس، أعلن الوزير كيري أن الولايات المتحدة تقدم مبلغ ٤٧ مليون دولار للمساعدة في مواجهة حالة الطوارئ الإنسانية العاجلة في غزة. وستوفر تلك الأموال المعونة الإنسانية الحرجة، بما في ذلك المأوى والغذاء والإمدادات الطبية للفلسطينيين في غزة. ونناشد جميع شركائنا في المجتمع الدولي الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للسكان في غزة وللنداء الصادر من الأمم المتحدة.

وعلى جميع الأطراف الامتثال للقانون الإنساني الدولي؛ وذلك يعني احترام وحماية المدنيين والمرافق الإنسانية والطبية. وحسب أحدث إحصاء، خرب ٧٧ مبنى للأمم المتحدة حتى الآن في القتال، ويستخدم أعضاء المليشيات في غزة مرارا وتكرارا المرافق المدنية للأغراض العسكرية. وبالأمس، أصيب مستشفى في غزة بقذيفة دبابة، مما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص على الأقل كانوا بداخلها.

وكان من المحتمل أن تؤدي عمليتا وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية اللتان قامت بالوساطة فيهما الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية في ١٨ و ١٩ تموز/يوليه إلى إنقاذ مؤقت من بلاء أعمال العنف وتمكين المحتاجين إلى الغذاء والمياه والأدوية من تلقي المساعدة. بيد انه، مع إتاحة فرصة للمساعدة في تخفيف معاناة المدنيين الفلسطينيين، أضاعت حماس الفرصة. وخلال كلتا عمليتي وقف إطلاق النار، أُطلقت الصواريخ وقذائف الهاون من غزة على إسرائيل، ورفضت حماس حتى الآن الموافقة على وقف لإطلاق النار بوساطة مصرية كان بوسعه أن يوقف القتال ويخفف معاناة السكان الأبرياء في كلا الجانبين.

وتؤيد الأمم المتحدة مبادرة مصر. ومهما كانت خطورة الحالة الآن – وهي خطيرة فعلا – فانه يمكن أن تزداد سوءا. وإذا استمر القتال، ستواصل الظروف الإنسانية التدهور، وسيعاني المزيد من المدنيين، وسيفقد المزيد من أرواح الابرياء. والحل الوحيد هو التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. ولا يمكن أن يكون هذا الأمر أكثر إلحاحا أو أكثر أهمية، نظرا للعواقب المدمرة لأعمال العنف على السكان المدنيين. ولذلك السبب لن يهدأ بال الولايات المتحدة حتى التوصل إلى وقف لإطلاق النار ومعالجة الأسباب الأساسية التي تؤجج النزاع.

وفيما يتعلق بسوريا، اتخذ المجلس في الأسبوع الماضي القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) في مسعى لمواجهة الدمار الإنساني ومعاناة الشعب السوري. وستقوم وكالات الأمم المتحدة الإنسانية بتقديم المساعدات الإنسانية عبر أربعة معابر حدودية إضافية وعبر خطوط النزاع، بدون موافقة النظام السوري. ويتعين أن تتمكن وكالات الأمم المتحدة من الوصول إلى السكان الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة في جميع أجزاء البلد – بما في ذلك المناطق الي تسيطر عليها المعارضة – إذ أن نظام الأسد يمنع تقديم تلك المساعدة الأساسية من أجل تحقيق أهدافه العسكرية والسياسية. ونأمل أن تحدث المساعدة فرقا في حياة عدة ملايين من السورين الذين ظلوا لأكثر من عام بدون غذاء ودواء وغيرهما من أشكال المساعدة.

وكما يعلم المجلس جيدا، كان القرار ضروريا بسبب استخدام النظام المشين لأسلوب التخيير بين التجويع والاستسلام وغيره من الاستراتيجيات المتعمدة لحرمان ومعاقبة السكان، لا سيما الذين يعيشون في المناطق المتنازع عليها والتي تسيطر عليها المعارضة. ولا يزال الحرمان من المعونة الإنسانية الأساسية أحد الأسلحة القاتلة في الترسانة الفتاكة لنظام الأسد. ومن ضمن الأسلحة الأخرى الأسلحة الكيميائية والتقليدية، بما في ذلك الدبابات والألغام والقناصة.

لقد شهدنا إلحاق الدمار حينما يطلق النظام عنان ترسانته على المدنيين الأبرياء، على نحو ما فعله في حمص. وفي الأسابيع الأخيرة، شهدنا بفزع مرة أخرى نظام الأسد وهو يحكم قبضة خانقة على سكان حلب. ولا يزال حوالي نصف مليون من السوريين يعيشون في المدينة، التي ظلت تحاصرها وتخنقها بشكل بطيء قوات الأسد، التي أعاقت تدفق المساعدات الإنسانية الأساسية مثل الغذاء والمياه والأدوية. وإضافة إلى ذلك، يسقط النظام يوميا حوالي ١٥ إلى ٢٠ من البراميل المتفجرة على المدينة وعددا مماثلا على ضاحية محيطة بها.

والأمر المثير للانزعاج بقدر مماثل لما يثيره العدد المطلق للقنابل التي تسقط هو زمان ومكان إسقاطها. فالأشخاص في مجلس محافظة حلب يفيدون بان النظام يزيد تركيز عملياته لإسقاط القنابل يوميا في وقت تناول المسلمين لإفطار رمضان ويختار استهداف الأماكن التي يرجح أن يتجمع فيها الناس. وذلك أمر شنيع. فقد اختار نظام الأسد أكثر الأشهر المقدسة للإسلام واستخدمه للقيام بعملياته لإسقاط القنابل. واستغل أداء الناس لشعائر دينهم لزيادة معاناتهم إلى أقصى حد.

وحتى قياسا بالمستوى المروع الذي بلغه هذا النظام، فان حقد ذلك النمط تقشعر له الأبدان. وحلب ليست المكان الوحيد الذي يستخدم فيه الأسد ذلك الأسلوب. ففي اليرموك، لم يسمح سوى قبل وقت قصير لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى باستئناف توزيع الغذاء وغيره من المعونة للاجئين الفلسطينيين الذين منعهم النظام من الحصول عليها. وكل من شاهد صور لاجئي اليرموك يعلم أن بقاء هؤلاء السكان على حافة الهاوية. ونحن نقوم برصد الحالة بشكل وثيق هناك وفي حلب وفي غيرها من المواقع، ونطالب النظام بالتنفيذ الكامل للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) وبالامتثال لالتزاماته بموجب القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، فضلا عن التزاماته الأساسية بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وهذه لمحة خاطفة لمكانين في وطن لأسوأ أزمة إنسانية في العالم. ولكن كما تظهر حالتا حلب واليرموك، فان هذه المشاكل الإنسانية ناجمة من أزمة سياسية وأساليب بربرية لنظام فقد الشرعية للقيادة. وسيتطلب حل المشاكل في نهاية المطاف إيجاد حل سياسي يمكن للسوريين أن يقبلوه. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالمبعوث الخاص لسوريا ستيفان دي ميستورا وبنائب المبعوث الخاص لسوريا رمزي عز الدين رمزي، اللذين عينا حديثا. فقد وافقا على تولي المهمة العسيرة لبذل المساعي الحميدة بهدف وضع حد لأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي تبتلى بها سوريا وتشجيع التوصل إلى حل سلمي لتلك الأزمة التي طال أمدها.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر جمهورية كوريا الأمين العام وتؤيده في جهوده الرامية إلى الوساطة في المجابهة الجارية. ونقدر الإحاطة الإعلامية عبر وصلة الفيديو التي قدمها اليوم، مقتطعا الوقت من رحلته المزدحمة بالعمل في تجواله في منطقة الشرق الأوسط. كما نرحب بمشاركة وزير خارجية لكسمبرغ.

وإذ نجتمع في المجلس اليوم، لا يزال الشرق الأوسط يتسم باتساع النزاع وتكثيف أعمال العنف. ونشعر بالقلق لأن من المحتمل أن تؤدي الاشتباكات المستمرة بين إسرائيل وغزة إلى زيادة تعريض ديناميكيات المنطقة للخطر، بانضمام الأطراف من غير الدول إلى المعمعة. وفي ذلك الصدد، نلاحظ مع شعور بالقلق أن الصواريخ ما انفكت تطلق على إسرائيل من لبنان وسوريا.

وقتل الآن أكثر من ٥٠٠ فلسطيني و ٢٠ إسرائيليا، ولكن لا توجد أي علامة على اتفاق لوقف إطلاق النار. وحتى الآن لم تقبل حماس أي اقتراحات لوقف إطلاق النار، وهي نتيجة ذلك تفاقم الألم والأسى لمئات الآلاف من السكان الفلسطينيين الذي يعيشون تحت نفوذها. كما نشعر بالانزعاج لأن العملية البرية للقوات الإسرائيلية ستسفر عن إيقاع مستوى غير مسبوق للخسائر والتشريد في جميع أنحاء قطاع غزة. وتلك النتائج لا تضاهي هدف إسرائيل المعلن في القيام بعملية محدودة.

ومع اننا نقر بالشواغل الأمنية الشرعية لإسرائيل، فإننا نؤكد على أن الحالة الراهنة تبين الحاجة العاجلة إلى حل أساسي بصورة أكبر للحالة المتصلة بغزة. وللأسف، لا يبدو أن تحذيرات إسرائيل قبل هجماتها تقدم مساعدة تذكر للسكان، لأن معظمهم ليس لديهم أي مكان يذهبون إليه. ومع وجود أكثر من ٨٤٠٠٠ شخص يبحثون ن مأوى، فان مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى تجاوزت طاقتها بالفعل. والمنازل في المناطق الأكثر أمانا مكتظة بالفعل.

إن الحالة الراهنة لا يمكن استمرارها وينبغي تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار. ونناشد جميع الأطراف ممارسة ضبط

النفس والاستجابة لدعوة المجتمع الدولي إلى إحلال السلام. ويحدونا أمل صادق في أن تؤتي أكلها قريبا الجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام. ونؤيد دور الوسطاء في المنطقة، بما في ذلك مصر، في القيام بالوساطة للتوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار.

وإذ أتناول الحالة في سوريا، فإننا نشعر بالقلق العميق حيال النطاق غير المسبوق للموت والدمار في وقت لا يبدي النزاع، المستمر الآن لعامه الرابع، أي بوادر للانحسار. ومع وجود حولي ١١ مليون سوري بحاجة ماسة إلى المساعدة، لا بد من تنفيذ القرار ٢١٦٥(٢٠١٤) فورا وبشكل كامل بغية التمكن من إيصال المعونة عبر الحدود التي فات أوانها قبل وقت طويل إلى الذين تمس حاجتهم إلى الغذاء والدواء.

وترحب جمهورية كوريا بتعيين المبعوث الخاص لسوريا ستيفان دي ميستورا ونائب المبعوث الخاص رمزي عز الدين رمزي.

ونأمل أن يبدأ المبعوث الخاص في القريب العاجل عمله بشكل وثيق مع الأطراف المعنية الرئيسية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية. ونتطلع إلى جهوده المتواصلة لإحياء مفاوضات السلام المتوقفة، بوصفها السبيل الوحيد لحل الأزمة.

وجمهورية كوريا تشعر ببالغ القلق إزاء تزايد الإرهاب وعدم الاستقرار في المنطقة الناجم عن الحالة في سوريا. فالدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) تسيطر الآن على مناطق واسعة من الأراضي في كل من سوريا والعراق وتشكل خطراً على لبنان وتركيا، بل والأردن. وإننا ندين بشدة جرائم الحرب الفظيعة، بما في ذلك عمليات الإعدام الجماعي التي ترتكبها داعش. ونحيط علماً أيضاً بالأبعاد الإنسانية المدمرة الكامنة في مثل هذه التطورات. ويجب أن يظل مجلس الأمن يقظاً فيما يتعلق بتلك المسألة. وندعو القادة العراقيين للإسراع بتشكيل حكومة جديدة يمكن لها أن تحكم بطريقة شاملة وأن تشجع مشاركة كل الأقليات الدينية والعرقية.

وعلى الرغم من الموقف الإقليمي الذي يواجهنا والذي يستعصي على الحل في ظاهره، علينا ألا نفقد الأمل وألا تظل جهودنا الدولية الجماعية أسيرة طريق مسدود. يجب أن يواصل مجلس الأمن العمل بشكل فعال لضمان السلام والأمن لشعوب المنطقة والعالم كله.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام بان كي – مون على بيانه، وأؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً. سأتناول في بياني عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، والحالة في سوريا، وأخيراً لبنان والعراق.

في اليوم الخامس عشر من الحرب المفتوحة بين إسرائيل وحماس، لم يعد من الممكن أن ينتظر وقف إطلاق النار أكثر من ذلك، ويجب أن يسمح باستئناف الجهود لتحقيق حل جوهري. المحصلة مذهلة. على الجانب الإسرائيلي، هناك سكان يعيشون في خوف من الهجمات الصاروخية. وعلى الجانب الفلسطيني، هناك المئات من القتلى وأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ نازح. وأحياء مثل الشجاعية أصبحت رموزاً للعمليات الإسرائيلية المكثفة.

هذا هو الهجوم الثالث الذي تشنه إسرائيل على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٨. وكما في المناسبات السابقة، وفي ظل الوضع الراهن لا يمكن لأحد أن يفوز. حماس لا يمكن أن تفوز، لأنه باختيارها مواصلة التصعيد تكون قد حققت شيئاً واحداً فقط – إطلاق النار الإسرائيلية على غزة. لقد فعلت ذلك عمداً، لأنها تعرف ماذا سيكون رد إسرائيل على مئات الصواريخ التي أطلقت باتجاه أراضيها. وإسرائيل لا يمكن أن تفوز، لأن الهجوم البري الذي شنته في الأسبوع الماضي سيضعف من قدرة حماس فحسب، ولكن لا يفكك قدراتها أو

يخزيها. بل إنها قد تخرج من استعراض القوة هذا وهي أقوى في نظر سكان لا يعرفون إلا قذائف إسرائيل وجنودها ودباباتها. وأخيراً، فإن السكان المدنيين في قطاع غزة، خصوصاً، ومرة أخرى، هم الضحية الرئيسية التي تمنى بخسائر أكبر كل يوم مع ما يتبع ذلك من انعدام الأمن وتفاقم الوضع بسبب التدمير المستمر. وكما أكد رئيس الجمهورية الفرنسية، لا بد من القيام بكل عمل ممكن من أجل وضع حد لمعاناة السكان المدنيين في غزة فوراً.

وكما قال الأمين العام، فإن أولويتنا الآنية تتمثل في إبرام وقف لإطلاق النار على أساس الاقتراح المصري، الذي تؤيده جامعة الدول العربية. وثمة جهود دبلوماسية مكثفة تبذل في أكثر من عاصمة في المنطقة، يقودها عدد من كبار المسؤولين. وينبغي توحيد جهود الوساطة الإقليمية. فقد زار الأمين العام ووزير خارجية فرنسا المنطقة في نهاية الاسبوع، ويزورها الآن وزير خارجية الولايات المتحدة كيري. ونأمل أن تكلل جهودهم بالنجاح بسرعة. وهذا يعني، أولاً، الوقف الفوري لإطلاق الصواريخ من قبل حماس ضد إسرائيل، لأن أمنها حق مطلق؛ ثانياً، وقف الهجوم الإسرائيلي فوراً. وفي واقع الأمر، فإن إسرائيل تستهدف حماس – وهي المنظمة التي تعتبرها فرنسا وشركاؤها الأوروبيون إرهابية.

ومع ذلك، فالحقائق واضحة. هناك الآن أكثر من ٥٨٠ قتيلاً، ٧٥ في المائة منهم من المدنيين، وفقاً للأمم المتحدة، وكثير منهم من الأطفال. وهذا يشكل انتهاكاً للحتمية القانونية لحماية المدنيين. ولكننا نعرف أن وقف إطلاق النار لن يكون كافياً. يجب إبرام هدنة دائمة تعالج خلالها الأسباب الجذرية للتزاع والمخاوف المشروعة للطرفين وتسمح بإعادة إطلاق عملية السلام. يجب ضمان أمن إسرائيل، وهذا يعني، خصوصاً، مكافحة أكثر فعالية لتهريب الأسلحة. ويجب أن تكون غزة قادرة على استئناف الحياة على طريقتها، لأن الفقر واليأس والبطالة مما يرفع شأن حماس أكثر مما يضعفها. وبالتالي، يصبح من المهم العمل على رفع الحصار والتنفيذ الكامل لاتفاق التنقل والعبور المبرم في عام ٢٠٠٥، الذي أقره القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

والاتحاد الأوروبي يمكن أن يسهم في ذلك من خلال إعادة تنشيط بعثته للمساعدة الحدودية في رفح، كما اقترحت فرنسا. فمن المهم وبكل وضوح إشراك السلطة الفلسطينية في وسيلة للخروج من الأزمة. ويجب تنسيق جهود إعادة الإعمار ورفع الحصار مع السيد عباس. أخيراً، والأهم، لا بد من العمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، فذلك هو السبيل الوحيد لوقف ما رأيناه في مناسبات ثلاث منذ عام ٢٠٠٨، ذلك التكرار المأساوي لاندلاع العنف.

ويصادف اليوم آخر مناقشة مفتوحة بشأن الشرق الأوسط أشارك فيها. واسمحوا لي أن أبتعد لحظات عن الاضطراب الدموي للحالة المتكررة إلى حد ما، لذكر الحقائق الأساسية للتزاع. لمدة ٢٠ عاما. وبصبر بلا حدود، وعزيمة وخيال، حاولنا وضع حد للتزاع من خلال إقناع الطرفين بالتفاوض بشكل مباشر وبدون تدخل دولي. الله وحده يعلم عدد المبادرات والصيغ التي تمت تجربتها واقترحت دون طائل.

ولذلك، حان الوقت لكي نستنتج أن تلك الجهود الجديرة بالثناء فشلت لأن الأسلوب كان خاطئاً. فلن يحقق الإسرائيليون والفلسطينيون السلام بأنفسهم أبداً. الأسباب كثيرة جداُ وشديدة الوضوح لا تحتاج إلى السرد. وأؤكد في هذا الصدد أن الأمر لا يتعلق بممارسة نوع من الضغط على الأطراف. فهذا لن ينجح.

على العكس من ذلك، ما نحتاجه جدول أعمال إيجابي يقترحه المجتمع الدولي برمته على الطرفين لتشجيعهما على المضي قدماً صوب طريق السلام. هناك طرف يخاف على أمنه، والأخر يخاف على وجوده الوطني. ويمكن للأمريكيين

والأوروبيين والعرب معالجة كل تلك المخاوف. الإدماج، الانضمام للهيئات الإقليمية، المساعدة المالية، ضمان أمن وعلاقات دبلوماسية كاملة، كل هذه مقترحات جديرة بالاستكشاف. إلا أن هناك اقتراحات أخرى. يجب علينا إقناع رجل الشارع في تل أبيب وقطاع غزة أن السلام ليس قفزة في المجهول أو استسلاماً، ولكن دخول عالم جديد. وبدلاً من العمل بلا نهاية في إصلاح محرك نفس السيارة – حيث يواصل نفس المفاوضين غالباً عملهم الذي ظلوا يؤدونه طوال السنوات العشرين الماضية، علينا بتغيير السيارة ذاتها. نحن بحاجة إلى أفكار جديدة تسعى، أولاً، لكسر جدار الخوف وعدم الثقة والكراهية الذي يحول دون أي تقدم ويترك منفذاً للمتطرفين من كلا الجانبين. وإلى أن يطالب رجل الشارع بالسلام، لن يكون هناك سلام. أخشى أن يكون الوقت قد تأخر جداً، ولكن عندئذ سيتحمل المجتمع الدولي بأسره مسؤولية تلك المأساة الطويلة التي ستكون هي مستقبل الأراضي المقدسة.

في سوريا، تستمر المأساة في بلد يختفي شيئاً فشيئاً كل يوم تحت قصف النظام. كل التقارير بشأن تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) ذهبت أدراج الرياح. وحالة السكان المدنيين لم تشهد أي تحسن. وحصار المدن لم يتوقف ثلاثة أرباعه أو ينخفض بسبب النظام، والقصف العشوائي مستمر، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة، في انتهاك مباشر وصارخ للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، مع استمرار التعذيب وسياسة ترهيب المدنيين ووضع العراقيل أمام الوصول الإنساني.

إن اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) ينبغي أن يعمل على تحسين إيصال المساعدات الإنسانية، التي يجب أن ترسل من خلال أكثر الطرق مباشرة، سواء من خلال الخطوط الأمامية أو عبر الحدود من البلدان المجاورة. إلا أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع. وفرنسا ترحب بتعيين السيد دي ميستورا خلفاً للسيد الإبراهيمي، الذي نتوجه إليه بالشكر على جهوده.

وما يزال الهدف الذي تسعى جهودنا الجماعية إلى تحقيقه كما هو: إنتقال سياسي يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، على أساس التنفيذ الكامل لبيان جنيف الختامي (S/2012/523)، المرفق).

وفي الختام، تؤكد فرنسا على أنه يجب ضمان عدم إفلات المسؤولين عن ارتكاب الآلاف من الجرائم في سوريا. ولم يكن المجلس قادرا على الاتفاق على اقتراح مقدّم من فرنسا بإحالة الأمر إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، يجب أن يعلم المسؤولون عن الجرائم المرتكبة في سوريا – أيا كانوا، وبصرف النظر عن الجانب الذي يدعمونه في النزاع – أنهم سيحاكمون.

وفي ذلك السياق، يجب أيضا أن نبعث برسالة دعم إلى لبنان، الذي ينبغي ألا يُزج به إلى دوامة الأزمة السورية هذه. وتوفر سياسة النأي بالنفس وإعلان بعبدا لعام ٢٠١٢ الإطار الذي يجب أن تعمل فيه جميع القوى اللبنانية.

وفي مواجهة الأزمة السورية، ترحب فرنسا بسخاء لبنان، وتشدد على جسامة العبء الذي تسببه استضافة أكثر من مليون لاجئ في أراضيه. ولبنان بحاجة إلى دعم شركائه الدوليين.

وندعو لبنان أيضا إلى الوفاء بالموعد النهائي الذي حدده دستوره الوطني. ونذكّر بأهمية مكافحة الإفلات من العقاب. ونرحب في ذلك الصدد، بالدور الذي تضطلع به المحكمة الخاصة للبنان، التي من المتوقع أن تستأنف أنشطتها في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥ .

وأود أن أختتم بياني بكلمة عن العراق، الذي أصدر مجلس الأمن بشأنه بيانا صحفيا بالأمس بناء على مبادرة من فرنسا.

فمن الواضح أن فرنسا يساورها قلق بالغ إزاء اتساع رقعة الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الأمر الذي يشكل تهديدا لاستقرار العراق وسلامته الإقليمية، وللمنطقة بأسرها. ومن شأن ذلك الزحف أيضا أن يغري مزيدا من الجهاديين المحتملين إلى الساحة السورية، علما بأنهم يشكّلون خطرا على المجتمع الدولي كافة.

وتدين فرنسا بأشد العبارات الأعمال الوحشية التي ارتكبها ذلك التنظيم ضد الأقليات العرقية والدينية، والذين لا يلتزمون بأيديولوجيته الهمجية، بما في ذلك، وعلى وجه التحديد، الإنذار النهائي الموجّه إلى المسيحيين في الموصل، وهم يمثلون إحدى أقدم الطوائف المسيحية في العالم، وما فتئت فرنسا تحافظ على علاقاتها بهم على مدى عدة قرون. ويشكّل ذلك الإنذار النهائي دليلا آخر على الطابع الحقيقي لذلك التنظيم الإرهابي. وتدعم فرنسا الدولة العراق في جهود مكافحة الإرهاب، وترى أن الاستجابة المستدامة للأزمة يجب أن تكون سياسية في المقام الأول.

ومن الضروري اليوم على وجه الاستعجال تهيئة الظروف الملائمة في العراق لإجراء حوار سياسي شامل، تشارك فيه جميع الطوائف، بهدف التصدي للتحديات التي تواجه البلد. وإلا فإن البديل واضح تماما. فإما ألا يحدث تغيير في حوكمة البلد، ومن المرجح عندئذ أن نشهد تفكك العراق، أو أن تشكّل حكومة وحدة وطنية على الفور بمشاركة جميع الطوائف، جنبا إلى جنب مع سيادة الحل السياسي.

ويمثّل انتخاب الرئيس الجديد للبرلمان تطورا إيجابيا، غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به بهدف الخروج من الأزمة. ومن المهم السعي إلى تنفيذ العملية المنصوص عليها في الدستور، على نحو يؤدي إلى تشكيل حكومة ائتلافية في أقرب وقت ممكن، إن كان للعراق أن يتعافى من هذه الأزمة.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية .وتعرب الصين عن تقديرها ودعمها لمساعيه الحميدة. واستمعت باهتمام كبير أيضا إلى البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن دولة فلسطين، وممثل إسرائيل.

لقد استمرت العملية العسكرية الإسرائيلية الجارية في غزة مدة نصف الشهر. وبالرغم من النداءات المتكررة التي وجّهها مجلس الأمن والمجتمع الدولي، فقد واصلت العملية العسكرية الإسرائيلية توغلاتها، الأمر الذي أدى إلى تدهور خطير في الحالة الإنسانية في غزة. وتشعر الصين بقلق وحزن عميقين إزاء هذه الحالة.

تعارض الصين بحزم استخدام القوة ضد المدنيين، وتعارض على وجه الخصوص استهداف المناطق السكنية والمستشفيات. وهذه الأفعال التي تنتهك القانون الإنساني الدولي غير مقبولة، بصرف النظر عن مبرراتها.

تدعو الصين الأطراف المعنية إلى وقف إطلاق الصواريخ إلى داخل إسرائيل. ويجب وقف هذه الحلقة المفرغة من العنف المتبادل بين إسرائيل والفلسطينيين. وتحث الصين إسرائيل وفلسطين وجميع الأطراف الأخرى على الاستجابة بحسن نية لنداءات المجتمع الدولي، والتعاون مع المساعي الحميدة الدولية، فضلا عن الوقف الفوري غير المشروط لإطلاق النار، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من حدة التوتر، كي يتسنى تحقيق التهدئة في أقرب وقت ممكن.

وتحث الصين المجتمع الدولي على زيادة مساعداته الإنسانية، وتدعو إلى فتح جميع المعابر في غزة، علاوة على توفير جميع المرافق اللازمة للغوث الإنساني بغية التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في غزة.

لقد بدأ الأثر السلبي للنزاع في غزة يمتد إلى سوريا، بما له من عواقب أمنية على الحدود بين لبنان وإسرائيل، وبين سوريا وإسرائيل أيضا. وقد شكّل ذلك تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين. وينبغي أن يتخذ مجلس الأمن والمجتمع الدولي الإجراء اللازم لتغيير هذه الحالة. وتؤيد الصين الدور البنّاء الذي تؤديه مصر والبلدان الأخرى في الضغط من أجل وقف إطلاق النار.

يواصل مبعوث الصين الخاص إلى الشرق الأوسط الآن زيارة العديد من البلدان في المنطقة، ويواصل خلالها التأثير على الأطراف المعنية، بهدف التوصل إلى وقف إطلاق النار ووقف العنف، والشروع في محادثات السلام. وتتابع الصين بصورة نشطة وصول مواد الإغاثة الإنسانية الجديدة إلى فلسطين.

وتأمل الصين أن تعمل الجهات الفاعلة ذات الصلة على نطاق المجتمع الدولي على تعزيز التنسيق ومؤازرة جهودها من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار والتخفيف من حدة التوتر. وما فتئت الصين ترى أن التعايش بين الدولتين، إسرائيل وفلسطين، الذي ينبغي تحقيقه عبر محادثات السلام – هو السبيل الوحيد لحل القضية الفلسطينية، فضلا عن أنه يحقق مصالح كلا الجانبين.

ونأمل أن تتمكن إسرائيل وفلسطين من إنهاء النزاع بينهما في أقرب وقت ممكن، وأن تبذلا الجهود الرامية للتصدي للمشاكل العميقة الجذور في علاقاتهما الثنائية، بما يمكّنهما من تجنب تكرار المآسي. ونحث إسرائيل على وقف أنشطتها الاستيطانية، والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين بهدف تهيئة الظروف المناسبة لاستئناف محادثات السلام. ونحن على استعداد لمشاركة المجتمع الدولي في العمل من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للمشاكل في الشرق الأوسط.

وتتابع الصين عن كثب الحالة في سوريا. ونشعر بقلق بالغ لمعاناة الشعب السوري. ونرحب بالقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) الذي اتخذه مجلس الأمن منذ وقت ليس ببعيد بشأن المسألة الإنسانية في سوريا. وما زالت الصين ترى دائما أن الحل السياسي هو المخرج الوحيد من المشكلة السورية. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي العمل على التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية، وأن يواصل المشاركة في التنسيق والتعاون، علاوة على مواصلة جهوده ذات الصلة. وتدعو الصين جميع الأطراف في سوريا إلى التنفيذ الفعال لبيان جنيف (S/2012/523، المرفق)، والشروع في عملية انتقال سياسي تشمل الجميع، وإيجاد سبيل توافقي يضع في الحسبان مصالح جميع الأطراف، ويستند إلى الأوضاع القائمة في البلد، بهدف التوصل إلى حل سياسي للمشكلة السورية.

ترحب الصين بتعيين الأمين العام السيد ستافان دي ميستورا المبعوث الخاص الجديد للأمين العام في سوريا، والسفير رمزي عز الدين رمزي، نائب المبعوث الخاص. وسوف نواصل تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة المعنية في المجتمع الدولي للعمل على إيجاد حل مناسب للمشكلة السورية.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تبعث الحالة في جميع أنحاء الشرق الأوسط على القلق الشديد من جانبنا جميعا. فقد تصاعدت الأزمات الإنسانية وأعمال العنف لتشمل الملايين من السكان الأبرياء في المنطقة. وإنها لمأساة فادحة أن يُقتل ويُصاب العديد من الأشخاص في خضم الأزمة الراهنة في غزة. ونحث الطرفين كليهما على بذل قصارى جهدهما لتهدئة الحالة، وتفادي المزيد من الإصابات والخسائر في الأرواح بين السكان الأبرياء. ولشعب إسرائيل الحق في العيش دون الشعور بالخوف الدائم على أمنه. ولشعب غزة أيضا الحق في العيش في أمن وسلام.

وندين الهجمات الصاروخية على إسرائيل، وهي الهجمات التي تستهدف المدنيين منتهكة جميع أحكام وقواعد

القانون الإنساني. ونأسف لرفض حماس الجهود المبذولة حتى الآن لوقف إطلاق النار.

على جميع من لديهم نفوذ على حماس أن يستخدموه معها حتى توافق على التوقف عن إطلاق الصواريخ والانضمام إلى الوقف الفوري لإطلاق النار.

إننا نؤيد تأييدا تاماً حق إسرائيل في اتخاذ إجراءات متناسبة للدفاع عن نفسها من الهجمات الصاروخية العشوائية ومحاولة التسلل إلى إسرائيل عن طريق الأنفاق، ولكن من الأهمية بمكان أن توفر الحماية للسكان المدنيين في غزة. تجاوز عدد الضحايا من المدنيين الآن ٦٠٠. على وجه الخصوص، وتسبب العمل العسكري في حي الشجاعية يوم الأحد في تكلفة إنسانية مروعة. ويجب على إسرائيل أن تفعل كل ما في وسعها لتفادي وقوع ضحايا في صفوف المدنيين، وأن تمارس ضبط النفس، وأن تضع حداً لهذه الحالة.

ونرحب بالجهود المصرية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. ونشجع مصر على مواصلة بذل جهودها، ونحث الجهات على العمل معها بشكل وثيق. ونشيد أيضا بالتزام الأمين العام بالمساعدة على تأمين وقف لإطلاق النار، بما في ذلك من خلال الزيارة التي قام بها ل

لمنطقة، وجهود الأمم المتحدة في التوسط في الهدنات الإنسانية. ونرحب أيضا بدعم الرئيس عباس للوقف الفوري لإطلاق النار.

يعاني مئات الآلاف من المدنيين الضعفاء في غزة معاناة شديدة في هذه الأزمة، ولا يتحملون أية مسؤولية عن إطلاق الصواريخ. لقد تشرد ما لا يقل عن ١٠٠ ألف من سكان غزة بسبب الصراع. ويعاني مئات الآلاف من النقص في المياه والإصحاح والكهرباء. ستقدم المملكة المتحدة ٣ ملايين دولار في تمويل جديد لمساعدة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تقديم مساعدات طارئة فورا لأكثر من ٨٤ ألف شخص يبحثون عن المأوى في مدارس الوكالة. ونحن كذلك بصدد تقديم أكثر من ٤ ملايين دولار من التمويل إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتوفير الرعاية الصحية الطارئة، وإصلاح آبار المياه وخطوط الأنابيب التي تضررت من جراء القصف الجوي.

هذا الوضع مألوف للأسف. فهذه هي العملية العسكرية الثالثة في غزة في ست سنوات. يجب إعطاء الأولوية للتوصل إلى وقف إطلاق نار دائم ينهي هذه الحلقة من العنف. ولا بد أن يتناول اتفاق وفق إطلاق النار الأسباب الكامنة وراء الأزمة. يجب أن يكفل الاتفاق التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) واتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ستكون هناك حاجة إلى العمل المشترك من أجل السيطرة على الحالة الأمنية، وفتح اقتصاد غزة. ويجب أن تعود السلطة الفلسطينية إلى غزة. لا شيء من هذا سيكون سهلا، ولكن بدونه سوف نشهد هذه الأزمة وهي تتكرر مرة أخرى.

لا يمكننا أن ننسى العنف المروع الذي ما زال مستمرا في أماكن أخرى في الشرق الأوسط. لقد هيأت وحشية النظام السوري التي لا هوادة فيها بيئة بدأ يتجذر فيها التطرف العنيف. ما يجري في سوريا لا علاقة له بالإرهاب ولم يكن كذلك قط. بل يتصل بالمطالب المشروعة للشعب السوري ورغبته في الحصول على الحقوق الأساسية في الحرية والكرامة. إلا أن نظام الأسد رد على تلك المطالب بوحشية مروعة. أصبحت سوريا الآن المقصد الأول للمجاهدين من كل مكان في العالم، وبدأ العنف ينتشر إلى خارج الحدود السورية. فلنكن واضحين. الأسد ليس هو الحل للتهديد الإرهابي؛ بل هو سببه. يلقي التقدم الذي يحرزه هؤلاء المتطرفون العتاة في المنطقة الضوء على ضرورة دعم الجماعات المعتدلة في سوريا.

هذه الجماعات المعتدلة هي الوحيدة التي تقاتل المتطرفين وطغيان الأسد.

لقد اتخذ المجلس خطوة كبيرة إلى الأمام للمساعدة في تخفيف بعض الأهوال التي تواجه السوريين. وباتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) سوف سيحصل العديد من السوريين قريباً على الأغذية واللوازم الطبية التي هم في أمس الحاجة إليها. من الأهمية بمكان أن تنشر الأمم المتحدة على وجه السرعة بعثة الرصد حتى يتسنى بدء تدفق المعونة عبر المعابر الإضافية. ونرحب بالتأكيدات التي قدمها الائتلاف الوطني السوري والجيش السوري الحر بأنهما سينفذان القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) للمساعدة في وصول المعونة إلى من هم بحاجة ماسة إليها.

نحن نعلم أن الحل الدائم للأزمة السورية سيكون من خلال الحل السياسي. ونرحب بالممثل الخاص الجديد للأمم المتحدة المعين حديثا، ستافان دي ميستورا، ونحث جميع الأطراف على العمل بشكل وثيق من أجل عملية انتقال سياسي بقيادة سورية. ونشيد بالائتلاف الوطني السوري لما قام به مؤخراً من انتخاب رئيس له، هو السيد هادي البحرة. إلى جانب شركائنا، سنستمر في توفير الدعم التقني والسياسي للائتلاف الوطني السوري.

لن يعرف السوريون السلام المستقر إلا عندما يخضع الأشخاص المسؤولون عن الفظائع للمساءلة. في هذا السياق، نرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان مؤخراً، ولن نبرح نعمل من أجل كفالة أن يحصل الضحايا على العدالة، بما في ذلك في المحكمة الجنائية الدولية.

وفي الختام، ندين إدانة تامة ما تفيد به التقارير من فظائع ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي تقدم في غرب العراق وشماله، الأمر الذي أدى إلى تشريد ما يقدر بنحو ٦٥٠ ألف شخص. ونحيط علما ببالغ القلق بالأحداث التي وقعت في الموصل في نهاية الأسبوع الماضي. التهديدات التي أطلقها التنظيم ضد الطائفة المسيحية، الموجودة في الموصل منذ ما يقرب من ألفي عام، شيء مروع. وكما قال الأمين العام، تشكل الهجمات المنهجية على المدنيين بسبب دينهم أو معتقداتهم الدينية جرائم ضد الإنسانية. يشكل التنظيم تهديدا خطيرا على السكان المحليين، وعلى الأمن والاستقرار والسلامة الإقليمية للدولة، وعلى سائر المنطقة. العامل الوحيد الأهم الذي سيحدد ما إذا كان العراق سوف يتغلب على هذا التحدي هو الوحدة السياسية. لذلك فإن من الأهمية بمكان أن تُشكل الحكومة الشاملة الجديدة في أقرب وقت ممكن.

وأشيد بالعمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام في العراق، نيكولاي ملادينوف، وأحث الساسة العراقيين على ضمان تعيين رئيس للجمهورية ورئيس للوزراء في أقرب وقت ممكن.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يؤكد اجتماعنا اليوم أن من غير المقبول، على خلفية الاضطرابات التي يشهدها الشرق الأوسط، أن نترك التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية، والتسوية العربية – الإسرائيلية بصورة أعم، في مؤخرة اهتماماتنا. ما فهما عاملان رئيسيان في تحقيق الاستقرار والرفاه والرخاء والازدهار لجميع الشعوب والحكومات في الشرق الأوسط.

صدم المجتمع الدولي إزاء حجم المأساة الإنسانية في قطاع غزة. بلغ عدد القتلى المئات والجرحى بالآلاف. ومعظمهم من المدنيين الفلسطينيين المسالمين الذين قتلوا نتيجة للاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب إسرائيل. وهناك أيضا إطلاق مستمر للصواريخ من غزة إلى داخل إسرائيل، والمدنيون هناك – أي الإسرائيليين – يُستهدفون أيضاً. هذه الأعمال غير مقبولة ولا يمكن تبريرها. لا بد من التعجيل الآن بإنهاء معاناة الفلسطينيين والإسرائيليين، ووقف تدمير البنية التحتية للدولة.

وتتطلب فداحة الخسائر والتدمير أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة.

ونرحب بزيارة الأمين العام للشرق الأوسط. ونؤيد الجهود التي تبذلها مصر للتوصل إلى وقف لإطلاق النار بين غزة وإسرائيل. ونشكر وكالات الأمم المتحدة في قطاع غزة على ما تضطلع به من أنشطة ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من آثار التصعيد الخطير في المواجهة حالياً. من جانبنا، لا نزال نعمل بنشاط من خلال جميع القنوات مع أطراف الصراع وممثلي المجموعة الرباعية من الوسطاء على وقف كل أعمال العنف فوراً، وتهدئة الوضع، وإرساء الأساس اللازمة لوقف إطلاق النار لاحقاً، وتهيئة الظروف المؤاتية للعملية التفاوضية الشاملة بين الفلسطينيين وإسرائيل. ويجري الممثل الخاص لوزير الخارجية الروسي مشاورات حاليا في المنطقة، ويزمع الانخراط في اتصالات بإسرائيل والفلسطينيين، وكذلك مع المسؤولين في الأمم المتحدة.

قبل يومين، دعا رئيس مجلس الأمن إلى وقف المواجهة العسكرية على وجه السرعة على أساس العودة إلى الاتفاق المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ونحن مقتنعون بأن وقف إطلاق النار السريع والقابل للاستمرار سوف يضمن أمن إسرائيل وجميع مواطنيها، وأمن السكان في قطاع غزة، كما يكفل تحسين الحالة الإنسانية هناك، وإمكانية رفع الحصار عن الأرض الفلسطينية.

ونرى أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الجاد للنداء الذي وجهه الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الأمين العام طالباً فيه جعل فلسطين محمية دولية. ونحن على استعداد للنظر في المقترحات التي تعدها جامعة الدول العربية بشأن الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في الحالة الراهنة. ونحن بصراحة مندهشون لأننا لم نسمع أي إشارة إلى هذه الاقتراحات في البيان الذي أدلى به ممثل الأردن.

هناك حاجة إلى المضي قدما نحو حل دائم لمسألة التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية، التي ينبغي أن تستند إلى مفهوم دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وتعاون، وتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، مع توفير الدعم الدولي الوثيق لعملية السلام في الشرق الأوسط من جانب المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية.

وتحظى مهمة تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين بأهمية خاصة في هذا الصدد، وخصوصا إنشاء حكومة وحدة وطنية متكاملة ومستدامة وتعمل على النحو الصحيح. وهو الأمر الذي من شأنه أن يكون متوافقا مع مصالح الشواغل الأمنية لإسرائيل.

ونرحب بتعيين السيد ستافان دي ميستورا مبعوثا خاصا للأمين العام لسوريا. ويحدونا الأمل في أن يسهم إسهاما كبيرا في العملية السياسية السورية. ومع ذلك، فللأسف لا يزال الوضع على أرض الواقع يشكل مدعاة للقلق. ويساورنا القلق بشكل خاص بشأن الأنشطة الإرهابية المنتشرة في سوريا وفي المنطقة ككل. وندين اغتصاب مقاتلي الدولة الإسلامية الأسبوع الماضي للحقل نفط كبير في الشعار بمحافظة حمص. وقد صاحب ذلك هجوم واسع النطاق على جنود ومتمردين يقومون بحراسة المرفق، فضلا عن موظفين. ووفقا لمصادر مختلفة، فقد قتل ما يقرب من ٣٠٠ شخص. ومرة أخرى يؤكد هذا الحادث على الحاجة الماسة إلى اعتماد مشروع البيان الرئاسي لروسيا بشأن عدم قبول الدخول في معاملات نفطية مع المنظمات الإرهابية في كل من سوريا والعراق.

وقد تعرضنا للإهانة جراء ما نتعرض له من تهديد بغيض من الأعمال الإرهابية التي تتم ضد موظفي الأمم المتحدة في مرتفعات الجولان. وندعو الذين يرعون الإرهاب أو يقومون بتدريب المقاتلين الإرهابيين في المنطقة، وأولهم وقبل الجميع جبهة النصرة، إلى السيطرة على مرؤوسيهم وأن يوضحوا على

نحو تام أن التهديدات التي يتعرض لها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة تهديدات سافرة للمجتمع الدولي.

وتؤكد الأحداث الأخيرة على الاتجاه المثير للقلق من أن تصبح المنطقة بؤرة للنشاط الإرهابي. ويحاول مختلف أنواع المتطرفين الاستفادة من الأحداث المضطربة في الشرق الأوسط، التي تستمد جذورها من المشاكل الاجتماعية، وممن ليس في يدهم اختيار أسلوب حياة سوى الجريمة، وإشعال نيران النزاع بين الأعراق وبين الأديان. ويجري غزل نسيج الإرهاب بسرعة مذهلة في مناطق النزاع. ويمتد الإرهاب فيما خارج حدود الدولة، بما في ذلك المنظمات المتطرفة والمقاتلون الأجانب. وقد أثبتت ما تسمى إدارة التدفقات الإرهابية زيفها عندما تم حظر منظمات من قبيل جبهة النصرة أو الدولة الإسلامية في أحد البلدان، مع الشعور بأنه من الممكن أن تستمر بأنشطتها في بلدان أخرى، كما هو الحال في سوريا، أو حتى إشعالها. ويعد النهج التجاري في تناول المسألة أمر غير مقبول.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أعتقد أننا مدينون للأمين العام بالامتنان، ليس فقط للجهود التي يبذلها في الشرق الأوسط، ولكن لإحاطته الإعلامية هذا الصباح على وجه الخصوص. ونود أيضا أن نشكر السيد الوزير أسيلبورن على وجوده معنا وعلى العمل مع مجلس الأمن لليوم الثاني على التوالي.

وستركز تعليقاتي على المسائل المتعلقة بفلسطين واليمن ولبنان وسوريا.

يتزايد عدد القتلى في الحرب بين حماس وإسرائيل بمعدل مفزع. وقد وصل البعد الإنساني من النزاع على الجانب الفلسطيني إلى مستويات الأزمة؛ فقد تم تشريد الآلاف. وقد ناءت المرافق الصحية بما يتجاوز طاقاتها، كما أن هناك نقصا في إمدادات الأدوية. وقد تفاقمت هذه المشاكل بسبب النقص الشديد في المياه والكهرباء، فضلا عن الدمار واسع النطاق للبنية التحتية والمباني السكنية. والنتيجة النهائية هي أن المقيمين في غزة يواجهون معاناة لا توصف.

وكما هو حال كل دولة ذات سيادة، فإن إسرائيل لها حق أصيل في الدفاع عن نفسها والإبقاء على مواطنيها آمنين. ومع ذلك، نرى أن الرد العسكري في غزة مفرط دون مبرر، وينتهك القانون الدولي الإنساني. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر أيا كان للقتل العشوائي والمستمر للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمواطنون المسنون. وندعو إلى الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من غزة.

ولا يمكن تجاهل الأثر الفوري للعلاقة السببية لهذا النزاع. وتعتبر الهجمات الصاروخية العشوائية التي تشنها حماس بمثابة انتهاك للقانون الدولي الإنساني. أما إطلاق الصواريخ على أهداف غير عسكرية فلا يخدم أي غرض سوى ترويع المدنيين. وهذا أمر غير مقبول، ونحث حماس أن توقف تلك الهجمات وقفا فوريا.

ولن تحل دائرة العنف أي مشكلة؛ فلا يمكن أن تؤدي إلا إلى تصلب المواقف، الأمر الذي لن يخدم المصالح الطويلة الأجل لأي من الطرفين. وندعو إلى وقف عاجل لتصعيد النزاع ووقف الأعمال القتالية. ويجب أن يبدي الزعماء من كلا الجانبين أقصى درجات ضبط النفس، في كل من إجراءاتهم وتصديهم للمشاكل. ولا بد من تكثيف الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء النزاع. ولذلك، نحث القادة من مختلف أنحاء العالم على ممارسة نفوذهم للتأثير على الوضع، على أمل أن تيسر هذه الجهود العودة إلى وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وتوفر لنا الدبلوماسية المكوكية للأمين العام والمشاركة مع القادة في المنطقة بصيصا من الأمل. ونعرب عن دعمنا الكامل لما يبذله من جهود مضنية. ونرحب أيضا بالاقتراح المصري بوقف إطلاق النار، ونلاحظ أن إسرائيل قد قبلته.

ونحث حماس أيضا على القبول به. وفي الظروف الحالية، يمثل وقف إطلاق النار أفضل فرصة للتوصل إلى وقف الأعمال القتالية والعودة إلى الحوار. وفي الواقع، يشكل موجز الأمين العام المبادئ التوجيهية للأطراف المتنازعة. قال، باختصار، فليتم وقف القتال وبدء الحوار ومعالجة الأسباب الجذرية.

والحالة في اليمن جزء من حسابات الشرق الأوسط. ولا يزال تنظيم القاعدة وغيره من الجماعات الإرهابية يشكل تحديا أمام الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة الاستقرار. وبالإضافة إلى الهجمات التي يشنها الإرهابيون على المدنيين وقوات الأمن، فإن البلد متورطة في النزاع مع الانفصاليين في الجنوب وميليشيات الحوثيين في الشمال. وندين بشدة الأنشطة التي تضطلع بها الجماعات المسلحة في محافظة عمران، والتي أسفرت عن عشرات القتلى والأسر المشردة. ووفقا للهلال الأحمر اليمني، فقد فرت ٠٠٠ ١٥ أسرة من القتال. ويؤكد هذا الوضع الحاجة إلى أن تعجل السلطات اليمنية بالإجراءات المتخذة في تنفيذ توصيات مؤتمر الحوار الوطني، التي تعالج بوضوح الأسباب الجذرية للنزاع.

ونرى أن هناك بصيصا من الأمل، وهو عملية الانتقال السياسي، التي لا تزال تمضي في مسارها بالرغم من التحديات الأمنية. أما تدابير بناء الثقة التي تقوم بها الحكومة فجديرة بالثناء. ونحيط علما بشكل خاص بخطوات تنفيذ النقاط العشرين التي أوصت بها اللجنة الفنية التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني، فضلا عن النقاط الإحدى عشرة التي أوصى بها المؤتمر المعني بالمسائل الجنوبية ومدينة صعدة. ونرحب بتعيين الحكومة لسلطة مختصة بتنفيذ توصيات المؤتمر. وهذا دليل مطمئن على أن الحكومة ملتزمة ببناء يمن موحد ينعم بالسلام والرخاء.

ونحيط علما على نحو إيجابي بالمؤتمر الإقليمي الذي عقد على مدى يومين بشأن العدالة الانتقالية في حزيران/يونيه بالاشتراك مع وزارة الشؤون القانونية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وكان الهدف من المؤتمر هو مناقشة قانون العدالة الانتقالية وتنفيذه. ووفقا لتقارير مختلفة، كانت المواضيع التي تم تناولها هي نتائج مؤتمر الحوار الوطني وعلاقتها بقوانين الحصانة، والعدالة الانتقالية، والتحول الديمقراطي، ودور الأطراف الدولية الفاعلة والمجتمع المدني.

و العدالة الانتقالية جانب بالغ الأهمية من جوانب العملية السياسية في اليمن.

ونشيد بالحكومة لمشاركتها في تنظيم المؤتمر، وبوكالات الأمم المتحدة للتعاون مع الحكومة بغية عقد هذا الحدث. وننوّه بالدعم الذي يحظى به مشروع تحقيق العدالة الانتقالية في اليمن من جانب اليابان، وهولندا، والسويد، والاتحاد الأوروبي، وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

بالانتقال إلى الوضع في لبنان، نلاحظ أن الوضع السياسي ما زال حساسا جدا. ونحن نشعر بقلق عميق حيال الأزمة الرئاسية الحالية، التي يمكنها، إذا لم تحل على وجه السرعة، أن تهدد استقرار البلد. وبما أن اهتمام العالم يتركز على تطورات أكثر دراماتيكية في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، بما في ذلك الحرب في سوريا، وعصيان الدولة الإسلامية في العراق والشام في العراق، وتصاعد التوتر بين إسرائيل وفلسطين، فالأخطار المحتمل أن تنتج عن الوضع في لبنان لا حاجة إلى ذكرها.

إن رئاسة لبنان تعتبر تقليديا أنها توحد البلد، وتبني الجسور بين مختلف المجتمعات المحلية. لهذا السبب، من المهم جدا للجهات الفاعلة السياسية أن تتفق على مَن يلبس عباءة الرئاسة. لقد عُقدت حتى الآن ثماني جلسات للبرلمان دون انتخاب رئيس. وأوجد ذلك فراغا سياسيا منذ ٢٥ أيار/مايو، عندما أنهى الرئيس سليمان مدة ولايته كرئيس. ونحن نعلم أن رئيس البرلمان قرر عقد جلسة تاسعة للبرلمان في ٢٣ تموز/

يوليه. ويحدونا الأمل أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء على الرئيس العتيد قبل ذلك التاريخ. وإننا نحث زعماء لبنان على المضي قدما لصالح بلدهم، وانتخاب خلف دونما تأخير.

لا تزال نيجيريا تشعر بقلق عميق إزاء الصراع في سوريا، الذي سبب مقتل آلاف الناس وتشريد المزيد من العديدين الآخرين. ونرحب بإجماع المجلس على اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، حول وصول المساعدات الإنسانية إلى سوريا. هذا في الواقع انعكاس حقيقي لعزم المجلس على التصدي للأزمة الإنسانية في سوريا. ويطلب القرار إلى كلا جانبي الصراع تيسير إيصال المساعدات الإنسانية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة الإنسانية. وفي سياق عملية الاضطلاع بأنشطة الإغاثة، نتوقع من الوكالات الإنسانية، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن تحترم سيادة سوريا، واستقلالها، ووحدتها، وسلامة أراضيها. ونأمل من الأطراف ذات الصلة في سوريا أن تعمل عن كثب مع المؤسسات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وتتخذ تدابير فعالة وملموسة لتنفيذ القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤).

لقد كنا واضحين جدا في موقفنا بأن الحل العسكري في سوريا بعيد المنال. فالمفاوضات الشاملة لا تزال هي الوسيلة الأكثر قدرة على تحقيق حل دائم للأزمة السورية. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية من خلال الحوار، وتجنب عسكرة الصراع في سوريا. وفي ظل الظروف الراهنة، فإن بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ يوفر أفضل وسيلة للمضي قدما. ونحث جميع الأطراف على العمل من أجل تنفيذه. ونحن نرحب بتعيين السيد دي ميستورا مبعوثا خاصا جديدا لسوريا، وندعو الأطراف إلى استغلال مساعيه الحميدة ووفرة خبراته بغية التوصل إلى حل ودي للأزمة.

إن على الشرق الأوسط أن يتراجع اليوم عن شفير الهاوية الخطيرة جدا التي يقف عليها منذ فترة طويلة جدا. لقد حان الوقت الآن للقيام بذلك، ونحن مدعوون جميعا إلى أن نتحد في عمل جماعي من أجل تحقيق السلام الدائم.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أشكر الأمين العام على إحاطته الاعلامية وعلى الجهود التي يبذلها. وأرحب أيضا بالممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن دولة فلسطين، الموجودين هنا في هذه القاعة، وأشكرهما على بيانيهما.

سوف أدلي ببعض الملاحظات الموجزة حول سوريا، ومن ثم أركّز على الشرق الأوسط وقضية فلسطين.

بالنسبة إلى سوريا، تأسف الأرجنتين عميق الأسف لأننا اضطررنا إلى اتخاذ قرار جديد بشأن الأزمة الإنسانية. لقد جاء ذلك نتيجة عدم الامتثال للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، وتزايد معاناة الشعب السوري. ومع ذلك، نحن نقدّر بشكل خاص حقيقة أن المجلس تحمّل مسؤولياته تجاه حالة قوّضت مصداقيته وألقت ظلالا من الشك على سلطته. ونأمل ونطالب بأن يكون صوت المجلس مسموعا هذه المرة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشدد على أنه، رغم الاختلافات العميقة بين أعضاء مجلس الأمن، فقد تمكن من التكلم بصوت واحد لدى معالجة آثار الأزمة: طالب بوصول المساعدات، وردّ بسرعة في كل وقت كانت تقع حوادث في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ونوّه بحكومات وشعوب لبنان والبلدان التي تستقبل لاجئين، وقدّم الدعم لها. ولا تقل أهمية حقيقة أن مجلس الأمن تمكّن من أن يكون في طليعة العملية المعقدة لبرنامج التخلص من الأسلحة الكيميائية في سوريا، وهي العملية التي تمر فعلا بمراحلها النهائية.

وفي حين ندرك أن الأمر ليس سهلا، نأمل من هذه العناصر أن ترسي الأساس لرؤية مشتركة، حتى يتمكن المجلس من الاسهام ليس في التصدي لآثار الأزمة فحسب، وإنما أيضا في فهم أسبابها وتقديم الحلول بشأنها، مما يشكل مساعدة ملموسة وفعالة للمبعوث الخاص الجديد للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، الذي نقدّم دعمنا له. إن نجاحه لن يجعل من الممكن الإسهام في بناء مستقبل أفضل لسوريا فحسب، ولكن سوف يكون المفتاح لتحقيق السلام والأمن في المنطقة بأسرها.

إن هذه المناقشة المفتوحة تأتي بلا شك في الوقت الذي تشهد منطقة الشرق الأوسط اضطرابات كبيرة، وتتعرض للتمزق جرّاء أعمال العنف وتفاقم التوتر الطائفي، وإساءة الاستخدام العشوائي للترعة العسكرية، وتزايد مختلف أنواع التطرف. وفي ظل هذه البيئة من عدم اليقين، وللمرة الثالثة في أقل من ست سنوات، تغرق غزة من جديد في أعمال العنف. مرة أخرى، المدنيون هم الذين يدفعون ثمن الاستخدام غير المتناسب للقوة العسكرية من جانب إسرائيل. مرة أخرى، هناك أفعال غير مقبولة تقوم بها حماس. ومرة أخرى، هناك شعور باليأس والموت. فعاجلا أم آجلا، سيخيّم الهدوء من جديد. ومرة أخرى، ثمة يقين من أن العنف سيعود ما لم يتم القضاء على أسبابه وعلى دورة الاعتداءات والتعصب التي تتكرر في كثير من الأحيان.

وعلى الرغم من النداءات التي يوجهها المجلس والأصوات الأخرى التي تصدر عن المجتمع الدولي، وبدلا من الاعتدال، فإن كل ما نشهده هو تصعيد القتال، وتحد سافر للالتزامات الواردة في إطار القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان وحماية المدنيين.

إن النتيجة الفورية للهجوم البري الإسرائيلي على غزة والقصف الذي صاحبه أسفرت عن زيادة حادة في عدد القتلى، غالبيتهم العظمى من المدنيين، بمن فيهم عدد لا يحتمل من الأطفال، بحيث لا يمكن توقّع غير ذلك. وما حدث في الشجاعية يوم الأحد يتعذّر وصفه سوى بأنه مذبحة – مذبحة أخرى في تاريخ فلسطين الطويل – ندينها بأشد العبارات. يجب التحقيق في ذلك وفي جميع الادعاءات المتعلقة بالتجاوزات والإساءات والانتهاكات التي يتعرض لها القانون الدولي، ويجب إخضاع مرتكبيها للمساءلة. ويجب أن نكفل تحقيق العدالة للجميع.

لقد زاد التوغل أيضا من عدد الأشخاص المشردين، وكانت له مضاعفات في جميع أنحاء المنطقة، وعمّق الأزمة الإنسانية التي تتجاوز قدرة المجتمع الدولي على مواجهتها.

يتضرر أكثر من مليون شخص بسبب عدم إمكانية الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي، ولا يحظى ٨٠ في المائة من سكان غزة بالكهرباء إلا لأربع ساعات يوميا. وتوقفت مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عن كونها مراكز للتعلم لتصبح مخيمات اللاجئين المرتجلة.

ولذلك يتضح أن مسؤوليتنا تتمثل في المطالبة بالوقف الفوري للأعمال القتالية، والاحترام الصارم للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحماية المدنيين. ويعني ذلك أنه يجب على إسرائيل أن تنهي عملياتها العسكرية واستخدامها غير المتناسب للقوة في غزة، كما يعني أنه يجب على حماس والجهاد الإسلامي أن تتخليا عن إطلاق الصواريخ العشوائي ضد إسرائيل.

لذا نكرر ذكر دعمنا لمبادرات السلام الجارية حاليا. ولقد حدد التاريخ والجغرافيا لمصر دورا رئيسيا في هذه الجهود، ولكن من الواضح أن هناك جهات فاعلة إقليمية ودولية أخرى تتمتع بنفوذ لدى الطرفين لا بد أن تتأهب لاستخدام هذا النفوذ من أجل إيجاد مخرج.

ونرحب في هذا الصدد بقرار الأمين العام السفر إلى المنطقة، ونأمل أن تثمر جهوده نتائج إيجابية وتجعل من الممكن المضي قدما نحو ما قدمته الجمعية العامة والمجلس لا بوصفه السبيل الممكن الوحيد بل الضروري وموضع الترحيب للخروج وإنهاء هذا الصراع الذي طال أمده.

ويتمثل هدفنا ذو الأولوية في استعادة الهدوء، وحتى الآن لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بأن نوافق على عودة الأشياء إلى ما كانت عليه قبل الأزمة. مما هو غير قابل للتحقق وغير المستدام في قطاع غزة مواصلة حصار اقتصادي وسياسي، و ٤٠ في المائة من سكانه بدون عمل أو دخل ويعانون من انعدام الأمن الغذائي وأزمة صحية وأزمة للطاقة، وعدم وجود ظروف مواتية لتعزيز التنمية الاقتصادية مع الاندماج الاجتماعي الكامل وحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى أن الآفاق تنحسر نتيجة للمسار المحبط الذي سلكناه مرارا وتكرارا، السؤال ليس هل ستندلع موجة أخرى من أعمال العنف، بل متى ستندلع. وينبغي أن يكون تجدد هذه الأزمة صيحة لتناول الأسباب الجذرية بشكل شامل التي أدت إلى اندلاع الصراع. المسارات تجاه تحقيق هذا الهدف وضعها بالفعل مجلس الأمن في قراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩). لقد حان الوقت لدعم تنفيذ القرار بجميع أبعاده، أي السماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق؛ وكفالة التدفق المستمر والمنتظم للسلع والأشخاص عبر الحدود؛ ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة.

وإذ نستفيد من التجربة الأخيرة وبغية كفالة الامتثال الفعال، سيكون إنشاء آلية دولية أمرا رئيسيا لمراقبة تلك التدابير وغيرها التي قد يتفق عليها كجزء من المبادرات الجارية.

ولا يقل أهمية التوصل إلى السلطة الفلسطينية الواحدة، حتى تمارس الحكم بشكل فعال أيضا في غزة، لأنه بينما يظل هدفنا التوصل إلى الحل القائم على وجود الدولتين، فإن إعادة توحيد النظام السياسي الفلسطيني في هذا السياق ليست مشكلة لكنها جزء من الحل. وسيكون من المؤسف، لذلك، أن يكون أحد ضحايا المأساة التي نعاني منها العملية الناشئة للمصالحة الفلسطينية، التي أكدنا عليها بقوة وقمنا بجهد مكثف من أجلها.

وإذ نطالب بدور نشط للبلدان والقادة والمنظمات لحل هذه الأزمة، نتوقع نفس الشيء من مجلس الأمن. لقد قلناها كلما اجتمعنا من أجل مناقشة الحالة، ونكررها مرة أخرى اليوم. نعتقد أن مجلس الأمن، بتوليه المسؤوليات المنوطة به بموجب الميثاق، يمكن ولا بد أن يدعم بحزم أكثر الجهود المبذولة الرامية إلى تحقيق وقف لإطلاق النار، وكفالة الالتزام به، وأخيرا، المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لأن يجدد الجانبان حوارهما بهدف تحقيق الحل القائم على وجود الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، وهو الضمان الوحيد لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نسأل أنفسنا السؤال التالي: ما هو الهدف من مجلس الأمن إذا كان صون السلم والأمن الدوليين مجرد مسألة بضع آليات مخصصة؟ نحن بعيدون عن معارضة الدبلوماسية الثنائية أو دبلوماسية مجموعات الدول أو المنظمات الأخرى، ولكن ينبغي ألا يكون ذلك على حساب جعل مجلس الأمن مؤسسة تفتقر إلى أي معنى وغير قادرة على التأثير على تسوية النزاعات. فالأمر يتمثل في إيجاد استراتيجيات متكاملة ومتقاربة وفعالة، على أساس التضامن الاستراتيجي.

وتعتقد الأرجنتين بالتعددية الحقيقية التي تتمثل حقا في منظمتنا. لا يمكن تصورها باعتبارها عقبة أمام تحقيق عالم أكثر عدلا وسلاما. إن المسألة ليست التعددية مقابل العلاقات الثنائية، كما أنها ليست التعددية مقابل المنظمات الإقليمية. كل هذه الأبعاد والاستراتيجيات يجب أن تقدم معا بشكل

متسق يجمعها هدف مشترك، ولكن في نفس الوقت يجب إدراك أن التعددية هي التي تكفل سماع جميع الدول والشعوب، من دون استثناء، والاعتراف بهم على قدم المساواة في الكرامة وفي الحقوق.

وفي هذا السياق، بما أن البيان الصحفي الصادر عن المجلس في ١٢ تموز/يوليه لم يكن له أي تأثير، ربما ينبغي لنا أن نتكلم بصوت أعلى وبصوت واحد من أجل المطالبة، جنبا إلى جنب مع غيره من الأدوات في حوزتنا، بوقف إطلاق النار، وباحترام القانون الدولي، وبإنهاء انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحماية المدنيين.

والأرجنتين مستعدة للالتزام بهذا الهدف. وفي ذلك السياق، وبالنظر إلى الأدوات المتاحة لنا، ستخاطب الأرجنتين باحترام أعضاء مجلس الأمن لاقتراح أن يستخدم المجلس كل الأدوات المتاحة أمامه. إذ أنيط بالمجلس مهمة نبيلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن ينظر في إمكانية الاضطلاع بمهمة في بلدان المنطقة من أجل تقديم الدعم وإعطاء دفعة جديدة للجهود المبذولة لتحقيق وقف إطلاق النار، بما في ذلك زيارة غزة من أجل أن نرى مباشرة ويلات النزاع المسلح. يجب علينا أن ندعم جميع الذين يعملون نحو التوصل إلى سلام دائم في دولتين تعيشان في احترام متبادل، وفي أمن وأمان وازدهار.

وأود أن أطلب أن ينظر مجلس الأمن في هذا الاقتراح. وتود الأرجنتين أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها عندما انتخبت في هذه الهيئة. ونعتقد أن أخلاقيات الاقتناع لا تختلف عن أخلاقيات المسؤولية؛ بل هما وجهان لعملة واحدة، لذا يجب أن نتوخى الاتساق.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية صباح اليوم.

إنَّ التصعيد الكبير في الأعمال العدائية بين إسرائيل والجماعات المسلحة في غزة في الأيام الأخيرة مثير للقلق العميق طبعا، ويذكّرنا بالحاجة الماسّة إلى جميع الجهود الموجَّهة حاليا نحو وقف العنف.

إننا نشعر بالقلق الشديد حيال العدد المتزايد من الضحايا على كلا الجانبين، بما يشمل العديد من المدنيين الفلسطينيين، وعدداً كبيراً من الجنود الإسرائيليين وعدة مدنيين إسرائيليين. فينبغي القيام بكل ما هو ممكن لمنع سقوط الضحايا المدنيين والحد من معاناة الأبرياء، بما يشمل المشردين نتيجة القتال. وعلى جميع الأطراف احترام القانون الإنساني الدولي.

ونحن نُدين بقوة الهجمات الصاروخية المتواصلة لحركة حماس والمقاتلين الآخرين على إسرائيل، حيث بلغ الآن العدد الإجمالي لحوادث إطلاق هذه الصواريخ أكثر من ١ ٨٥٠. وقرار حركة حماس رفض مقترحات وقف إطلاق النار بوساطة مصرية، واستخدامها المرافق المدنية مثل مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لشن الهجمات على إسرائيل، لا يمكن تبريرها. ونحن نقدِّر العبء المتزايد على كاهل الأونروا نتيجة الأزمة الحالية.

إننا ندعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في وجه تلك الاعتداءات. فلا يمكن توقُّع أن يقف بلد موقف المتفرج ويتهاون مع هذه الهجمات المستمرة الموجَّهة ضد المناطق المدنية. وإسرائيل إذ تفعل ذلك، يتعين عليها أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لمنع سقوط الضحايا المدنيين.

وأستراليا تدعم بقوة الجهود لضمان وقف فوري لإطلاق النار. ونحن نؤيد ونرحب بالجهود الشخصية للأمين العام من خلال سفره إلى المنطقة وسعيه إلى إنهاء العنف. كما نرحب بجهود وزير خارجية الولايات المتحدة كيري في السعي إلى وساطة لوقف إطلاق النار، فضلا عن جهود وزير الخارجية

الفرنسي فابيوس وآخرين. والمشاركة رفيعة المستوى المطَّردة تجسِّد بالغ انزعاج المجتمع الدولي حيال العنف، وعزمه المطلق على المساعدة في إنهائه، وتهيئة الظروف لسلام مستدام. على حركة حماس أن تشارك في تلك الجهود الدولية لحل الأزمة. وحالما يتحقق وقف إطلاق النار، سيتعيّن على المجتمع الدولي إيجاد السبيل لمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على العودة إلى المفاوضات حول الحلّ القائم على وجود دولتين. فغياب الحوار السياسي ينطوي على خطر جدي يتمثل في المزيد من التدهور في الظروف الأمنية في المستقبل.

وترحب أستراليا باتخاذ المجلس في الأسبوع الماضي القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) حول الأزمة الإنسانية المستفحلة في سوريا. وهذه النتيجة تجسِّد مدى تصميم المجلس على تخفيف المعاناة الإنسانية في سوريا، على الرغم من العقبات السياسية التي أعاقت قدرة المجلس على التصرف بحزم لمنع الأزمة. وإذ نوضح أنّ وكالات الأمم المتحدة وشركاءها مخوَّلون بتقديم المساعدة الإنسانية عبر المعابر الحدودية المعيَّنة الأربعة وعبر خطوط التراع، نأمل في إمكانية إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى نحو ٢,٩ مليون شخص آخر. وإننا نحيِّي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظومة الأمم المتحدة على عملها السريع لوضع القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) موضع التنفيذ في ظروف صعبة. وعلى جميع الأطراف احترام وحماية سلامة العاملين في المجال الإنساني بمقتضى القرار.

لكنّ القرار لم يكن ضروريا إلاّ بسبب الإخفاق الجسيم من جانب أطراف التراع في سوريا – وبخاصة نظام الأسد – في الامتثال لقرارات المجلس، والوفاء بالتزاماتها وفقا للقانون الإنساني الدولي، وحماية أرواح المدنيين السوريين. إن ما ترتكبه قوات النظام والجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، بغيضة. وقد أُعرب في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) عن تصميم المجتمع الدولي على رؤية ذلك يتغير. ولا يمكن أن تكون هناك أية أعذار للاستمرار في عدم الامتثال.

إنَّ السلائف الكيميائية التي أعلنت عنها سوريا قد جرى نقلها هذا الشهر للتدمير. ونحن نحيِّي جهود بعثة الرصد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التابعة للأمم المتحدة، والدول التي أسهمت بغية تحقيق تلك النتيجة. وإننا نحثّ النظام السوري على تكملة إعلانه واستكمال الخطط لتدمير مرافقه الكيميائية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وهناك حاجة ماسّة إلى حل سياسي للأزمة. والانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيه، التي استُثْني منها العديد من المواطنين السوريين، افتقرت إلى المصداقية، وكما أبلغنا الممثل الخاص السابق الابراهيمي، أبعدتنا عن الحل السياسي للأزمة. وهذا تحدٍّ جسيم سيتعيّن على المبعوث الخاص الجديد للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، أن يتصدى له. وترحب أستراليا بتعيين السيد دي ميستورا، إلى جانب تعيين نائب المبعوث الخاص، رمزي عز الدين رمزي، وهي تتطلع إلى دعم جهودهما لإيجاد سبيل لإنهاء العنف في سوريا. ونحث الدول في المنطقة على أن تقدم لهما دعمها الكامل، الذي سيكون أساسيا في نجاح أيّ مسار سياسي مستقبلي.

ومن المثير للقلق العميق أنّ أجزاء واسعة من سوريا والعراق غير خاضعة للحكومة الآن، وتسيطر عليها منظمة إرهابية، هي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وسيبقى هذا تحدياً أمنيا وسياسيا كبيرا أمام المجتمع الدولي، فضلا عن شعبَي سوريا والعراق، اللذين عانيا فظائع رهيبة على أيدي الإرهابيين. وعلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تفي بالتزاماتها وفقا للقرار ١٢٦٧(١٩٩٩)، الذي أنشأ نظام الجزاءات ضد تنظيم القاعدة، وأن توقف التمويل والأسلحة لداعش.

إنَّ تشريد ما يقارب مليون عراقي، إضافة إلى أولئك الفارِّين من سوريا نتيجة النزاع، يشكل أزمة إنسانية كبرى. وللتصدي بفعالية لتلك التحديات، من المهم تشكيل حكومة عراقية جديدة في أقرب وقت ممكن، وأن تعتمد نهجاً وطنيا موحداً. وأستراليا ترحب بتسمية رئيس لمجلس النواب العراقي، وهي خطوة أولى بنَّاءة نحو ذلك الهدف. والأمم المتحدة تتبوَّأ مكانة فريدة لتقديم المساعدة لقادة العراق السياسيين في سعيهم إلى تشكيل حكومة وطنية جديدة شاملة. وإننا ندعم بقوة الأمين العام وممثله الخاص ملادينوف في جهودهما لمساعدة العراقيين في التصدي للتحديات الأمنية والسياسية التي تواجههما حاليا وبناء بلد موحَّد وآمن.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أودّ أولاً أن أشكر الأمين العام على المعلومات التي قدَّمها لنا صباح اليوم، فضلا عن البيانين اللذين أدلى بهما زميلانا ممثلا فلسطين وإسرائيل.

لقد اجتمعنا بصورة عاجلة أكثر من ثلاث مرات في أقل من أسبوعين، لمناقشة التطورات الأخيرة في غزة. وعلى الرغم من دعواتنا المُلحّة إلى وقف فوري لإطلاق النار، ومن جهود الأمين العام والضغط الدبلوماسي الذي مورس لتلك الغاية، قررت الأطراف تصعيد النزاع بدلاً من إقرار هدنة. وشيلي تُدين تصعيد العنف في الشرق الأوسط، واستخدام إسرائيل غير المتناسب للقوة في المناطق المكتظة بالسكان، واستخدام حركة حماس العشوائي للصواريخ. فهذا نزاع لن يحقق فيه أيٌّ من الأطراف أهدافه، بل نزاع يكبِّد الضحايا الأبرياء تكلفة باهظة.

إننا ندعو بإلحاح جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية على صعيد حماية السكان المدنيين. وكما أوضحنا يوم الجمعة الماضي (انظر S/PV. 7220)، نرى أن الاعتداءات على المدنيين، في غزة أو في إسرائيل، تنتهك القانون الإنساني الدولي وقد تشكل جرائم حرب. وأوضحنا أيضا ضرورة أن تتوافر الحماية الملائمة لموظفي الأمم المتحدة الميدانيين.

وفي ضوء الاكتشاف الأخير من قِبَل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لنحو ٢٠ صاروخا مخبَّأة في مدرسة، واعتداء أمس على مستشفى في دير البلح، نكرر مطالبتنا الأطراف باتخاذ تدابير عاجلة لوقف الاعتداءات على المدارس والمستشفيات واستخدامها العسكري، وفقا للقرار ٢١٣٤ (٢٠١٤).

ويساور بلدي قلق خاص حيال تزايد عدد الضحايا المدنيين، والحالة الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على سكان قطاع غزة. لهذا السبب، ولمساعدة ضحايا النزاع الأبرياء، قدَّمنا ٠٠٠ ١٥٠ دولا ر لوكالات الأمم المتحدة التي تعمل في المنطقة تحت مظلة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وتعتقد شيلي أنه من الأهمية القصوى فتح جميع المعابر الحدودية في قطاع غزة، بما فيها رفح. وكان من المهم سماع أعضاء المجلس يعربون عن الرأي القائل بأنه حالما يتحقق وقفٌ لإطلاق النار، يتعين أن تكون هناك تدابير كافية لضمان تنفيذه، والتي يمكن أن تُستخدَم أيضا لضمان الاستعمال السلمي للمعابر الحدودية.

كما لاحظ الأمين العام، فحالما يتم تحقيق وقف إطلاق النار، سيكون من غير المقبول العودة إلى الوضع الراهن. ونصر على أنه من الحيوي بصورة مطلقة أن يتصدى المجلس للأسباب الجذرية للنزاع.

تحيط شيلي علما بالرسالة التي بعث بها الرئيس عباس إلى الأمين العام والذي يطلب فيها وضع فلسطين تحت نظام حماية دولي تحت إدارة الأمم المتحدة. تجدر الإشارة إلى أن هناك توافقاً واسعاً في الآراء بين أعضاء المجتمع الدولي فيما يتعلق

بالعقبات الرئيسية التي تقف أمام إحلال السلام، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية والقدس، وهي تعتبر غير قانونية وفقا لأحكام اتفاقيات جنيف وفتوى محكمة العدل الدولية. وثمة عناصر أخرى أدت إلى بيئة مشحونة بالعداء الشديد، مما جعل الحوار صعباً، وعزل الأصوات المعتدلة التي تروج للسلام في إسرائيل وفلسطين، وبعّد من تحقيق حل الدولتين المنشود.

لا يمكن للمنطقة أن تتحمل المزيد من الصراعات. أما والحالة هكذا، فإن شيلي تقيّم إدانة الحكومة اللبنانية لإطلاق الجماعات الأصولية الصواريخ من أراضيها على إسرائيل. ونقدر جميع الجهود الرامية إلى إنهاء أعمال الجماعات المتطرفة، ونبرز التزام القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي زادت من سيطرتها في المنطقة.

انتقل الآن إلى سوريا، ترحب شيلي باعتماد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بشأن إيصال المساعدات الإنسانية، ونأمل أن يساعد ذلك في التخفيف من معاناة ملايين السوريين وأن ويؤدي إلى إيصال المساعدة على نحو أكثر فعالية وكفاءة وفي الوقت المناسب وفقا للمبادئ الإنسانية. ونؤكد على الطابع الملزم للقرار، فضلا عن كونه يُكمِل القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) والبيان الرئاسي (S/PRST/2013/15) الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

نرحب بتعيين السيد ستافان دي ميستورا مبعوثا خاصا للأمين العام في سوريا، الذي ستساهم مهمته في السعي من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع على أساس الحوار والمصالحة. وتتمنى له حكومة شيلي كل النجاح في هذه المهمة، وتقدم له دعمها القوى في بناء قنوات أكثر ملائمة للحوار.

أخيراً، أود أن أتطرق إلى العراق. تعرب شيلي عن قلقها العميق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة والحالة الأمنية في العراق نتيجة للتقدم العسكري الذي أحرزته الجماعات الإرهابية، لا سيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مما أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، وأدى إلى تشريد ما يزيد على مليون شخص. ونشعر بالقلق جراء اضطهاد الأقليات العرقية والدينية في المنطقة.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وأود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية وجهود الوساطة التي يقوم بها. أود أيضا أن أشكر ممثلي إسرائيل وفلسطين على بيانيهما.

إن مناقشة اليوم تأتي في وقت حساس جدا بالنظر إلى الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما في قطاع غزة، حيث وصل العنف إلى مستوى غير مقبول. تتابع تشاد ببالغ القلق والجزع تصاعد للعنف غير المسبوق حتى الآن في غزة، حيث أنها ما برحت منذ ٨ تموز/يوليه، تتعرض لهجوم إسرائيلي واسع النطاق، مما أدى إلى أكثر من ٦٠٠ وفاة؛ وأكثر من ٣ ٥٠٠ جريح، الأغلبية منهم من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنين؛ وتشريد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ إنسان، وقد فاقم من ذلك تدمير الهياكل الأساسية المدنية، والمنازل السكنية، والمستشفيات، والعيادات والمدارس.

تدين تشاد بشدة مذبحة حي الشجاعية، تلك المدينة التي أُزهق فيه العديد من الأرواح المدنية في الجانب الفلسطيني نتيجة القصف الإسرائيلي. كذلك ندين أي هجمات تستهدف المدنيين الأبرياء أو الهياكل الأساسية المدنية. ندرك جميعا أن هذا النوع من العنف ضد المدنيين يشكل انتهاكات خطيرة لأبسط مبادئ القانون الإنساني الدولي، ويمكن أن يشكل جرائم حرب. ولا بد من محاسبة مرتكبي هذه الجرائم والفظائع. فلا يمكن استخدام مبدأ العقاب والعدالة كذريعة.

تعرب تشاد عن الآسى لتزايد عدد الإصابات في صفوف المدنيين، وتعرب عن أسفها على صمت أو عجز المجتمع الدولي والفشل الناتج عن ذلك في وقف تصعيد أعمال العنف في غزة. إن حق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس لا يمكن أن يبرر هذا العدد الكبير من الإصابات في صفوف المدنيين. يُعَرّف الحق في الدفاع عن النفس فيما يتعلق بالتهديد، والحق في الحياة والأمن للمدنيين الأبرياء. وفي هذا الصدد، يقع على إسرائيل التزام بالتصرف وفقا للقانون الإنساني الدولي، وحماية أرواح السكان المدنيين.

نحض إسرائيل على العمل فورا على وقف غاراتها الجوية، وهجومها البري لذي أودى بالفعل بحياة عدد كبير جداً من الناس والحق دمارا وأضرارا مادية. وبصورة مماثلة، نحض الفلسطينيين على وقف الهجمات على إسرائيل من قطاع غزة، لا سيما من خلال إطلاق الصواريخ. ندعو المجتمع الدولي إلى العمل بتضامن لتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة للناس في قطاع غزة، ودعم جهود الإغاثة التي تضطلع بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

مليونا إنسان في قطاع غزة يرزحون تحت الحصار منذ عام ٢٠٠٧، ومعزولون عن بقية العالم، ومحرومون من الحد الأدنى من ضروريات الحياة ويتعرضون للعقوبة الجماعية الدورية. أنهم يعيشون مأساة تعد إهانة للضمير الإنساني. يتعين على مجلس الأمن، بوصفه الهيئة المسؤولة حصرا عن صون السلم والأمن الدوليين، إقناع إسرائيل بإنهاء هجماتها على المدنيين ووقف هجومها غير المتناسب.

تؤيد تشاد جميع المساعي الحميدة التي يقوم بها المجتمع الدولي، بما في ذلك تلك التي يقوم بها الأمين العام والمبادرة المصرية التي تؤيدها جامعة الدول العربية بغية التوصل إلى وقف الأعمال القتالية، واستئناف محادثات السلام. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان الأخذ في الحسبان شواغل جميع الأطراف لإيجاد حل عادل وشامل ونهائي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني استناداً إلى المعايير المعروفة، وبصورة أساسية، الحل القائم على دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفقا لحدود التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧.

أن منطقة الشرق الأوسط هشة على نحو متزايد. فالحروب الناشبة في العراق وسوريا، وانهيار الأمن في اليمن، واستمرار هشاشة الحالة في لبنان كلها دلائل تستدعي الاهتمام للخطر الحقيقي والداهم الذي يلوح في سماء الشرق، ويقوض السلام والأمن اللذين يتزايد التشكيك فيهما.

وعلى المجتمع الدولي أن يبذل جهودا دؤوبة وان يكون صارما في سياساته بغية إخماد النيران في مختلف أنحاء المنطقة وبذلك ضمان عدم زيادة انتشارها لتهدد السلام والأمن الدوليين على نطاق أوسع.

السيد بوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر ليتوانيا الأمين العام بان كي – مون على جهوده الرامية إلى حماية المدنيين والتوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار في غزة. وتؤيد ليتوانيا البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن اهتمامنا مركز على غزة. وندين فقدان المئات من أرواح المدنيين، والعديد منهم أطفال، وتشريد ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وحجم الأزمة الإنسانية مذهل. وهذه اللحظة المناسبة للمجتمع الدولي والدول الإقليمية والقيادة الفلسطينية والإسرائيلية للاستجابة لصيحة المدنيين من أجل إحلال السلام. ولا مجال لأعمال العنف في معالجة الأزمة المستمرة. ولا يمكن السماح بالأعمال التي تقوم بها حماس والجماعات العسكرية في غزة – بما في ذلك إطلاق الصواريخ على إسرائيل، واستحداث الصواريخ والأنفاق واستخدام المدنيين دروعا بشرية. ونسلم بالحق المشروع لإسرائيل في الدفاع عن

نفسها. وعلى إسرائيل التصرف بطريقة متناسبة، تمشيا مع القانون الدولي، لضمان حماية المدنيين.

وتشعر ليتوانيا بالانزعاج من الحالة الإنسانية في غزة. وندين قصف مستشفى ثالثة. وتتطلب الحالة الإنسانية اهتماما عاجلا. وينبغي احترام القضايا الإنسانية والسماح بدون شروط بإيصال المساعدات الإنسانية فورا. وعلى جميع الأطراف التزام بحماية المدارس والمستشفيات، واحترام طابعها المدني، وكفالة المرور المأمون للموظفين الطبيين وسيارات الإسعاف. ونقدر بصدق الأعمال الدؤوبة التي يضطلع بها الأطباء والمساعدون الطبيون وموظفو الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الإنسانية الأخرى والجهود التي يبذلونها لإنقاذ الأرواح البشرية في غزة.

وندعم بشدة الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام، بالترافق مع الدول الاقليمية – بما في ذلك مصر وتركيا وقطر وجامعة الدول العربية – لإقناع حماس وجماعات المليشيات الأخرى بوقف جميع الهجمات الصاروخية والموافقة على وقف شامل وفوري لإطلاق النار. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى إجراء حوار حقيقي مع إسرائيل وفلسطين. ويؤكد التصعيد المأساوي لأعمال القتال مرة أخرى على الطابع غير المستدام للوضع الراهن وضرورة التوصل إلى حل شامل فيما يتعلق بالحالة في غزة وفلسطين والمنطقة بأسرها.

وتؤكد ليتوانيا مجددا على أن الحل القائم على وجود دولتين لا يزال السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين. وبلدي على استعداد للعمل مع الولايات المتحدة والشركاء الآخرين بشأن أي مبادرة لاستئناف مفاوضات السلام.

وتنتاب الشرق الأوسط نوبات من أعمال العنف المفرطة. ولا يلوح في الأفق أي انفراج في سوريا. ونحن نعلم أن مستويات المعاناة الإنسانية الحالية لن ترقى إلى المستويات التي ستبلغها في المستقبل. ونرحب باتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، الذي نأمل أن يسهل إيصال المعونة إلى جميع السوريين المحتاجين اليها. وفي حالة عدم امتثال الطرف السوري للقرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، يتحمل المجلس المسؤولية عن التصرف باتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة وإحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولا يزل الهدف النهائي هو التوصل إلى حل سياسي للنزاع في سوريا ونرحب بتعيين المبعوث الخاص الجديد للأمين العام لسوريا، ستيفان دي ميستورا.

لقد أصبحت الأزمة السورية أزمة إقليمية تمثل تهديدات محتملة للأمن الدولي. وبوسع التوصل إلى تسوية سياسية في سوريا أن يضطلع بدور حاسم في مكافحة الإرهاب المتزايد في البؤر الساخنة الإقليمية وحولها، وبشكل رئيسي في العراق. فإرهابيو تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام يسيطرون بالفعل على رقعة كبيرة من الشرق الأوسط، وعلى آبار البترول في سوريا. وهم يقوضون استقرار الدول ووحدتها وسلامتها أراضيها. ويؤجج تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام أسوأ أنواع التطرف. وما الموصل سوى أحدث النماذج.

إن التمييز المنهجي الذي تقوم به الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد الشيعة والمسيحيين والتركمان والشبك والزيديين والمجموعات الدينية والعرقية الأخرى واغتيالهم وقتلهم تستدعي القلق البالغ. وتشكل تظلمات المجموعات الدينية والعرقية من الحكومة المركزية العراقية أحد الأسباب وراء ازدياد التمرد بقدر كبير. ونناشد جميع العراقيين السعي لإجراء حوار وطني شامل. ونحث جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة على مواصلة الإسهام في تحقيق الاستقرار في الحالة السياسية والأمنية في المنطقة.

وقد يؤدي أي إخفاق في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى المزيد من العواقب السياسية والأمنية والإنسانية الكبيرة

في لبنان. وبزيادة وجودها في جنوب البلد، ستسهم القوات المسلحة اللبنانية في تحقيق السلام والأمن الإقليميين. ونشيد بحكومة لبنان على إبقاء أبواب لبنان مفتوحة أمام اللاجئين، وعلى تمسكها بإعلان بعبدا وعلى متابعة الحوار الوطني. ونناشد البرلمان اللبناني انتخاب رئيس جديد في أقرب وقت ممكن. ولبنان بحاجة إلى الدعم السياسي والمساعدة من المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل رواندا.

أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وبخاصة بشأن النزاع المتعلق بغزة. كما أشكر السفير رياض منصور، المراقب الدائم عن دولة فلسطين، وممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة، ديفيد رويت، على البيانين اللذين أدليا بهما.

ويستدعي القلق الاتجاه الحالي فيما يتعلق بالحالة الأمنية في الشرق الأوسط، بدءا من غزة إلى العراق ومرورا بسوريا إلى اليمن. ولا يمكن وصف مستوى الخسائر البشرية والدمار في المنطقة من جراء تكرار أعمال العنف. ففي فترة لا تزيد على أسبوعين، فقد أكثر من ٦٠٠ شخص أرواحهم وأصيب أكثر من ٣ ٧٠٠ شخص، إضافة إلى تشريد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخاص. وفي هذ الصدد، ندين بقوة أيضا إطلاق حماس للصواريخ بشكل عشوائي على إسرائيل وندعو إلى وقف فوري لهذه الهجمات. ونسلم بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، إذ لا يوجد أي بلد على وجه الأرض يقبل بشن الهجمات الصاروخية يوميا على مدنه وشعبه.

وبالرغم من ذلك، نشعر بقلق عميق من مستوى الضحايا المدنيين لهذه الحرب، بما في ذلك زيادة عدد الأطفال، على نحو ما بينه مؤخرا القتال في حي الشجاعية. وندعو إلى حماية المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وقبل كل شيء، على أطراف النزاع الاستجابة للدعوة إلى الوقف الفوري لأعمال القتال على أساس العودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، على نحو ما أعرب عنه المجلس يوم الأحد الماضي. وتؤيد رواندا أيضا وقف إطلاق النار المقترح الذي تقوم بالوساطة فيه مصر، وهو من شأنه أن يتيح فرصة للتوصل إلى حل سياسي واقتصادي طويل الأجل في غزة.

كما نرى انه ينبغي أن تدعم الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة الاقتراح المقدم في المجلس لإنشاء بعثة للتحقق العملي والرصد، من شأنها أن تضمن تنفيذ أي اتفاق لوقف إطلاق النار. ولا شك أن عجزنا الجماعي عن المساعدة في إيجاد حل سياسي للنزع الإسرائيلي – الفلسطيني سيواصل دفعنا إلى أعمال عنف بشعة في الشرق الأوسط.

ونرحب بالزيارة التي يقوم بها إلى المنطقة الأمين العام ووزير خارجية الولايات المتحدة، اللذان أكدا على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار فضلا عن أهمية اتخاذ إجراء ملموس لمعالجة الأسباب الأساسية لهذه الأزمة.

وفي واقع الأمر، فإن الحل السياسي على أساس حل الدولتين لشعبين يعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، هو السبيل الوحيد الذي يتيح تسوية مستدامة للنزاع المستمر منذ ستة عقود.

وعلى مدار السنوات الثلاث الأخيرة، يدمر النزاع في سوريا شعباً، في ظل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ووضع إنساني يزداد سوءاً. إن أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ شخص قد قتلوا، وهناك أكثر من ١٠ ملايين آخرين في حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية. ومسؤولية إنهاء تلك الحرب تقع على عاتق الأطراف السورية التي تدعمها تلك البلدان التي تملك التأثير عليها.

وفي هذا الصدد، ترحب رواندا بتعيين المبعوث الخاص الجديد للأمم المتحدة لسوريا، السيد ستافان دي ميستورا. ونحن على ثقة بأنه سيستخدم خبرته لإعادة إطلاق عملية جنيف الثانية، بدعم من كل الأطراف المعنية.

في الوقت نفسه، استمر تدهور الأوضاع الإنسانية في سوريا، ويرجع ذلك أساسا إلى استمرار الأعمال القتالية، وإلى امتناع الطرفين عن تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). ورواندا رحبت باتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بالإجماع، الذي أذن للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة باستخدام أربعة معابر حدودية إضافية. ونأمل أن القرار الجديد سيمكن الجهات الفاعلة الإنسانية من مساعدة قرابة مليوني شخص يصعب الوصول إليهم. إلا أن رواندا ترى أن على المجلس أن يكون يقظاً وعلى استعداد تام لاتخاذ تدابير ملموسة بموجب ميثاق الأمم المتحدة في حالة عدم الامتثال للقرارين الإنسانيين في سوريا.

وعلى صعيد أكثر إيجابية، تثني رواندا على السيدة سيغريد كاغ، المنسق الخاص للبعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وفريقها، للإنجازات الهائلة التي حققتها في القضاء على كل الأسلحة الكيميائية المعلن عنها من قبل الحكومة السورية وتدميرها، بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

ولئن كنا نأمل في عدم ترك أي مواد كيميائية هناك، فلا يمكن أن ننسى أنه في آب/أغسطس الماضي، أزهقت أرواح المئات من الأبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال، بعد معاناة رهيبة. ويجب مساءلة الجناة الآن أكثر من أي وقت مضى.

في الختام، تعرب رواندا عن اعتقادها الراسخ بأن اعتماد نهج شامل ومعتدل ومسؤول هو السبيل الوحيد لاستعادة الاستقرار في الشرق الأوسط وتحقيق السلام الدائم في المنطقة. وبالتالي، من مسؤوليتنا الجماعية دعم الأمين العام وأصحاب المصلحة الآخرين في جهودهم الدؤوبة سعياً للتوصل إلى حل سلمي للنزاعات في شتى أنحاء الشرق الأوسط.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

طلب ممثل الأردن الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد حمود (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): أريد الرد على استفسار الممثل الدائم للاتحاد الروسي مؤكداً له أن الأردن سيناقش مع أعضاء المجلس المقترحات التي طرحتها جامعة الدول العربية من أجل إنهاء النزاع والهجوم ضد الشعب الفلسطيني في غزة. وقد أذنت الجامعة العربية للأردن بذلك، فضلاً عن تقدير موعد تقديم تلك المقترحات. وينبغي أن يكون الهدف هو ضمان العمل الفعال وتحقق الجهود المثمرة على أرض الواقع لإنهاء النزاع. وفي هذا السياق، سيجري التشاور مع أعضاء المجلس وتعميم مشروع وثيقة في وقت لاحق اليوم لاستطلاع آراء الأعضاء. أشكر السفير تشوركين على اهتمامه وانتباهه إلى هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن تقتصر بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من إنجاز أعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم نصوصها الخطية والإدلاء بنسخة موجزة عند أخذ الكلمة في القاعة.

أود أن أبلغ كل المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، حيث أن لدينا عدد كبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة زيادة (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم وفريقكم على قيادتكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أثني على أعضاء البعثة الدائمة للاتحاد

الروسي لأدائهم الجيد خلال رئاستهم في الشهر الماضي. نود أيضاً أن نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

بينما كانت الشمس تميل إلى الغروب، وكان العديد من الفلسطينيين يستعدون للصلاة والإفطار بعد الصيام، بددت النفاثات والفرقاطات والدبابات الإسرائيلية الهدوء بقصف قطاع غزة. وخلال الخمسة عشر يوماً الماضية، قتل أكثر من ٦٠٠ فلسطيني، وجرح أكثر من ٦٠٠ ٣ شخص وبلغ عدد النازحين زهاء ١٠٠ ٠٠٠ شخص. ودمر ٦٤ مسجداً وثمانية مراكز طبية ومئات البيوت. ويبدو أن تلك هي الحياة التي اختارتها إسرائيل للمدنيين الفلسطينيين في غزة.

سمعنا، مراراً وتكراراً، عن ما يسمى الحق في الدفاع عن النفس. واستناداً إلى الأرقام التي ذكرتها للتو، يبدو الأمر كما لو أنها مساعدة ذاتية. وقد يسأل البعض: من سيدافع عن من لا قوة لهم في غزة؟

إن أراضي دولة فلسطين تدمر بالاحتلال المستمر، وبالأخص، بفعل ازدياد النشاط الاستيطاني غير المشروع. والقدس محرومة من شموليتها وتنوعها.

ويخضع المدنيون في الضفة الغربية لعمليات ممنهجة من التفتيش الأمني والاعتقال الجماعي، وهدم المنازل بصورة غير قانونية والعقاب الجماعي، في انتهاك صارخ لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

كم من الأمهات ينبغي أن يصبحن ثكلى وكم من الشباب ينبغي أن يُغتالوا؟ وإلى متى ينبغي أن يعاقب قطاع غزة وسكانه المدنيين بالحصار المفروض ووابل القصف والضربات العسكرية الإسرائيلية التأديبية المتكررة قبل أن يدين المجلس تلك الأعمال البربرية ويطالب بوضع حد لها؟

إن الفظائع التي ترتكب على الأرض ينبغي أن تستحضر الإرادة السياسية لجميع أعضاء المجلس لاعتماد مشروع قرار يضع حداً لأعمال العنف ضد المدنيين فوراً. وفي هذا السياق، يأمل لبنان أن تتمخض الجهود التي تقودها مصر ويدعمها الأمين العام وغيره من المسؤولين في المنطقة أو الذين يزورونها عن وقف إطلاق النار المطلوب بشدة لإنهاء معاناة الآلاف من المدنيين.

وإننا نؤيد كذلك مطالبة الرئيس محمود عباس بضمان الحماية الدولية لشعب وأرض دولة فلسطين. ونتفق مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي هذا الصدد، نرى أن على المجتمع الدولي أن يترجم التزامه بعملية السلام إلى أفعال، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مدريد وأحكام مبادرة السلام العربية التي لا تتجزأ.

منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ما فتئت حكومة بلدي تكرر التأكيد على التزامها بالتنفيذ الكامل للقرار المذكور. واليوم، وفي ضوء التطورات الأخيرة في جنوب لبنان، فإن حكومة بلدي تقف بحزم ضد أي محاولة لزعزعة استقرار الوضع. وهل ما زلت بحاجة إلى التذكير بأن وزير خارجية لبنان قد أعلن رفضه الواضح للصواريخ التي يطلقها أفراد وجماعات مهمشة خارجة عن القانون؟ وهل ما زلت بحاجة إلى التذكير بأن القوات المسلحة اللبنانية قد ألقت القبض على مرتكبي تلك الأفعال؟ وهل ما زلت بحاجة أيضا إلى التذكير بأن القوات المسلحة اللبنانية، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) تواصلان العمل بلا كلل من أجل الحفاظ على الاستقرار؟

وبالرغم من هذه الجهود، فقد أطلقت إسرائيل أكثر من ١٠٠ قذيفة في جنوب لبنان، مقوضة الجهود المشتركة التي تبذلها القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة، ومهددة

سلامتهما. وعليه، فقد تقدمنا بشكوى، طلبنا فيها إلى مجلس الأمن أن يدين بأقوى العبارات القصف الإسرائيلي الذي يشكّل انتهاكا صارخا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وانتهاكا واضحا لسيادة بلدي. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويقينا، فإنه ينبغي أن تنهي إسرائيل فورا احتلالها لمنطقة شمال الغجر ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا. وينبغي أن تضع إسرائيل حدا لانتهاك المجال الجوي اللبناني على أساس يومي تقريبا. وينبغي أن تكف إسرائيل أيضا عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد الحالة.

لقد قال روس ماونتين، منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في لبنان ما يلي:

”حين يكون لديك ٥٠ ٠٠٠ لاجئ أو ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ في البلد فإن ذلك يعني أنك تواجه حالة طوارئ خاصة باللاجئين. وحين تكون لدينا زيادة في الكثافة السكانية في البلد تقدّر بنحو ربع مجموع السكان الآن، وثلث آخر متوقع بحلول نهاية هذا العام، فإن ذلك يعني أننا إزاء كارثة وطنية“ .

وعلاوة على ذلك، فإنه ليس بوسع بلدي أن يواجه هذه الحالة وحده، وبخاصة أن المجتمعات المحلية المضيفة قد بلغت مرحلة الانهيار. وينبغي أن يبذل المجتمع الدولي المزيد من الجهد عن طريق تقديم المساعدة المباشرة إلى الوكالات الحكومية، وعن طريق الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر المانحين. ومن المثير للانزعاج أنه لم تموّل سوى نسبة ٢٩ في المائة من خطة الاستجابة المعنية باللاجئين السوريين المقيمين في لبنان.

وعلاوة على ذلك، فإن تقاسم الأعباء مبدأ من الضروري أن نتمسك به بشكل جماعي. ونكرر الدعوة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى زيادة عدد اللاجئين المدرجين في برامج إعادة التوطين. والأهم من ذلك، ينبغي بذل الجهود الحثيثة لتوسيع الحيز الإنساني المتاح لاستيعاب اللاجئين السوريين في مناطق آمنة في سوريا نفسها أو في مخيمات تقع على طول الحدود. وفي هذا السياق، فإن حكومة بلدي ستواصل العمل مع المجتمع الدولي لضمان وضع نهج مناسب لمسألة اللاجئين السوريين في لبنان، على أساس مبادئ القانون الدولي، وضرورة الحفاظ على الاستقرار في البلد.

ونشيد بمجلس الأمن لاتخاذه القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). ونرحب بتعيين السيد ستافان دي ميستورا من قبل الأمين العام. ويحدونا الأمل في أن يتحقق توافق مماثل في الآراء بشأن إيفاد بعثة لمجلس الأمن تشتد الحاجة إليها، إلى البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين السوريين. ومن شأن بعثة كهذه أن تسمح بالشهادة المباشرة على الحالة المزرية لهؤلاء اللاجئين والمجتمع المحلي المضيف لهم، فضلا عن التأكيد على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل سياسي للنزاع في سوريا. وربما يتمكن الأعضاء في هذه الهيئة أثناء بعثة كهذه من مقابلة الصبي أحمد البالغ من العمر ١٠ أعوام، وقد فر من سوريا إلى لبنان في عام ٢٠١٣ . ويحلم أحمد ببناء آلة وقت تنقله إلى الوقت الذي سيكون فيه هناك حل للنزاع وإحلال السلام في بلده – وقت يتمكن فيه هو وغيره كثير من الأطفال السوريين من العودة إلى منازلهم ومدارسهم، فضلا عن استعادة طفولتهم المفقودة. وقد حان الوقت للاستجابة لنداء أحمد والملايين غيره من أفراد الشعب السوري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر المتكلمين بضرورة أن تقتصر بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لأنه لا يزال هناك الكثير من المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمة المتكلمين في هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة. ونحن واثقون، سيدي، من أنكم ستوجهون المجلس في التصدي لهذه الحالة الخطيرة للغاية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. ونعرب عن دعمنا للجهود التي بذلها في دعم مبادرتنا الرامية إلى تحقيق وقف فوري لإطلاق النار، وللنقاط الثلاث التي أشار إليها: وقف القتال، وبدء الحوار، والتصدي للأسباب الجذرية للتراع. وأود أن أرحب بحضور الوزير أسيلبورن في وقت سابق اليوم. ونشيد بالتزامه وشجاعته.

لقد قيّمنا في آخر مناقشة مفتوحة عقدها المجلس بشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.7164) الحالة بعد مضي تسعة أشهر من المفاوضات غير المجدية بين إسرائيل وفلسطين. ويعزى فشل تلك المفاوضات إلى أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد رفضت التقيد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن قواعد عملية السلام. فقد واصلت بناء المستوطنات غير الشرعية، ورفضت الإفراج عن آخر دفعة من الأسرى المحتجزين قبل اتفاق أوسلو. وعمدت إسرائيل إلى وقف المحادثات حين تحلت الحكومة الفلسطينية بالشجاعة التي مكنتها من التصدي لتلك التدابير غير الشرعية عن طريق ممارسة حقها المشروع الكامل بموجب القانون الدولي في الامتثال للعديد من اتفاقيات حقوق الإنسان.

وقد توصلنا جميعا إلى أن تلك الحالة لا تتسم بالاستدامة. بل توقعنا أنه يمكن أن تنفجر في أي وقت من الأوقات. وللأسف، فقد كانت جميع توقعاتنا صحيحة جدا. فلم يمض سوى أقل من ثلاثة أشهر قبل انفجار الحالة برمتها. فقد انهارت محادثات السلام، ثم تلتها منذ ذلك الحين الأحداث المؤسفة المتمثلة في اختطاف وقتل صبية مراهقين من كلا الجانبين، ثم تلتها التدابير الانتقامية المبالغ فيها من جانب إسرائيل، وتصاعد الهجمات العنصرية التي تستهدف العرب والمسلمين والمسيحيين على السواء، واستمرار الاستفزازات والمحاولات الرامية إلى تغيير الوضع القائم فيما يتعلق بالمسجد الأقصى في القدس الشرقية، وإطلاق الصواريخ والقذائف على إسرائيل، والعديد من الأحداث الأخرى التي شهدناها خلال الأشهر الثلاثة الماضية، والتي أدت إلى الحرب الجارية التي تشن على غزة الآن. وهي جميعا ليست سوى أعراض مزمنة ومؤلمة لذلك الداء العضال الذي يسمى الاحتلال. وقد أدى ذلك إلى دوامة العنف المأساوي الحالي ولا يزال يتسبب بمآس مماثلة إلى أن يتم استئصاله.

وبغض النظر عن شدة إنكار إسرائيل لهذه الحقيقة، فإن الاحتلال لا يزال يمثّل السبب الرئيسي لعدم الاستقرار بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ومع ذلك فإن الحل بسيط جدا. فبمجرد زوال الاحتلال، لن يكون هناك عنف من أي من الجانبين. وسيتحقق السلام بمجرد وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود معترف بها ومحددة على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. فكم من الأرواح يجب إزهاقها، وكم عدد المزيد من الأطفال والنساء والرجال الذين يجب قتلهم أو تشويههم نفسيا أو تدمّر حياتهم قبل أن تقر إسرائيل بعدم استدامة الاحتلال؟ وكم هو عدد المرات التي حاولت فيها إسرائيل اتّباع السياسات نفسها، وكم عدد المرات التي توصلت فيها إلى النتائج ذاتها؟ وبدلا عن أن تحقق إسرائيل الأمن لمواطنيها، لا تزال تشعر بالتهديد بالرغم من أن قوتها العسكرية تفوق القدرات العسكرية لجميع البلدان المجاورة لها.

وعليه، تثني مصر على التحذيرات الصادرة في الآونة الأخيرة من أكثر من عشر دولة أوروبية بشأن العواقب المحتملة للاستثمار في الكيانات المتورطة في الأنشطة الاستيطانية. ونرى أن من شأن الخطوات من هذا القبيل، بالإضافة إلى التدابير التي يتخذها المجتمع المدني والتي ترمي إلى التخلي عن

الأنشطة المرتبطة مباشرة بالاحتلال أو بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي – من قبيل القرار الذي اتخذته مؤسسة بيل وميليندا غيتس بالنأي عن التعامل مع شركة بريطانية مرتبطة بنظام السجون الإسرائيلية – أن تسهم في إقناع إسرائيل بأن للاحتلال كلفته الباهظة.

وتدين القتل العشوائي للمدنيين في غزة. إن مناظر الموت والدمار الفظيعة في حي الشجاعية، وأجساد الصبية الأربعة الأبرياء الذين أصيبوا إصابات قاتلة وهم يلعبون كرة القدم في العراء على الشاطئ قبل ذلك بيومين تضع موضع التساؤل بشكل جدي منطق الجيش الإسرائيلي. ليس من المصداقية في شيء الادعاء بأن الأطفال صُنِّفوا خطأ على أنهم إرهابيون.

لقد قتل أكثر من ٦٠٠ فلسطيني. ما لا يقل عن ٢٠ في المائة منهم من الأطفال، والحصيلة آخذة في الارتفاع. نحن ندين الاستخدام غير المتناسب للقوة. التوراة تنص على أن العين بالعين.

(تكلم بالعبرية)

العين بالعين.

(تكلم بالإنكليزية)

لم تقل التوراة أبدا أن العين الواحدة بمائة عين.

لم تدخر مصر جهدا للمساعدة على وقف الفظائع المرتكبة في غزة. وأطلقنا المبادرة الوحيدة الجادة لوقف إطلاق النار ووقف العدائيات والتفاوض على شروط الحل المستدام الذي يمكن أن يعيد الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات. ويعكس التأييد الواضح والواسع الذي أعرب عنه الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن لهذه المبادرة أن النهج المقترح قد يكون الفرصة الوحيدة المتاحة لوقف القتال، وإعادة السكان المدنيين في غزة إلى حياتهم الطبيعية.

وندعو جميع الذين لم يقبلوا بالمبادرة إلى إعادة النظر في موقفهم. اليوم، كان الأمين العام في مصر، كما كان وزير الخارجية جون كيري في القاهرة أيضا. ويحدونا الأمل في أن تفضي جهودنا المشتركة إلى وقف فوري لإطلاق النار تعقبه مفاوضات ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع الذي لا يفتؤ يتجدد ولا ينتهي أبداً، ويكون ذلك، أولا وقبل كل شيء، بإنهاء الحصار غير القانوني المفروض على غزة وبفتح المعابر التي تديرها القوة المحتلة.

وفي الوقت نفسه، نحن نؤيد بالكامل طلب الرئيس الفلسطيني توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وهو طلب أقرته الجامعة العربية. ونتطلع إلى أن يتخذ الأمين العام ومجلس الأمن خطوات ملموسة وخلاقة لتوفير الحماية التي تشتد حاجة الشعب الفلسطيني إليها.

أود أن أختتم بياني بقراءة مقتطفات من مقالة للصحفي الإسرائيلي المستقل، نعوم شيزاف، في ١٠ تموز/يوليه، قبل بدء الحملة البرية على غزة. كتب قائلاً:

”وحتى اليوم، والصواريخ تنفجر في سماء المدينة التي أحبها أكثر من حبي لأي مدينة أخرى في العالم، حتى ونحن نهرع إلى الملجأ المؤقت من القنابل، فأنا أعارض من كل قلبي هذه العملية العسكرية. فمنظر الطائرات العمودية الهجومية [التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي] وهي تتجه جنوبا لا يملؤني بالفخر أو الامتنان – بل يخيفني ويصيبني بالاكتئاب.

”وإذا كان لي أن أوضح الأمر كله بإيجاز، فسأستخدم الاستعارة التالية: لقد أقمنا سجنين عملاقين، هما الضفة الغربية وقطاع غزة. الضفة الغربية أشبه بسجن يطبق فيه الحد الأدنى من الإجراءات الأمنية، وفيه يترك للسجناء تصريف أمورهم بأنفسهم، طالما ظل سلوكهم جيداً.

”أما غزة، من الناحية الأخرى، فهي سجن تطبق فيه أقصى الإجراءات الأمنية. من الصعب السماح بالزيارة، ومن المستحيل الخروج منه. ..

”أعتقد أن السجناء لن يحبوا أبداً أولئك الذين سجنوهم، لكن هناك فرصة جيدة لأن يعفو أطفالهم، إن لم يكن لأي شيء، فعلى الأقل للاستمرار في حياتهم. ..

”أوقفوا نيرانكم. هدموا جدران السجن. أطلقوا سراح السجناء“.

آمل أن تستمع إسرائيل إلى ذلك الصوت المتعقل. آمل أن يقتنع الإسرائيليون ذات يوم بأن الاحتلال لن يجلب لهم الأمن أبداً؛ بل على العكس من ذلك، لن يجلب لهم سوى عدم الاستقرار والقتل وجرائم الحرب.

السيد المعلمي (السعودية) (تكلم بالإنكليزية): أتمنى أن يشمل كرمكم أيضاً ٥٧ من بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي أمثلها اليوم.

(تكلم بالعربية)

اسمحوا لي بداية أن أتوجه إليكم بالتهنئة على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم على القيادة الحكيمة لأعمال المجلس التي تجلت بالدرجة الأولى في الاجتماعات الثلاثة التي عقدها المجلس مؤخراً لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة. كما يسرني أن أخاطب مجلسكم الموقر ممثلاً للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

لقد استمعنا من الممثل الدائم لإسرائيل إلى سلسلة طويلة من الادعاءات الباطلة والحجج الواهية وإلى عبارات درامية توحي وكأن إسرائيل هي الطرف المجني عليه في المعارك الدائرة حالياً أو على مدى السنوات الماضية.

لا تنخدعوا! لا تنخدعوا!

لا تنخدعوا بقول إسرائيل إنها تدافع عن نفسها تجاه الهجمات الصاروخية التي يشنها الفلسطينيون عليها، فواقع الأمر هو أن إسرائيل لديها نظام دفاعي مضاد للصواريخ تولى التصدي بفعالية للغالبية العظمى من الصواريخ الواردة إليها، وما تفعله إسرائيل ليس دفاعاً عن النفس، بل هو هجوم كاسح وجرائم حرب مخزية.

لا تنخدعوا!

لا تنخدعوا بقول إسرائيل إن الهجمات الفلسطينية تهدد أمنها وأمن مواطنيها، فالواقع هو أن عدد من سقطوا ضحية هذه الصواريخ في إسرائيل طوال سنوات الاحتلال لا يتجاوز عدد من يقتلون في حوادث السير في إسرائيل في سنة واحدة أو حتى في شهر واحد، أو ربما في مدينة واحدة. إسرائيل تتخذ من هذه الهجمات ذريعة لشن حرب إبادة عنصرية على الشعب الفلسطيني.

لا تنخدعوا!

لا تنخدعوا بقول إسرائيل إن أي حكومة في العالم لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي عندما تتعرض مدنها وقراها ومواطنوها للخطر، فواقع الأمر هو أن أي حكومة في العالم لا تمارس ما تمارسه إسرائيل من احتلال لأراضي دولة أخرى، واضطهاد لسكانها، وحصارهم وتجويعهم، ومن ثم تطلب منهم أن يستكينوا وأن يرضخوا.

لا تنخدعوا!

لا تنخدعوا بقول إسرائيل إنها تقبل مبادرات السلام ووقف إطلاق النار في حين يرفضها الطرف الآخر. فالواقع أن إسرائيل هي التي انسحبت من مفاوضات السلام، وإسرائيل هي التي تراجعت عن التزاماتها بإطلاق الدفعة الأخيرة المتفق عليها من الأسرى الفلسطينيين، وإسرائيل هي التي عادت إلى

اعتقال مجموعة من الأسرى سبق إطلاقهم ضمن اتفاقيات تبادل الأسرى، في خرق فاضح لتعهداتها والتزاماتها؛ وإسرائيل هي التي استمرت، بل تمادت، في إنشاء مستوطنات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، وإسرائيل هي التي تدنس المقدسات الإسلامية والمسيحية في كل يوم، وتمنع وصول المصلين إلى الحرم الشريف في شهر رمضان المبارك، وإسرائيل هي التي تستمر في فرض الحصار على الشعب الفلسطيني في غزة بحراً وجواً وبراً.

ألم تستمعوا إلى رئيس الوزراء نتنياهو وهو يرفض تماماً أي سيادة فلسطينية تحت أي اتفاق كان؟ ألم تستمتعوا إلى العضو في حزب نتنياهو، حزب الليكود الحاكم، نائب رئيس الكنيست، موشي فيجلن، وهو ينادي بالتطهير العرقي في غزة وطرد جميع الفلسطينيين منها؟ أو عضو الكنيست إييليت شاكيد من حزب البيت اليهودي التي دعت إلى إبادة جميع الأمهات الفلسطينيات لأنهن لا ينجبن إلا الثعابين. وما هذه الإشارات إلا غيض من فيض لبعض من يدعون أخلاقية جيوشهم الاحتلالية ورغبتهم في تحقيق السلام.

وأخيراً، لا تنخدعوا مرة أخرى!

لا تنخدعوا إذا قالت إسرائيل إن نقطة البداية للأحداث التي نشهدها اليوم كانت اختطاف ثلاثة من المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية. فالحقيقة أن نقطة البداية هي وجود مستوطنين على الأراضى الفلسطينية المحتلة، ونقطة البداية هي الاحتلال ذاته واستمرار فرضه، ونقطة البداية هي الحصار الجائر على غزة وتحويلها إلى سجن كبير للشعب الفلسطيني.

مما أدى إلى التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية وذلك بالمخالفة لقرار مجلسكم الموقر ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

إن نقطة النهاية لا يمكن الوصول إليها إلا بإنهاء الاحتلال وإزالة المستوطنات وفك الحصار عن غزة وضمان الحماية للشعب الفلسطيني وإتاحة الفرصة له لكي يقرر مصيره بنفسه وليعيش في أمن وسلام ضمن إطار دولته المستقلة في حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف وفقا للشرعية الدولية ولمبادرة السلام التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية وتبنتها الدول العربية بحيث أصبحت مبادرة عربية للسلام وأيدتها منظمة التعاون الإسلامي.

لقد لجأ الشعب الفلسطيني إليكم ثلاث مرات هذا الشهر ليطلب حمايتكم ولیناشدكم أن تتحملوا مسؤولياتكم في وقف العدوان والقتل. المرة الأولى، كانت قبل أن يستشهد على شواطئ غزة أطفال أسرة بكر الأربعة الذين قتلوا بدم بارد وهم يمارسون حقهم في الطفولة ولعب الكرة. والمرة الثانية، كانت قبل أن تستشهد الجدة ذات الثمانين عاما والرضيع ذي الخمسة أشهر اللذين قتلا تحت الأنقاض في إحدى الغارات الإسرائيلية. والمرة الثالثة، بعد أن ارتكبت إسرائيل مجزرة الشجاعية التي استشهد فيها العشرات من المدنيين الفلسطينيين. والآن ها هي المرة الرابعة التي يستنجد فيها الشعب الفلسطيني بعد أن توعدت الآلة الإسرائيلية بتكثيف هجومها وتوسيع عملياتها في غزة. وبعد مقتل ٢٥ شخصا تحت الأنقاض في خان يونس، منهم ٢٤ فردا من أسرة واحدة، ومقتل ١٠ أفراد من عائلة صيام في مدينة رفح، منهم أربعة أطفال ورضيعة عمرها تسعة أشهر، ومقتل أم وأطفالها السبعة.

كم من المآسي ينبغي على هذا الشعب المنكوب أن يتحمل وهو يناشدكم طلب الحماية ووقف العدوان عليه. لقد وصل عدد الضحايا إلى أكثر من ٦٠٠ شهيد وما يقارب أربعة آلاف مصاب، غالبيتهم من الأطفال والنساء والمدنيين. وتم تشريد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني ولا تزال الأرواح والضحايا تتساقط الواحدة تلو الأخرى.

لقد تجاوز عدوان إسرائيل تدمير المنازل على ساكنيها والهجوم على المستشفيات وحتى مراكز الإعاقة، فضلا عن الهجوم الغاشم على المساجد ودور العبادة. فمتى يا مجلس الأمن سوف تتدخلون؟ ومتى تمارسون دوركم في حماية الأمن والسلم الدوليين؟ وهل قررتم أن تتخلوا عن هذه المسؤولية وأن يقتصر دوركم على الشهادة والتوثيق أو إصدار بيانات صحفية لتأييد ما تتوصل إليه الأطراف المختلفة من اتفاقيات إذا تمكنت من التوصل إليها؟ أو كما قالت الممثلة الدائمة للأرجنتين، ما فائدة مجلس الأمن إن لم يتخذ إجراءات الآن.

إن منظمة التعاون الإسلامي تكرر نداءها للمجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص لمجلس الأمن، بالضرورة الملحة لأن يتخذ وفقا للمسؤوليات المناطة به موقفا حاسما وسريعا للوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي والعنف والاحتلال ومخالفة القوانين الدولية، وضرورة ضمان المساءلة لكل من ارتكبوا هذه الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه الشرعية وتطلعاته المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة.

ما زالت مأساة الشعب السوري مستمرة وهو يتمسك بنضاله في سبيل تحقيق تطلعاته نحو الحرية والكرامة في وجه سلطة متعنتة ترفض مواجهة الواقع وتعيش على أوهام القمع والجبروت. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بتعيين المبعوث الدولي الجديد، السيد ستيفان دي ميستورا، ونائبه، السيد رمزي عز الدين رمزي. ونتمنى لهما التوفيق والنجاح ونأمل أن ينطلق المبعوثان من حيث انتهى أسلافهما، وهو ضرورة العمل على تنفيذ بيان جنيف ١ (S/2012/523، المرفق)، الذي يرتكز أساسا على تأسيس سلطة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية واسعة تتولى الانتقال بسوريا إلى فجر جديد وتأسيس دولة حديثة مبنية على أسس العدالة والمساواة وتكافؤ المواطنة وتحقيق الوحدة الوطنية الشاملة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن اليوم يوم حزين. تجري أعمال القتل في غزة خلال الأيام الخمسة عشر الماضية في ظل تغطية إعلامية. ويجري تسجيل العقاب الجماعي الذي يتعرض له مواطنو غزة تسجيلا حيا. ويجري حصاد أرواح الفلسطينيين الأبرياء غير المقاتلين والعزل من الرجال والنساء والأطفال. ربع هؤلاء القتلى من الأطفال وثلاثة أرباعهم من المدنيين. يأتيهم الموت من البر والبحر والجو. ويجري تأديبهم تأديبا كاملا ونهائيا. ولا يمكن لأحد مساعدتهم.

ويشعر الشارع العالمي بالفزع والغضب. لا يمكنه أن يصدق أنه لا مجلس الأمن، ولا أقوى الدول على وجه الأرض، ولا المنظمات الإقليمية ذات النفوذ يمكنه أن يوقف تلك المجزرة التي تجري في غزة.

إنها ليست حربا في الواقع، لأن أحد الطرفين قوي ومسلح تسليحا جيدا بينما الطرف الآخر غير مجهز ويستخدم بعض المقذوفات. يتعرض الفلسطينيون، الذين ليس لديهم جيش عامل، للضرب من جانب واحدة من أحدث الآلات العسكرية وأكثرها تطورا. ليس هناك تناسب. لا يمكن أن يكون عدم التناسب أكثر وضوحا. غير أن القوة العسكرية لا تتيح أي حل. ويجب أن يتغلب الطرفان على مخاوفهما الوجودية وأن يقوما ببناء الثقة. يجب على الطرفين وقف إطلاق النار والانتقال إلى قاعات المفاوضات.

نحن ندرك الطابع المعقد للحالة، وما ينطوي عليه من إعادة للتوازن السياسي والاستراتيجي. ومع ذلك، لا يمكن للعقل البشري أن يقبل باستمرار أعمال القتل التي يمكن وقفها. لقد تصرف المجلس بسرعة، وعلى نحو حاسم أيضا، من وقت لآخر في سوريا، وليبيا، واليمن، وجمهورية أفريقيا

الوسطى، ومالي، وأوكرانيا. ويتساءل الناس في جميع أنحاء العالم عن سبب عدم تمكنه من فعل شيء بشأن غزة سوى إصدار بيان صحفي أو تصريحات للصحافة.

إن سكان غزة يعيشون في سجن مفتوح في أفضل الظروف. ويجري الآن قتلهم في سجنهم. إن العنف يولد العنف، والسلام يستتبعه سلام. يجب أن يتوقف سفك الدماء الذي لا هوادة فيه وأن تبدأ محادثات السلام. ينبغي للجانبين وقف إطلاق النار وإتاحة فرصة للجهود الدبلوماسية لتحقيق النجاح. ولا ينبغي رفض أي مبادرة لوقف إطلاق النار، لأن وقف الأعمال العدائية من شأنه إنقاذ الأرواح على الفور، على الرغم من أن الصدمات النفسية الأخيرة سوف تطارد المنطقة لسنوات. يجب أن تصمت الصواريخ والقذائف. ليبدأ الناس في إجراء حوار والاستماع إلى بعضهم البعض. يجب الخروج من هذه الدوامة.

تدين باكستان العدوان الإسرائيلي. وقد عبر الناس في باكستان عن تضامنهم مع سكان غزة المحاصرين والمناضلين، من خلال الاحتجاجات، والمسيرات، والقرارات. وقال رئيس الوزراء نواز شريف إن الأعمال الوحشية الإسرائيلية تبلغ حد الإبادة الجماعية وطالب العالم بوقف ذلك العدوان. وقال الرئيس باراك أوباما: ”لا نريد أن نرى مزيدا من القتلى من المدنيين.“

ويجب تكثيف الدبلوماسية الدولية التي بدأها الأمين العام بان كي – مون، ووزير الخارجية جون كيري، والقيادة المصرية. وأحد الأسباب التي أدت إلى التصعيد الأخير في أعمال العنف هو انهيار عملية السلام. ونحن نؤيد رسالة الأمين العام إلى الإسرائيليين والفلسطينيين: أوقفوا القتال، وابدأوا المحادثات، وتصدوا للأسباب الجذرية للصراع.

وفيما نعمل على إنهاء الأعمال العدائية، يجب بذل الجهود أيضا لإحياء محادثات السلام. الشرق الأوسط لا يمكنه أن ينعم بالسلام الدائم دون الحل القائم على دولتين. إن الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للبقاء والمتصلة الأجزاء جغرافيا، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتكون القدس الشريف عاصمة لها، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، هي السبيل الوحيد لضمان تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

إننا ندعو مجلس الأمن إلى التصرف باتخاذه قرارا يدعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، ووقف الأعمال الهجومية الإسرائيلية جوا وبرا وبحرا، وسحب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة. وينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دوره في إنهاء الحصار المفروض على غزة، وفتح حدودها، والإفراج عن السجناء الفلسطينيين. وفيما تتواصل الجهود الدبلوماسية، ندعو إلى وقف اطلاق النار مؤقتا لأسباب إنسانية، بغية مساعدة الجرحى المصابين بجروح خطيرة، والمحاصرين في ملاجئ مؤقتة. إن أطفال غزة ونساءها يستصرخون المساعدة. يجب على المجلس أن يصغي إلى صراخهم ويراعي صيحاتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على هذا التغيير نحو الأحسن. وآمل أيضا أن يكون ممثل المغرب سخيا بعض الشيء.

أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب): أود في البداية أن أشكر السيد الأمين العام على إحاطته الاعلامية بخصوص جولته في منطقة الشرق الأوسط، وجهوده لوقف إطلاق النار في غزة، ونتمنى له كل التوفيق.

ينعقد مجلس الأمن اليوم في وقت عرفت منطقة الشرق الأوسط تطورات وانزلاقات خطيرة تفاقم أكثر من أي وقت مضى الوضع المزري والمأساوي الذي تتخبط فيه المنطقة منذ سنوات. إن التصعيد العسكري غير المبرر وغير المقبول من جانب إسرائيل الذي يستهدف المدنيين العزّل في قطاع غزة

لن يفضي إلاّ إلى مزيد من العنف والكراهية، وستكون له عواقب وخيمة تقوّض كل الجهود التي بذلت حتى الآن لدفع عملية السلام إلى الأمام، كما تفتح مصير المنطقة ككل على المجهول.

وعليه، فإن المملكة المغربية تشجب هذا التصعيد العسكري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وتندد به، وهو التصعيد الذي يخرق جميع المواثيق الدولية. لذا، تدعو المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته كاملة والتدخل عاجلا لتحقيق وقف فوري لهذا العدوان الذي يستهدف المدنيين العزّل، وحماية الشعب الفلسطيني، وصون حقوقه، ومطالبة إسرائيل بالوفاء بتعهداتها والالتزام بقرارات الشرعية الدولية.

لقد سقط حتى الآن ومنذ اطلاق الهجوم المئات من الشهداء والشهيدات من بينهم أطفال ونساء وشيوخ وعجزة عزّل، هدمت فوق رؤوسهم منازلهم وشردت عائلاتهم ودمّرت ممتلكاتهم، مما فاقم من تردي الوضع الإنساني المنهك أصلا بفعل شتى أشكال الممارسات الاسرائيلية الممنهجة والاستفزازية للنيل من الشعب الفلسطيني.

لقد أمر جلالة الملك محمد السادس بإعطاء مساعدة إنسانية عاجلة لسكان قطاع غزة، ومنح ضحايا الهجوم الاسرائيلي إمكانية الاستشفاء وتلقّي الرعاية الطبية في المستشفيات المغربية. كما أجرى جلالته، بصفته رئيسا للجنة القدس، وحرصا منه على تتبع الاوضاع في فلسطين، مكالمة هاتفية يوم الأحد المنصرم مع فخامة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس أبو مازن، خصصت لمتابعة الاوضاع المأساوية غير المسبوقة التي تسبب بها العدوان الإسرائيلي الغاشم على الشعب الفلسطيني الأعزل، والتي تتواصل حلقاتها الفظيعة ضد القيم الانسانية وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي وبدون أي رادع. ولقد عبّر جلالة الملك عن تعازيه الصادقة لعائلات الشهداء الفلسطينيين، وعن مواساته للضحايا، منددا مرة أخرى بالاعتداءات الإسرائيلية الممنهجة على الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته، كما جدد جلالته التأكيد على وقوف المغرب ملكا وحكومة وشعبا مع الأشقاء الفلسطينيين.

إن استمرار العمليات العسكرية لن يزيد إلاّ من إراقة دماء الأبرياء، ولن يعمل إلاّ على تعقيد الأوضاع، وتوسيع دائرة التوتر، وتغذية الفكر التطرفي، وانتشار ثقافة العداء والكراهية. لذا، تدعو المملكة المغربية إلى تحكيم الضمير والوقف الفوري للعدوان على غزة. وفي هذا الصدد، يؤيد المغرب كل الجهود الآيلة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، وهي الجهود التي تبذلها حاليا عدة دول عربية وأجنبية، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة. كما ندعم نداء الأمين العام إلى الطرفين كي يوقفا إطلاق النار على الفور. كذلك يحث المغرب المجتمع الدولي على تحمّل مسؤولياته كاملة وتقديم المساعدات الإنسانية الضرورية للشعب الفلسطيني بغية تجاوز هذه الأزمة، وتقديم جميع أشكال الدعم لتمكينه من إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف.

إن السبيل الوحيد والسليم لحل القضية الفلسطينية لن يتأتى من الحرب وإراقة الدماء وقتل المدنيين الأبرياء، بل من العودة إلى طاولة المفاوضات وبنيّة حسنة لتحقيق حل الدولتين، حيث تعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمان وتعايش وتعاون. ويبقى موقف المغرب من هذا الصراع ثابتا غير متزحزح، يرتكز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): سوف أدلي ببيان موجز هنا؛ وسيجري تعميم النص الكامل.

إن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما سمعنا، لا يزال قاتما، ويديمه الاستخدام غير المتناسب للقوة والعدوان من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مع تجاهل تام لأرواح المدنيين. وتدين ماليزيا بأشد العبارات أعمال العدوان والغزو البري من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، ونطالب بالوقف الفوري لهذه الأعمال غير المشروعة.

منذ شن الغارات الجوية العسكرية التي بدأتها إسرائيل في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، وتلاها الغزو البري، لقي أكثر من ٦٠٠ فلسطيني مصرعهم وجُرح ما يزيد على ٥٠٠ ٣ شخص. وتم تشريد أكثر من ٠٠٠ ٨٠ فلسطيني الأمر الذي زاد من العبء الملقى على عاتق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ولقد ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في وقت سابق أن ٨٠ في المائة من الفلسطينيين الذين قتلوا كانوا من المدنيين.

وهذا يشمل عملية القتل بوحشية لأربعة فتيان فلسطينيين الأسبوع الماضي كانوا يفعلون ما يفعله الأطفال، أي اللعب على الشاطئ، و لم يشكلوا أي تهديد لإسرائيل على الإطلاق. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، أصيبت طفلة تبلغ من العمر ست سنوات بجروح بالغة عندما قتل ثمانية من أفراد أسرتها على أيدي القوات الإسرائيلية في مترلهم بالذات. أربعة منهم كانوا من الأطفال، بمن فيهم طفل عمره سبعة أشهر. إننا نشجب بشدة فقدان حياة الأبرياء على نحو طائش في الصراع الدائر، ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن أعمق تعازينا لأسر الضحايا.

إن الطابع الغريب غير المتناسب للحالة الإسرائيلية – الفلسطينية يعني أن ادعاء إسرائيل بأن إجراءاتها كانت تستند إلى الدفاع عن النفس هو مجرد ادعاء كاذب. وتأكيد إسرائيل على أن الفلسطينيين يستخدمون المدنيين كدروع بشرية هو، بالمثل، كلام أحمق. وبما أن غزة هي واحدة من المناطق الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم، لا يسع المدنيون هناك إلاّ أن يتضرروا عندما تواجههم إسرائيل بوابل من القصف والعدوان العسكري. هؤلاء ليسوا دروعا بشرية؛ إنهم مجرد مدنيين في بيوتهم، يعيشون حياتهم اليومية. فالهجمات الإسرائيلية على بيوت المدنيين والمستشفيات والمدارس تشكل انتهاكا جسيما لاتفاقية جنيف الرابعة، ويصل مستواها إلى جرائم حرب.

تحث ماليزيا المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، على التحرك على وجه السرعة ومطالبة إسرائيل بشكل حاسم بوقف العدوان غير المتناسب والوحشي الموجه ضد فلسطين. لا بد أن يستعيد الجانبان على الفور الهدوء لتجنب المزيد من الدمار والمزيد من الخسائر في الأرواح، وخاصة فيما بين السكان المدنيين في قطاع غزة. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بدعوة مجلس الأمن إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. ونحث الطرفين على الالتزام بتحقيق تلك الغاية.

وبوصف ماليزيا عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، شاركنا في بعثة لتقصي الحقائق إلى عمان والقاهرة الشهر الماضي. وسمعنا شهادة مثيرة للقلق من عدد من الشهود، والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين الفلسطينيين ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية وفي الجولان السوري المحتل فيما يتعلق بحقوق الإنسان والانتهاكات الإنسانية التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال. ويؤلمنا أن نرى تجلي جميع علامات التحذير التي ذهبت أدراج الرياح في أعمال العنف التي نراها اليوم.

وفي ظل تجاهل تام للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤، استمر توسيع نطاق المستوطنات في جميع أنحاء الأراضي التي تحتلها إسرائيل بوتيرة مقلقة على نطاق مثير للقلق، مع انتهاج سياسات جديدة واتخاذ إجراءات تتيح مصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية. ويحيط وفد

بلدي علما بأن عنف المستوطنين أصبح نتيجة طبيعية لتلك المواقع غير المشروعة، وخصوصا تدمير الممتلكات الفلسطينية والزراعة والثروة الحيوانية مع الإفلات من العقاب، في غياب الحماية التي يجب أن توفرها السلطة القائمة بالاحتلال.

إلى الذين سيتغاضون عن أعمال إسرائيل في انتهاك صارخ للقانون، خصوصا القانون الإنساني الدولي، والذين سمحوا لإسرائيل بالهروب من دون عقاب على مدى العقود الستة الماضية، أتساءل: أين ضميرهم؟ على مدى فترة طويلة للغاية، التزم المجلس الصمت وأصيب بالشلل في مواجهة العدوان والتوسع وعدم المساءلة تجاه السلطة القائمة بالاحتلال. الصمت يصم الآذان. ينبغي لمجلس الأمن أن يستعيد مكانته ويتمسك بالمسؤوليات الموكلة إليه فيما يتعلق بفشل إسرائيل في تنفيذ القرارات العديدة المعروضة عليها وينبغي أن يتخذ تدابير فورية لمواجهة ذلك الظلم البين.

وبوصف إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، فهي تتحمل المسؤولية عن حماية الشعب الذي يرزح تحت احتلالها. ويتضح أنها فشلت في القيام بذلك على مدى العقود الستة الماضية. للأسف، لا تزال الأمم المتحدة مصابة بالشلل. الأعضاء الرئيسيون، الذين في مركز يسمح لهم باتخاذ إجراءات ولديهم القدرة على تصحيح الحالة، اختاروا المصلحة الذاتية بدلا من الإنسانية وسيادة القانون، وغضوا الطرف عن العدوان الإسرائيلي. ببساطة لا يمكن السماح باستمرار تلك الحالة إلى الأبد. في ذلك الصدد، تدعم ماليزيا الدعوة التي وجهتها دولة فلسطين لوضع فلسطين تحت نظام الحماية الدولية للأمم المتحدة. كما نكرر الدعوة إلى عقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لمناقشة عدم التزام إسرائيل المتواصل بأحكام ذلك الصك.

في الختام، الهجمات العسكرية الإسرائيلية الفتاكة على المدنيين غير مبررة وهي تشكل جريمة ضد الإنسانية. لذا تدعو ماليزيا الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، والمجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات فورية لوقف الأعمال الوحشية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في غزة والعمل على إعادة الهدوء إلى إسرائيل وفلسطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد توماس ماير هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): أود أن استرعي انتباه وفود البلدان إلى البيان المكتوب الذي يوزع وإلى الاستنتاجات بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط التي اعتمدها مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي قبل بضع ساعات. ونظرا لضيق الوقت، سألقي نسخة موجزة من بياني.

يساور الاتحاد الأوروبي القلق البالغ إزاء التصعيد المستمر لأعمال العنف في غزة ويدعو لوقف فوري للأعمال القتالية، على أساس العودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ونرحب بالجهود الجارية التي يبذلها الشركاء الإقليميون لتحقيق تلك الغاية، لا سيما ما تبذله مصر، ونكرر ذكر استعدادنا لتقديم الدعم اللازم.

وندين بشدة إطلاق حماس والجماعات المسلحة في قطاع غزة الصواريخ عشوائيا إلى داخل إسرائيل، وهو ما يلحق الضرر المباشر بالمدنيين. تلك أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها. ندعو حماس لوضع حد فوري لتلك الأعمال ونبذ العنف. يجب نزع سلاح جميع الجماعات الإرهابية في غزة. وندين بشدة الدعوات الموجهة إلى السكان المدنيين في غزة لتقديم أنفسهم كدروع بشرية.

ندين فقدان المئات من أرواح المدنيين، فيما بينهم العديد من النساء والأطفال. وإذ ندرك حق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها ضد أي هجوم، نؤكد أن العملية العسكرية

الإسرائيلية يجب أن تكون متناسبة ومتفقة مع معايير القانون الإنساني الدولي. ويشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى حماية المدنيين في جميع الأوقات. ونشعر بالفزع بشكل خاص مما أسفرت عنه العملية العسكرية الإسرائيلية من خسائر بشرية في الشجاعية، ونشعر بالقلق العميق إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة بسرعة. يجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها والسماح فورا بوصول المساعدات الإنسانية الآمن وبشكل كامل إلى غزة للتوزيع العاجل للمساعدات. وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ وقف إطلاق النار فورا وبحسن نية.

ويؤكد التصعيد المأساوي للأعمال القتالية مرة أخرى الطابع غير المستدام للوضع الراهن فيما يتعلق بالحالة في قطاع غزة. وإذ ندرك جيدا احتياجات إسرائيل الأمنية المشروعة، يؤكد الاتحاد الأوروبي أنه لا بد من معالجة الحالة الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية في غزة. ونكرر دعوتنا لفتح فوري ومستدام وغير مشروط للمعابر من أجل تدفق المساعدات الإنسانية، والسلع التجارية والأشخاص من وإلى قطاع غزة، وذلك تمشيا مع القرار رقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

نحن على استعداد، بما في ذلك من خلال تنشيط بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية لمعبر رفح، إذا سنحت الظروف، للإسهام في إيجاد حل شامل ومستدام يلبي الاحتياجات الأمنية المشروعة والاحتياجات الاقتصادية والإنسانية للفلسطينيين والإسرائيليين.

تشكل الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط الكبير تهديدات خطيرة على الاتحاد الأوروبي وجيرانه المباشرين. ونكرر التزامنا الأساسي بأمن إسرائيل، بما في ذلك فيما يتعلق بالتهديدات الحالية والناشئة في المنطقة. ويدعم الاتحاد الأوروبي بشكل كامل جهود السلام التي تقودها الولايات المتحدة. ونحث الطرفين على استئناف مفاوضات مجدية بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل على أساس الحل القائم على وجود الدولتين. إن وضع معايير واضحة أحد العناصر الرئيسية لتحقيق نتيجة ناجحة. نحن على استعداد للعمل مع الولايات المتحدة وغيرها من الشركاء على مبادرة لإعادة إطلاق مفاوضات السلام، استنادا إلى المعايير التالية.

أولا، يجب أن يكون هناك اتفاق على حدود الدولتين على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع تبادل الأراضي بما قد يتم الاتفاق عليه بين الطرفين. ولن يعترف الاتحاد الأوروبي بما طرأ من تغييرات على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس، إلا عندما يتفق عليها الطرفان.

ثانيا، يجب أن يكون هناك ترتيبات أمنية، بالنسبة للفلسطينيين، واحترام سيادتهم وإظهار إنتهاء الاحتلال، وبالنسبة للإسرائيليين، حماية أمنهم، ومنع عودة ظهور الإرهاب والتعامل بفعالية مع التهديدات الأمنية، بما في ذلك الجديدة والتهديدات الحيوية في المنطقة.

ثالثا، يجب إيجاد حل عادل ومنصف، وواقعي متفق عليه لقضية اللاجئين.

رابعا، يجب الوفاء بتطلعات الطرفين بالنسبة للقدس. ويجب إيجاد طريقة من خلال المفاوضات لحل وضع مدينة القدس بوصفها عاصمة مستقبلية للدولتين.

وندعو إسرائيل إلى وقف التوسع الاستيطاني المستمر، وخصوصا في المناطق الحساسة مثل هار حوما، وجفعات هماتوس والمنطقة المسماة هاء – ١، ووضع حد لعنف المستوطنين، ولتدهور الأوضاع المعيشية للفلسطينيين في المنطقة (ج)، ولأعمال الهدم – بما في ذلك للمشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي – لعمليات الإخلاء والنقل القسري وزيادة التوترات والتحديات للوضع الراهن في جبل الهيكل/ الحرم الشريف. لا بد من تغير أساسي في السياسة بشأن تلك

التطورات السلبية لمنع الفقدان التام للحل القائم على وجود الدولتين.

ورحب الاتحاد الأوروبي بتعيين الحكومة الفلسطينية لشخصيات مستقلة وإعلان الرئيس عباس أن الحكومة الجديدة ملتزمة بمبادئ المجموعة الرباعية. وتعتمد مشاركتنا مع الحكومة الفلسطينية الجديدة على استمرار التزامها، في الأقوال والأفعال، بتلك السياسات والالتزامات.

يجب أن تتولى الحكومة الفلسطينية المسؤولية في قطاع غزة وإن تعمل على إنهاء الانقسام الداخلي. ونحضها على العمل من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية تشمل جميع الفلسطينيين. أننا نكرر دعوتنا إلى القيادة الفلسطينية باستخدام مركزها في الأمم المتحدة بطريقة بناءة وعدم الإقدام على أي خطوات تؤدي إلى الابتعاد عن التوصل إلى حل عن طريق التفاوض.

إن أي تطوير لعلاقاتنا مع الشركاء الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء سيتوقف أيضا على مشاركتها في عملية سلام دائم على أساس حل الدولتين. ونكرر عرضنا لكلا الطرفين المتمثل في حزمة أوروبية سياسية، واقتصادية، ودعم الأمن وشراكة خاصة متميزة مع الاتحاد الأوروبي في حال التوصل إلى اتفاق سلام نهائي.

تتفشى الآن الكارثة الإنسانية لتصل إلى جيران سوريا، وإلى أقصى درجة في العراق، الذي يواجه حالة بالغة الصعوبة. يرحب الاتحاد الأوروبي بجهودهم في التغلب على الأزمة المتزايدة، وسيواصل تقديم الدعم لهم.

لا يمكن العثور على حل للصراع في سوريا سوى حل سياسي. ونؤيد الجهود الرامية إلى استئناف الحوار السياسي الشامل بين جميع السوريين على أساس بيان جنيف (S/2012/523، المرفق). وسيكون من الأهمية الحيوية بذل جهود دولية أقوى، بما في ذلك فيما بين بلدان المنطقة.

نؤيد تأييدا تاما السيد دي ميستورا، المبعوث الخاص لسوريا، ونائبه رمزي، للمهمة الصعبة والملحة، فضلا عن الأولويات التي حددها الأمين العام في خطابه في ٢٠ حزيران/يونيه، في مقر جمعية آسيا في نيويورك بعنوان ”الأزمة في سوريا: الحرب الأهلية، والتهديد العالمي“.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). ونلاحظ الطابع الملزم للالتزامات المنصوص عليها في هذا القرار، فضلا عن التزام المجلس باتخاذ مزيد من الإجراءات في حالة عدم الامتثال.

نؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى مساءلة جميع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ونأسف لكون المجلس لم يتمكن حتى الآن من التصدي بفعالية لتلك المسألة.

يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء التدهور السريع للحالة في العراق، ويدين بشدة الاعتداء المسلح الذي قامت بها المجموعات المسلحة الإرهابية وغيرها. ونشعر بقلق شديد إزاء التقارير المتعلقة بحدوث انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي ترتكبها تلك المجموعات. ولا بد من محاسبة جميع المسؤولين عن هذه الأفعال.

إن العمليات العسكرية يجب أن تحترم حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويتعين على جميع الأطراف العمل على تيسير وصول العاملين في المجال الإنساني إلى أماكن عملياتهم من دون أي عائق.

ما زلنا ملتزمين بشدة بوحدة العراق، وسيادته وسلامته الإقليمية، ونصر على احترام العملية الديمقراطية في البلاد. ونرحب بتعيين رئيس جديد لمجلس النواب، وندعو جميع

القادة السياسيين إلى تكثيف الجهود الرامية إلى الإسراع في تشكيل حكومة جديدة شاملة توجه العراق في عملية المصالحة الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبدو سلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ديالو (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس، على الطريقة المقتدرة التي تديرون به أعمال المجلس. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونرحب بجهوده الدبلوماسية المكثفة نحو تحقيق وقف فوري لإطلاق النار، فضلا عن تلك الجهود التي يقوم بها المنسق الخاص روبرت سري، ووزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري وغيرهما من القادة في المنطقة.

تدين اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بأقوى العبارات الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة خلال الهجوم الإسرائيلي الكاسح لقطاع غزة المحتل، بما في ذلك حي الشجاعية، وهو هجوم تسبب في وقوع الكثير من الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. إن عدد الإصابات التي استمعنا إليها خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام مروعة حقاً. وتدين اللجنة أيضا إطلاق الصواريخ العشوائية من قطاع غزة والتي نجم عنها وفاة اثنين من الإسرائيليين ووقوع عدة إصابات حتى الآن.

نشعر بالجزع إزاء الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب جيش مدرب ومجهز تجهيزا جيدا، مما أدى إلى ارتفاع عدد الإصابات بين المدنيين الفلسطينيين، حيث تقدر نسبة الإصابات في صفوفهم ٧٧ في المائة من إجمالي عدد القتلى. في ١٦ تموز/يوليه، أدى قصف شاطئ غزة إلى مقتل أربعة صبيان أبرياء تتراوح أعمارهم من ٩ إلى ١١ عاماً، قتلوا بينما كانوا يلعبون كرة القدم، وذلك حادث يرمز إلى ضرب من العنف لا معنى له أباد أسرا بأكملها ودمر مئات المنازل.

أخذت الحالة منعطفا دراميا نحو الأسوأ مع بداية الاجتياح البري الإسرائيلي. إن أعداد القتلى والصور وقصص الناجين من حي الشجاعية الذي تعرض لقصف كاسح شامل قامت به إسرائيل، تتحدث عن نفسها. ينبغي أن ينظر مجلس حقوق الإنسان في إجراء تحقيق دولي لتحديد المسؤولية عن هذه الأفعال الشنيعة.

إن الهجمات الإسرائيلية على الهياكل الأساسية المدنية الفلسطينية، من قبيل المستشفيات، ونظم المياه والصرف الصحي، وعلى المساجد، مروعة بنفس القدر. لقد تم تدمير آلاف المنازل أو لحقت بها أضرار بالغة، مما أدى إلى تشريد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وحاليا نصف السكان من دون إمدادات المياه.

إن تلك الأفعال تشكل انتهاكات مباشرة لاتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم الدولة القائمة بالاحتلال بحماية السكان المدنيين الواقعين تحت احتلالها. إذ أن المادة ٣٣ من الاتفاقية تنص على أنه ”لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا“. وتحظر العقوبات الجماعية، وبالمثل تحظر جميع تدابير التخويف أو الإرهاب.

إن كلام إسرائيل بأنها لم تعد تحتل قطاع غزة بعد سحبها المستوطنين غير الشرعيين والجنود في عام ٢٠٠٥ يتنكر للحقيقة، وهي أن إسرائيل هي التي تتحكم في الوصول إليه من خلال المعابر الحدودية والمجال الجوي والبحري، وغزة جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ترحب اللجنة وتؤيد تأييدا كاملا طلب دولة فلسطين إلى الحكومة السويسرية بشأن عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة

السامية في اتفاقية جنيف الرابعة للتصدي للانتهاكات المستمرة لأحكامها التي ترتكبها الدولة القائمة بالاحتلال، إسرائيل. إنها من مسؤولية الأطراف المتعاقدة السامية، وفقا للمادة الأولى من الاتفاقية، أن تتعهد الأطراف المتعاقدة السامية باحترام وضمان احترام هذه الاتفاقية في ظل جميع الظروف‘‘. وعلاوة على ذلك، وكما ذُكر من قبل، ستدعم اللجنة بشكل كامل دولة فلسطين إذا تقرر التوقيع والتصديق على نظام روما الأساسي، من أجل ترسيخ المساءلة الكاملة عن استهداف المدنيين الأبرياء وجرحهم وقتلهم.

تهيب اللجنة بالمجتمع الدولي اتخاذ تدابير متضافرة لوقف جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني. ولا يمكن حمل إسرائيل على التقيد بالتزاماتها بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال كما نص عليه القانون الإنساني الدولي إلا إذا قام المجتمع الدولي بعمل جماعي جاد، وحازم.

وفي الوقت نفسه، فإن وكالات الأمم المتحدة الإنسانية العاملة في الميدان في غزة قد استنزفت مواردها، ولم يتوفر لها التمويل الكافي لتبدأ بمواجهة هذه العمليات العسكرية. تلك المنظمات تجهد نفسها من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة لأكثر من ٠٠٠ ١٥٠ من أبناء غزة المتضررين نتيجة الهجمات.

نحض الجهات المانحة على الاستجابة بسخاء للنداء الطارئ الأخير لتوفير مبلغ ١١٥ مليون دولار، وهو نداء أطلقته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ترحب اللجنة بعقد مجلس الأمن مشاورات طارئة يوم الأحد الموافق ٢٠ تموز/يوليه للنظر في الأزمة الحالية. تحيط اللجنة علما بالملاحظات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن للصحافة، وتحض المجلس على القيام بأعمال متابعة ملموسة لوقف أعمال العنف التي لا معنى لها، والحيلولة دون أي مزيد من التصعيد لهذه الأزمة الخطيرة. وتعتقد اللجنة أنه لا يمكن منع الاندلاع الدوري للعنف إلا بإيجاد حل شامل للحالة في غزة، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وينبغي أن يصبح هذا الحل أولوية قصوى للمجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الآن أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد أوميموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم، وأشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية. أنني ممتن أيضا للسفير رياض منصور، المراقب الدائم لدولة لفلسطين المراقبة، والسفير ديفيد رويت، نائب الممثل الدائم لإسرائيل على بيانيهما.

يتناول البيان الياباني اليوم مسألتين: الأولى وتتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، والثانية تتعلق بالحالة في سوريا. ولكني مراعاة للوقت، سأتلو فقط الجزء الأول حيث سيجري توزيع النص في القاعة.

إن اليابان تشعر بقلق عميق إزاء التصعيد الأخير للعنف بين قطاع غزة وإسرائيل، بما في ذلك شن العملية البرية الإسرائيلية في غزة، والعدد المتزايد من الإصابات. مما يبعث على الأسى، أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك الاقتراح المصري ومطالبة مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، ما زال العنف مستمرا ولم تقبل المليشيات الفلسطينية أي جهود دولية لإحلال السلم. يواجه المدنيون الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء تهديدا أمنيا خطيرا. ونأسف للخسارة في الأرواح التي وقعت في صفوف المدنيين الأبرياء. كذلك فإن دوامة العنف الحالية قد تشكل خطرا كبيرا على السلم والأمن الإقليميين.

تنضم اليابان إلى المجلس والأمين العام في الدعوة إلى وقف التصعيد ووضع حد لأعمال العنف. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يتكلم بصوت واحد لحمل الجانبين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتهدئة الحالة. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بمصر والأمم المتحدة، والولايات المتحدة وآخرين على قيامهم بجهود الوساطة. ستقوم اليابان بدورها في هذه الجهود الدولية الرامية إلى استتباب وقف إطلاق النار. هاتف رئيس الوزراء الياباني، شيترو هذا اليوم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو وناشده بأن يمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن يتخذ قرارا شجاعا لتحقيق وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن.

شرع كبير نواب وزير خارجية اليابان، نوبيو كيشي، في رحلة إلى المنطقة. وعقد اجتماعات مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ووزير الخارجية المصري، سامح شكري في القاهرة في نهاية الأسبوع الماضي. ونقل كيشي النائب الأقدم للوزير تأييد اليابان للدور الهام الذي تضطلع به مصر، ولا سيما اقتراح وقف إطلاق النار، وأعرب عن استعداده للعمل على تهدئة الحالة وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار بالتنسيق مع المجتمع الدولي. وسوف يواصل جولته في الشرق الأوسط، وابتداء من اليوم سيسافر إلى الأردن، وإسرائيل، وفلسطين، وتركيا.

كما ستواصل اليابان المساعدة في معالجة الوضع الإنساني المتدهور في قطاع غزة. بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وسوف تنظر اليابان في تقديم المساعدة الإنسانية على أساس الاحتياجات في الميدان.

حتى أزاء تلك الخلفية القاسية، ينبغي ألا نفقد الأمل في التوصل إلى حل الدولتين. إذ أن الأزمة في غزة تؤكد الحاجة الماسة إلى التوصل إلى سلام عادل ومستدام وشامل. من المهم بالنسبة للمجتمع الدولي التغلب على الأزمة الحالية وتعزيز بيئة مناسبة تمكن الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية من استئناف المحادثات.

ستواصل اليابان المساعدة في جهود بناء الدولة الفلسطينية التي تهدف إلى تحقيق حل الدولتين. ومشروع ممر السلام والرخاء، ومؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين جزء من مبادراتنا. وستتوسع بعثتي في المساعدة التي تقدمها اليابان في مناسبة ما في المستقبل.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على تنظيم هذه المناقشة، وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. تؤيد البرازيل تأييدا تاما زيارة الأمين العام إلى الشرق الأوسط. ونثق بأنها ستساعد في تحقيق وقف إطلاق النار واحترام القانون الإنساني الدولي. كذلك تعرب البرازيل عن تقديرها للممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لدولة فلسطين المراقبة على بيانيهما.

إن المرة الأخيرة التي عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7164)، عندما أوشكت على الانتهاء فترة التسعة أشهر للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. في تلك المناسبة أعرب وفد البرازيل والعديد من الوفود الأخرى عن أسفها لعدم إحراز تقدم، وشددوا على أن الفشل في تناول الجوانب الأساسية لقضية فلسطين ما من شأنه إلا أن يشكل تحديات أكبر في المستقبل. فإحلال السلام في الشرق الأوسط أمر أساسي حتى وإن كانت المجازفات عالية جداً، فلا يمكننا ببساطة أن نجعل مستقبل الإسرائيليين والفلسطينيين، بل مستقبل المنطقة بأسرها، رهينة بيد الذين يختارون إدامة حالة التوتر والصراع.

لقد دانت البرازيل بشدة الجريمة الشنعاء التي تمثلت في اختطاف وقتل الشبان الإسرائيليين الثلاثة، ومقتل شاب

فلسطيني وسلسلة أعمال العنف المقيتة التي تلت ذلك. إذ لا يمكن السكوت عن الأعمال الهمجية. وفضلا عن معاقبة المسؤولين عن التجاوزات الأخيرة، من الضروري إنهاء مناخ التحريض الذي شجع على مر السنين مرتكبي هذه الجرائم المروعة.

وندين أيضا القصف الإسرائيلي لقطاع غزة، والاستخدام غير المتناسب للقوة، مما أدى إلى وفاة أكثر من ٦٠٠ من الفلسطينيين وجرح الآلاف، والكثير منهم من المدنيين العزل والأطفال. ندين أيضا استمرار إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من قطاع غزة على إسرائيل. ونرفض هذا التوغل البري الإسرائيلي الراهن في غزة الذي نجم عنه مزيد من الموت والدمار، وأدى إلى انتكاسة كبيرة في جهود السلام. يمكن أن يؤدي الهجوم الجديد إلى مزيد من عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ويؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحث الإسرائيليين على التقيد الصارم بالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي.

كذلك نرى من الضروري أن تضع إسرائيل فورا حدا للحصار المفروض على قطاع غزة. ونحث جميع الأطراف على تثبيت وقف دائم لإطلاق النار، وأن تتعاون بشكل فعال مع الحكومة المصرية والأمم المتحدة في هذا الصدد. ويجب على المجتمع الدولي أن لا يظل مكتوف الأيدي بينما تُرتكب انتهاكات جسيمة ضد المدنيين. ولا يمكن أن نعمل كما لو كان وقوع أعمال العنف أمرا لا مفر منه، وبالتالي يتعين تحمله.

تكرر البرازيل دعوتها إلى المجلس لإنهاء سياسة الابتعاد المفروضة ذاتيا، والاضطلاع على نحو كامل بمسؤولياته والعمل بهمة ونشاط في توجيه عملية السلام. من الملح والضروري، كما كان على الدوام، استئناف محادثات السلام. ولا يمكن إحلال السلام الدائم وتحقيق الأمن لإسرائيل وفلسطين، إلا بتنفيذ حل الدولتين وإنهاء معاناة السكان المدنيين في كلا الجانبين.

علينا ألا ننسى أن حماية المدنيين يجب أن تنفذ بطريقة شاملة وغير انتقائية. لا يمكن تفادي تشديد المجلس الجدير بالثناء على حماية المدنيين لدى تناول البنود الأخرى المدرجة في جدول أعماله، وعندما يتعلق الأمر بالمسؤولية عن حماية الفلسطينيين الذين يتحملون الوطأة الكبرى في أعمال العنف.

ترحب البرازيل بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. فتلك خطوة هامة نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية. ولا غنى عنها لبناء دولة مزدهرة وديمقراطية، وكانت على استعداد منذ البداية للوفاء بجميع الالتزامات السابقة التي قطعتها فلسطين. نحث جميع الذين يدعمون الحكومة على الالتزام بالاتفاقات السابقة، ولا سيما رفض العنف والاعتراف بإسرائيل.

وإذ أتناول سوريا، ترحب البرازيل باتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وينبغي لتلك الوحدة الجديدة فيما بين أعضاء مجلس الأمن أن تمتد لتشمل المسار السياسي. ومن دواعي القلق البالغ انه فيما يتواصل تدهور الحالة الإنسانية، لا تزال العملية السياسية مصابة بالشلل. وليس بوسع الاعتقاد الخاطئ بان الحل العسكري ممكن من خلال تقديم السلاح لجميع الأطراف المتحاربة في سوريا سوى أن يسفر عن زيادة أعمال العنف وعدم الاستقرار والمعاناة.

ونناشد السيد ستيفان دي ميستورا والسفير رمزي عز الدين رمزي تشجيع الاستئناف المبكر للمفاوضات السياسية. وكما ذكر في إعلان فورتاليزا الذي اعتمده مؤتمر القمة السادس للبرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة بريكس)، المعقود في الأسبوع الماضي في البرازيل،

”إن الحوار الوطني والمصالحة أمران رئيسيان للحل السياسي للأزمة السورية“.

وترحب البرازيل بنقل الشحنة الأخيرة للأسلحة الكيميائية الذي أعلنته سوريا وتؤيد التحقيق الجاري في مزاعم استخدام غاز الكلورين ضد الأهداف المدنية.

ومن دواعي الإحباط أن عدد القتلى واللاجئين والمشردين لا يزال في ازدياد، بالترافق مع عدم الوفاء بالكثير من الوعود بوضع حد لأعمال العنف.

وندين بقوة استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها كلا الجانبين، على نحو إدانتها بصورة مستمرة من لجنة التحقيق المستقلة لمجلس حقوق الإنسان.

ويستدعي التدهور الذي حصل مؤخرا في العراق قلقا بالغا. والواقع المحزن هو أن الحالة الراهنة في ذلك البلد ناجمة بشكل مباشر من التدخل الانفرادي لعام ٢٠٠٣. وأدى إلى تفاقم الأزمة، في جملة أمور، تفكيك الجيش العراقي وحله. وعلى نحو ما دعا اليه إعلان فورتاليزا، فقد حان الآن وقت

”الامتناع عن التدخل الذي يزيد تعميق الأزمة وتقديم الدعم للحكومة العراقية وشعب العراق في جهودهما الرامية إلى التغلب على الأزمة وبناء العراق المستقر والشامل للجميع والموحد.“

ونناشد القادة السياسيين العراقيين تشكيل حكومة شاملة والعمل على تلبية احتياجات جميع المواطنين العراقيين، بصرف النظر عن الأصل العرقي أو الدين أو الطائفة.

وتدين البرازيل بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة التي ارتكبت في لبنان وتؤيد بقوة الحكومة اللبنانية في مكافحتها للإرهاب. وكانت مشاركة البرازيل في المؤتمر الدولي لدعم القوات المسلحة اللبنانية، الذي عقد مؤخرا في روما، دليلا على التزامنا بدعم مؤسسات الدولة اللبنانية.

كما نشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وما فتئت البرازيل تتولى قيادة قوة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة منذ عام ٢٠١١ وزودتها بفرقاطة باعتبارها سفينة قيادة للقوة المؤقتة.

وكما هو الحال في البلدان المجاورة الأخرى، لا سيما تركيا والأردن، تلقي الآثار الجانبية للنزاع في سوريا عبئا ثقيلا على كاهل لبنان، الذي لا ينبغي الإشادة بسخائه في استضافة أكثر من مليون لاجئ سوري فحسب، بل ينبغي أيضا دعمه بشكل ملموس من جانب المجتمع الدولي.

وأخيرا، نود أن نؤكد مجددا على دعمنا لسياسات النأي بالنفس عن الأزمات الإقليمية التي اتفق عليها في إعلان بعبدا الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة للنظر في الحالة في الشرق الأوسط. لقد طغت علينا الحوادث التي تقع في غزة.

وفي هذه الأوقات العصيبة، أود أن ابدأ بياني بالإعراب عن التقدير والإشادة بجهود جميع من ينخرطون في الجهود الرامية إلى وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني، لا سيما في غزة. وفي ذلك الصدد، أود أن أخص بالذكر الأمين العام والحكومة المصرية ووزير خارجية الولايات المتحدة.

ومنذ ٧ تموز/يوليه، يشن عدوان عسكري جديد ضد السكان في غزة. وتزداد شدة صدمة ما يحصل منذ ذلك اليوم وبشاعته على الملايين في جميع أرجاء العالم. فقد قتل أكثر من ٦٠٠ مواطن، ولا يزال العدد يزداد، وجرح الآلاف أو شوهوا، ودمرت أسباب المعيشة، في حين أصبحت المدارس والمستشفيات أهدافا عسكرية وسويت بالأرض. بل اقتلعت

أشجار الزيتون – على رمزيتها – وأحرقت تحت آثار المركبات المصفحة.

وآيا كانت ذريعة التصعيد الجديد، فإنها تبقى مجرد ذريعة. فكيف يتسنى لأي شخص تبرير القصف الوحشي والغارات الجوية والبحرية والقذائف والطائرات بدون طيار فوق مناطق مكتظة بالسكان؟ وكيف يمكن لأي شخص أن يتحمل رؤية صور الأطفال الذين سلبوا من طهارة براءتهم، فيما يراقب العالم بفزع تحويل ملاعبهم المتعذرة إلى قبور في الهواء الطلق لمن بدا أن ذبنهم المروع الوحيد هو كونهم فلسطينيين؟

وفي مناطق أخرى يوجد أطفال آخرون، بمن فيهم جزائريون. ويتعين أن أذكر أحدهم – يافع جزائري عمره ثلاث سنوات، هو عبد الله دراج يوسف، الذي قتل مع أمه في منزل أصابته قذيفة. ولا يمكن القول إن المنزل كان قاعدة عسكرية. ودفن الطفل مع غيره من الأطفال الفلسطينيين في مقبرة رفح.

كيف يكمن لأي أحد أن يصف الحالة من زاوية قانونية أو سياسية أو من زاوية حقوق الإنسان؟ وأين تقع الحدود الفاصلة بين ما نراه ومفاهيم العقاب الجماعي والقتل الواسع النطاق وجرائم الحرب؟ وسأترك ذلك لضمير كل عضو في المجلس ليفكر وربما ليتخذ موقفا.

هل سيقوم المجتمع الدولي بالتغاضي عن الحالة ويدير ظهره لجميع القيم والحقوق؟ ولنذكر الحق الأساسي، وهو تحديدا، الحق في الحياة. فالمجتمع الدولي ومجلس الأمن يعززانه ويدافعان عنه عن حق، بما في ذلك بإلقاء المحاضرات في جميع أرجاء العالم.

فما هو نوع المثال الذي نقدمه؟ هل هناك استثناءات فيما بين الحقوق العالمية. ولا أود أن أضيف إلى تعليقات زملائي والى ما يشهده العالم بأسره. واليوم يلزم اتخاذ إجراء عاجل لوضع حد لهذه المحنة.

والمطلوب منا – من المجلس – اتخاذ إجراء. ويلزم أن يتخذ الإجراء بشكل انفرادي وجماعي من أجل تحقيق السلام في جميع أرجاء العالم. ولا ننسى أن غزة تعيش تحت الحصار؛ أو حري بي القول، إنها منكوبة خلال الأعوام السبعة الماضية فيما يتعلق بتوفير الغذاء والدواء والغاز والأموال والأجور وفي بعض الاحيان حتى المياه، التي توزع بالحصص أو تقيد أو تمنع بشكل صارم.

ويجب ألا ننسى أن عدم الوفاء بالوعود والمبادرات الفاشلة على الدوام وما يسمى بإرساء السلام أضافت إلى تناقص الالتزامات ونجمت في زيادة حالات الإحباط والعجز واليأس التي تمثل عناصر ملتهبة لمستقبل مظلم ومن المؤكد انها لن تعود بالفائدة على أي من شعوب المنطقة أو دولها.

ولا ننسى أن الأرض الفلسطينية واقعة تحت احتلال غير قانوني وقمعي ووحشي بشكل بالغ.

والاحتلال هو لب المسألة. وذكر الأمين العام عن حق صباح هذا اليوم أن المخرج الوحيد هو معالجة الأسباب الجذرية ووضع حد للاحتلال واستيفاء الحقوق الشرعية في قيام دولة للفلسطينيين لديها مقومات الحياة – من خلال المفاوضات.

وفي الوقت الحالي، فان واجبنا العاجل – الأخلاقي والسياسي والقانوني – هو حماية المدنيين.

ونحن – المجتمع الدولي ومجلس الأمن – علينا أن نتصرف بشكل عاجل وان ندرك مسألة هامة. إن العدوان الحالي لن يسهم سوى في زيادة توسيع الفجوة بين التطلعات لتحقيق السلام والأمن للجميع. ولا يمكن لتوفير الأمن أن يقوم على أساس العدوان. وسيكون من الأوهام الشنيعة التفكير بان الأمن سيسود في يوم ما في حالة عدم إحلال السلام أو أفق

السلام. وينبغي ألا نحاول اختبار نظرية ”ما هو مدى التأخير الأكثر من اللازم؟“

إن عدم احراز نتيجة في مسعى المجتمع الدولي أو العجز من جانب المجلس وفقا لمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن يصبح جزءا من المشكلة. ونأمل أن نتغلب على المشكلة قبل ذلك الوقت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد إمفولا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أراكم، سيدي، تتولون رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه. وأود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة للغاية في هذه اللحظة البالغة الأهمية، التي تتيح لعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة لمواجهة التحديات التي تواجه الشرق الأوسط، لا سيما شعب فلسطين.

وبادئ ذي بدء، أود أن أقول إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن القلق من استمرار الاضطرابات وتدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، من جراء التدابير القمعية وغير القانونية التي تواصل اتخاذها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني.

وأشارك الآخرين إدانة أحدث الانتهاكات والاستفزاز وتصعيد التدابير القمعية التي تتخذها القوات الإسرائيلية بهدف إنزال العقاب الجماعي بالشعب الفلسطيني.

والقوات الإسرائيلية مستمرة في توجيه ضربات جوية ضد قطاع غزة، مما يؤدي إلى إصابة المزيد والمزيد من الفلسطينيين وإشاعة حالة من الخوف والسخط الشديد بين السكان الذين يعانون من أوضاع معيشية يرثى لها نتيجة للحصار الإسرائيلي اللاإنساني وغير المشروع.

وإذ ندين الهجمات الصاروخية العشوائية التي تنطلق من غزة وتستهدف المدن الإسرائيلية والبنى التحتية المدنية، فإننا نشدد على أن مثل هذه الهجمات لا تبرر الاستخدام غير المتناسب للقوة والعقاب الجماعي لـ ١,٧ مليون فلسطيني يعيشون في غزة. ومحصلة الوفيات الناجمة عن قوات الاحتلال تبلغ أكثر من ٦٠٠ فلسطيني، بما في ذلك قتل النساء والأطفال الأبرياء. ودمر آلاف المنازل الفلسطينية أو تضررت بشدة جراء الهجمات الجوية الإسرائيلية العشوائية، ما أدى إلى تشريد الآلاف من الفلسطينيين وتدمير البنى التحتية المدنية الأساسية، بما في ذلك مرافق معالجة مياه الصرف الصحي وشبكات توزيع المياه والمستشفيات والمدارس، بما في ذلك مرافق الأمم المتحدة، الأمر الذي ينبغي أن يتوقف.

ومن قبيل المفارقة أن يلقى اللوم بالتساوي على كلا الطرفين، حيث أن أحدهما هو المحتل ويمتلك قوة عسكرية لا مثيل لها يستخدمها بشكل عشوائي، مما يؤدي إلى سقوط ضحايا من المدنيين. وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، يجب أن تتحمل المسؤولية عن كل جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجة لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني. وندعو مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات فورية للتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية ضد شعب فلسطين.

والإجراءات الإسرائيلية تمثل انتهاكاً واضحاً لالتزامات إسرائيل بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب لحماية السكان المدنيين الواقعين تحت احتلالها. ولا يمكن أن يسمح ببقاء إسرائيل بمأمن من أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي تحكم مثل هذه الحالات. واذا استمرت اسرائيل

في تجاهل المطالبة باحترام القانون الدولي، يجب بالمقابل اتخاذ التدابير الكفيلة بوضع حد لهذه الانتهاكات واحترام سيادة القانون.

وتبقى مسؤولية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي متمثلة في ضمان إيجاد حل لقضية فلسطين من جميع جوانبها. وإذ ندعم صمود القيادة الفلسطينية وعزمها في مواجهة هذا العدوان غير المبرر على أرضها وشعبها، نكرر إدانتنا الكاملة لجميع تلك الإجراءات غير القانونية والجرائم التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي من شأنها زيادة حدة التوترات وزعزعة الاستقرار على الأرض.

في هذا السياق، ندعو إلى الإسراع بإنشاء لجنة للتحقيق في هذه الجرائم البشعة وتقديم الجناة للعدالة وفقا للصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية الضرورية للتخفيف من معاناة المجتمعات الفلسطينية المتضررة، ولا سيما المستضعفين من أفراد المجتمع، كالنساء والأطفال والمسنين.

نرحب بالجهود الجارية الرامية للتفاوض على وقف إطلاق النار فوراً ونناشد الطرفين الالتزام باغتنام الفرصة واحترام اتفاقاتهما والتزاماتهما السابقة فيما يتعلق بتحقيق سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يعيشون جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة. إن انتهاك إسرائيل المستمر للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ينذر بمزيد من زعزعة استقرار الوضع الهش للغاية وتقويض مستقبل عملية السلام، التي تم تعليقها نتيجة لقرار إسرائيل الأحادي بوقف المفاوضات.

ولا يمكن أن يستمر تقاعس المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، عن التحرك لمساءلة إسرائيل عن تلك الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي. هذا التقاعس المستمر من جانب المجتمع الدولي إنما زاد من تجرؤ السلطة القائمة بالاحتلال وعزز الإفلات من العقاب، وهو ما أدى إلى استمرار الانتهاكات التي ذكرتها للتو، وبالتالي الفشل في ضمان السلام العادل والدائم.

ونود أن نحذر المجلس ونذكره بأن تصاعد الأزمة الاسرائيلية – الفلسطينية هو نتيجة لاستمراره في التقاعس عن المعالجة الفعالة للنزاع عن طريق إيجاد حل دائم ومستدام، كما هو مطلوب من خلال تنفيذ قرارات المجلس المختلفة التي تدعو إلى الحل القائم على دولتين. فإلى متى سيستمر المجلس في اتخاذ قرارات لا تحترم أبداً؟

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على دعم ناميبيا للجهود التي يضطلع بها الأمين العام، ودعمنا الثابت وتضامننا مع شعب فلسطين في قضيته العادلة من أجل الحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية. ونؤكد أيضاً دعمنا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها، وقبولها غير المشروط بوصفها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة ووكالاتها وتبوأ مكانها المستحق بين مجتمع الأمم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد لاسو ميندوزا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): لقد أدانت حكومة إكوادور بشدة العمليات العسكرية غير المتناسبة للجيش الإسرائيلي ضد السكان المدنيين في قطاع غزة، والتي سقط خلالها عدة مئات من الضحايا – من الرجال والنساء والأطفال، وجميعهم أبرياء – دون أن نرى حتى الآن أي دليل واضح على توقف العنف.

وفي ضوء تلك الحقائق، طالبت حكومة إكوادور وحثت على وقف تلك الاعتداءات ضد السكان المدنيين الفلسطينيين فوراً، وهي تدعو دولة إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجات

ضبط النفس والتصرف وفقاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. والدفاع عن أي بلد وحقه في الدفاع عن نفسه لا يبرر تحت أي ظرف إخضاع الآلاف من المدنيين الأبرياء للألم والمعاناة أو الاستهزاء بما نعرفه بالقانون الدولي.

علينا أن نبدأ بالإقرار بما أرتأته هذه الهيئة، الأمم المتحدة، تاريخياً، من أن الحل القائم على دولتين هو السبيل الوحيد لإنهاء تلك التبعية غير القانونية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع لفلسطين، بشكل دائم. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتوقف أيضاً الحصار المفروض على قطاع غزة وسياسة الاستيطان والجدار العازل والاعتقال التعسفي للمدنيين الفلسطينيين.

وإكوادور تؤمن إيماناً راسخاً بالقضية العادلة للشعب الفلسطيني لممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال. ولذلك، يعترف بلدي اعترافاً كاملاً بدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها. ويود وفدي أن يذكر أنه قبل عامين، رحبت الجمعية العامة بدولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧).

والآن ما تزال تلك الغالبية العظمى من الدول تتطلع لأن ترى دولة فلسطين قد أصبحت عضوا كامل العضوية في الجمعية العامة. ولم يكن ذلك ممكنا حتى الآن بسبب الإجراءات الواضحة التي تتخذها إحدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

وفي ضوء ما تقدم، فإن من الضروري أن نذكّر بالالتزام الحاسم للأمم المتحدة فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين. وتقع على مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن الوفاء بذلك. وعلى النحو الذي تطالب به فلسطين والدول العربية والبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، فإننا نطالب أيضا بأن يتخذ الأعضاء في مجلس الأمن إجراءات أقوى وألا يتيحوا للمعتدي مزيدا من الوقت لكي يحقق مهام استراتيجية بأي ثمن كان وليس لنا شأن بها بالضرورة.

ونطالب بإبداء المزيد من الجرأة والعزم في مواجهة وضع تمارس فيه الانتهاكات وتستخدم فيه القوة بصورة غير مناسبة من جانب إسرائيل ضد فلسطين. ولهذا الوضع أيضا آثار سلبية على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وينبغي لمجلس الأمن أن يتصرف دائما دون تحيز واضح في أي من الحالات التي يقتضي الأمر أن يتصدى لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): بداية، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة اليوم، وعلى قيادتكم في رئاسة المجلس خلال هذا الشهر. وأود أن أهنئ أيضا الاتحاد الروسي على عمله في الشهر الماضي.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد أعربت الحركة عن إدانتها بشدة للعدوان الأخير على الشعب الفلسطيني. وجاهرت الحركة – التي تتألف من الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي – مرة أخرى بأن طلبت إلى بقية المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، اتخاذ تدابير قوية وفورية لمنع قتل الفلسطينيين من الرجال والنساء والأطفال، وإنهاء العدوان فورا، ووضع حد لمذابح الإبادة الجماعية التي تنفذها إسرائيل بحق السكان المدنيين في قطاع غزة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يدين بأقوى العبارات ذلك العدوان والمجزرة التي راح ضحيتها أكثر من ٦٥٠ فلسطينيا، معظمهم من النساء والأطفال، وإصابة ما يزيد على ٣ ٧٠٠ شخص حتى الآن.

وكما قلنا في مناسبات لا حصر لها، فإن شعب نيكاراغوا يتشاطر الشعب الفلسطيني الشعور ذاته بالألم والمعاناة، وخصوصا في هذا الوقت الذي أصبح فيه ذلك الشعب البطل ضحية مرة أخرى للهجمات الإرهابية الإسرائيلية برا وبحرا وجوا، انتهاكا لأحكام جميع الاتفاقيات الدولية وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن نفسه، وانتهاكا على نحو صارخ للحقوق الأساسية لذلك الشعب الشقيق – حقه في الحياة، وفي العيش حرا من الاحتلال العسكري، ودون فرض حصار إجرامي عليه، وبمنأى عن حالة الاختناق التي تسببها المستوطنات، ودون تطهير عرقي، وفرض عقاب جماعي عليه.

وفي مواجهة استشراء الموت والدمار والإبادة الجماعية على هذا النحو، فإنه ليس ثمة مبرر أن يواصل مجلس الأمن إخفاقه في الوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يفرض المجلس وقفا فوريا لإطلاق النار، وأن يدين إسرائيل ويحمّلها المسؤولية عن جرائم الإبادة الجماعية المرتكبة. وما يزال الشعب الفلسطيني ضحية لسياسات الكيل بمكيالين التي تمارسها دولة عضو دائم في مجلس الأمن.

ونحن مدركون أن التهديد الرئيسي للسلام والأمن في الشرق الأوسط يكمن في رفض إسرائيل للسلام بحد ذاته، وللتعايش السلمي مع دولة فلسطين. وقد وجّهت نيكاراغوا نداء آخر عبر رئيس بلدنا في ذلك الصدد:

”ليس أمامنا خيار سوى توجيه النداء إلى المجتمع الدولي. ومن ساحة La FePlaza هذه، ندعو المجتمع الدولي إلى وضع حد لممارسات الحرب ضد السكان المدنيين في قطاع غزة، وإلى التوصل في نهاية المطاف، إلى تسوية نهائية بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، من شأنها أن تمكّن هاتين الأمتين الشقيقتين من العيش بسلام كما شاء لهما الرب، خصوصا وأن كلتيهما أبناء للرب.“

لقد حان لمجلس الأمن أن يفي بمسؤولية التاريخية، وألا يسمح لأحد أعضائه بالاستمرار في التستر على إفلات إسرائيل من العقاب ومواصلة الابتزاز. وينبغي أن يؤيد المجلس أيضا انضمام دولة فلسطين، بوصفها عضوا كامل العضوية في المنظمة، وفقا للقرار الذي اتخذته الغالبية العظمى من المجتمع الدولي، عبر الجمعية العامة، بمنح فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة.

ولن يحل السلام في الشرق الأوسط حتى يرفع هذا الظلم التاريخي الذي هو السبب الرئيسي للنزاع في المنطقة، حين يُكفل حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الحرة المستقلة ضمن الحدود المعترف بها في عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ولا سبيل إلى ضمان إحلال السلام والأمن في المنطقة إلا بإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء.

وقبل أن أختتم بياني، نود أن نكرر الإعراب عن شعورنا بالقلق إزاء التطورات الجارية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث رأينا استمرار فرض سياسة تغيير الأنظمة وتمويل الجماعات الإرهابية المعروفة، والدعوة إلى سياسات الحرب على حساب الحوار والتفاوض، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، على مدى السنوات الأخيرة، وخاصة بالنسبة لشعب وحكومة الجمهورية العربية السورية. إن هذه الأعمال والسياسات غير الشرعية التي تسبب النزاعات والتدفقات الهائلة للاجئين، إنما تمثّل في الواقع التهديد الحقيقي للسلم والأمن الدوليين، وهما الأمر الجوهري الذي نزعم أننا نود الحفاظ عليه.

ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن من التصرف بشكل مناسب في مواجهة تلك الأعمال والسياسات، وفقا للمسؤولية المناطة به فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، أود أن أشاطركم فكرة من زميلي البرازيلي، باولو فريري، الذي ما فتئنا نذكره باعتزاز، لأن من شأنها

أن ترشدنا: ”لا ”يكون“ أحد إذا حظر ”الكينونة“ على الآخرين“. وفي الختام، ينبغي لمجلس الأمن أن يسمح لدولة فلسطين بأن يكون لها وجود حقيقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سأدلي بصيغة موجزة من بياني، وسيعمم النص الكامل في القاعة.

ما زلنا نشهد خلال الأسابيع الأخيرة – مع الشعور بالقلق البالغ – المعاناة الإنسانية العميقة الناجمة عن العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة. فمنذ ٨ أيلول/سبتمبر، قتل ما يزيد على ٦٠٠ فلسطيني وجرح ما يزيد على ٠٠٠ ٤ منهم. ودمرت المنازل والهياكل الأساسية الرئيسية، واستهدفت المستشفيات، في حين شرّد ما يربو على ٠٠٠ ١٠٠ شخص. ومن بين أمور أخرى اهتز الضمير العالمي لصور قتل أربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين ٩ إلى ١٢ عاما على شاطئ غزة، ثم في وقت لاحق، للهجوم على الشجاعية.

تدين تركيا بشدة الهجمات اللاإنسانية التي تشن على سكان غزة. فهي أكثر من كونها مثيرة للقلق، وينبغي إدانتها من قبل المجتمع الدولي بأسره. واليوم، أعلنت تركيا ثلاثة أيام للحداد الوطني، تضامنا من جانبها مع الشعب الفلسطيني.

وتمثّل العملية الإسرائيلية الجارية في الأراضي الفلسطينية انتهاكا للقانون الدولي. وفي الواقع، فهي تشكّل عقابا جماعيا للشعب الفلسطيني الذي يكافح من أجل البقاء تحت نير الاحتلال. ونطالب إسرائيل مرة أخرى بوقف عملياتها في غزة فورا.

يجب أن تتوقف كل أشكال العنف. وعلى الأطراف الشروع على وجه السرعة في مفاوضات من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. والسلطات التركية على اتصال مستمر بالقادة الفلسطينيين والإقليميين والجهات المعنية الأخرى لمناقشة الحلول الممكنة لبلوغ تلك الغاية.

ينبغي أن يستجيب العالم أشد ما تكون الاستجابة للمأساة الإنسانية التي تتكشف أمام ناظريه في قطاع غزة. ينبغي أن يتحمل المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، مسؤوليته باتخاذ التدابير اللازمة لوقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني بدون إبطاء وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية إلى المنطقة.

ينبغي أن يكون تخفيف حدة هذه الاحتياجات الإنسانية الشديدة هو شغلنا الشاغل الآن. لقد سارعت تركيا فعلاً بتقديم معونتها الإنسانية إلى غزة. وفي هذا الصدد، تقوم الوكالة التركية للتعاون والتنسيق، والرئاسة التركية لإدارة الكوارث وحالات الطوارئ والهلال الأحمر التركي بعمليات إنسانية على الصعيد الثنائي، وكذلك بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وبالطبع فإن إحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا باتخاذ خطوات قابلة للتطبيق من أجل تسوية القضية الفلسطينية. مافتئت تركيا تدعم كل الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يقوم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقرارات ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الرئيس عباس الداعي إلى صيغة دولية مناسبة تلبي احتياجات الحماية للمدنيين الفلسطينيين.

لا يزال النظام السوري يقمع الشعب السوري بوحشية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، مستغلاً عدم اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات فعالة ضده. يجب إيقاف تلك الانتهاكات ومساءلة مرتكبيها. لم يكتمل بعد التخلص من برنامج سوريا للأسلحة الكيميائية. إن تنفيذ العمليات الإنسانية عبر الحدود

وعبر خطوط المواجهة بصورة فعالة ومتواصلة أمر ضروري للاستجابة للاحتياجات الأكثر إلحاحا في سوريا.

وللأسف، ما انفك النظام ينتهك أيضاً أحكام القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وأدت تلك الانتهاكات إلى اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). ويحدونا الأمل في ألا يكون مصيره مصير سابقه، القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وبدأت تركيا بالفعل التعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤).

ولا تزال التسوية السياسية هي الأولوية للتوصل إلى نهاية سلمية للصراع السوري. وفي هذا الصدد، ترحب تركيا بتعيين السيد ستافان دي ميستورا ممثلاً خاصاً للأمين العام للجمهورية العربية السورية، وتأمل أن ينعش تعيينه أخيراً الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية على أساس بيان جنيف (S/2012/523)، المرفق).

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو إسرائيل مرة أخرى إلى إنهاء عدوانها على غزة والعودة إلى طاولة المفاوضات برغبة حقيقية في تتويج عملية البحث عن السلام التي امتدت عقودا طويلة. كما كنا دائما في الماضي، سنظل نتضامن مع الشعب الفلسطيني في هذه الأيام البالغة الصعوبة التي يكابدها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم عن الحالة في فلسطين.

الأحداث التي نناقشها في هذه القاعة مأساوية. ينص الميثاق الذي قامت عليه هذه المنظمة على أن شعوب الأمم المتحدة قد آلت على أنفسها أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الإنسانية أحزانا يعجز عنها الوصف. ويقول الميثاق، الذي اقتبست منه الكثير من البيانات الشديدة البلاغة، إن المنظمة تقوم على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. ومع ذلك، فإن هذه الجلسة والمحنة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني دليل واضح على أن النظام الدولي لا يمكن أن يوفر الحماية للفلسطينيين من المعاناة الرهيبة الناتجة عن العدوان الإسرائيلي.

هذه الجلسة، وهذا المجلس ومأساة فلسطين دليل واضح على أن هذا المبدأ – المساواة في السيادة بين جميع أعضائها – لا يتجسد حقيقة. ما يقوله الميثاق لا ينطبق على الواقع. الأعضاء في هذه المنظمة ليسوا متساوين. لن أتكلم عن بلدي، فهو عضو واحد من بين ١٩٣ عضوا، ولكني سأشير إلى البيان الذي أدلي به بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، حيث يطلب ١٢٠ بلدا أن يوقف المجلس غزو غزة وأن يضع حدا للهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني. وقد ألقيت العديد من البيانات باسم مجموعة ٧٧ والصين، التي تضم أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في المنظمة، وهي تدعو إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

نحن لسنا متساوين، كما يذكر الميثاق، لأن دولة واحدة فقط من الأعضاء الخمسة الذين يحظون بحق النقض يمكن أن تشل أي مبادرة للعمل. عضو واحد فقط يملك من السلطة أكثر مما يملكه ثلثا أعضاء الأمم المتحدة. ذلك العضو الدائم الذي يملك حق النقض، ويبرر تلك الجرائم بمبدأ ”حق الدفاع عن النفس“، متواطئ بفعله وبتقاعسه في تلك الفظائع. وبطبيعة الحال، أشير هنا إلى الولايات المتحدة، الدولة العضو نفسها التي حالت دون الاعتراف بفلسطين عضوا كامل العضوية في المنظمة.

ومع ذلك، فإنني لا أعتقد أن هذه الاعتبارات، التي تناقش في الممرات الرمادية للدبلوماسية الدولية، قد دارت بخلد أي واحد من الأعضاء الثمانية في أسرة أبو جراد عندما أصابت

قذيفة إسرائيلية مترلهم في شمال قطاع غزة في ١٤ تموز/يوليه، وأودت بحياتهم جميعاً، ومن بينهم خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٣، و ١٢ سنة، و ٣ سنوات و ٦ أشهر.

ولئن كنا لن ننسى أبدا الفظائع التي ارتكبها النازيون بحق الشعب اليهودي، فلا يمكننا أيضاً أن نظل صامتين في وجه هذه الأحداث المأساوية. ويبدو أنه في هذه القصة يستخدم جالوت الطائرات الهجومية ومنصات إطلاق القذائف، في حين يرتدي داؤود الشال.

في هذا السياق، أود أن أكرس الدقائق الأربع المخصصة لي للكلام عن الشعب الفلسطيني، وعن المجلس. وأعتذر من أعماق قلبي إلى أفراد الشعب الفلسطيني كبشر، من خلال ممثلهم، إذ إن قدرتنا على الوصول معهم محدودة. أود أن أعتذر عن أكثر من ٦٠٠ فلسطيني – من الرجال والنساء والمسنين والبنات والأولاد – فقدوا أرواحهم في الأيام القليلة الماضية. لقد فشل المجتمع الدولي، الذي نحن جزء منه. إننا نخذلهم.

أود أن أعتذر عن أكثر من ٣ آلاف وخمسمائة فلسطيني من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال الذين جرحوا وربما أصيبوا بإعاقات دائمة نتيجة للعدوان الإسرائيلي. فالمجتمع الدولي يخذل هؤلاء.

وأعتذر عن تدمير ما يقرب من ١٠٠ من المدارس و ١٨ من المرافق الطبية بفعل الاعتداء الإسرائيلي. فالمجتمع الدولي يخذلهم.

وأعتذر لـ ٧٢ ألف طفل سيحتاجون إلى تقديم المشورة النفسية المتخصصة بعد هذه الهجمات المروعة. فالمجتمع الدولي يخذلهم.

وأود أن أعتذر عن ١ ٥٠٠ بيت دمرتها القوة المحتلة كليا أو جزئيا. فالمجتمع الدولي يخذلهم.

أود أن أعتذر لـ ٦ آلاف فلسطيني تحتجزهم القوة المحتلة. فالمجتمع الدولي يخذلهم.

وأود أن أعتذر عن المستوطنات غير القانونية. وأود أن أعتذر عن الجدار اللاإنساني الذي يجري بناؤه بهدف عزلهم. والمجتمع الدولي يخذلهم.

وأود الآن أن أخاطب المجلس – بأعضائه الخمسة عشر، ومن بينهم خمسة أعضاء يتمتعون بامتياز يجعلنا غير متساوين، ألا وهو حق النقض – ولكن فوق كل ذلك أخاطب حكومة الولايات المتحدة. نعلم جيدا أن ما يشهده العالم هو نتيجة الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وغير الشرعي للأراضي الفلسطينية. لقد فقدنا البراءة. ونعلم أن الكثير من الجهود الدبلوماسية المبذولة لا تتيح إلا المزيد من الوقت لتمكين إسرائيل من متابعة تحقيق أهدافها العسكرية.

يملك المجلس القدرة على وقف ذلك. لكنه لا يفرض جزاءات على إسرائيل. ولن تُتخذ قرارات من أجل وقف الأعمال الوحشية. وكما قال الرئيس إيفو موراليس، يجب أن نضع حداً لتلك الإبادة الجماعية وأن نقاضي المسؤولين عنها. تطلب بوليفيا بأقوى العبارات أن يضع المجلس حداً للعدوان العسكري الإسرائيلي على الفلسطينيين.

ونهيب بهم تحمل مسؤولياتهم ووضع حد لبناء الجدار. ونطالب بأن يتم وضع حد لبناء المستوطنات غير القانونية. ونطالب بالإفراج عن السجناء الفلسطينيين. ونطالب بالامتثال لاتفاقيات جنيف، واتفاقيات حقوق الإنسان، ونظام روما الأساسي. وندعو إلى فرض نظام الجزاءات على إسرائيل. ونود وضع حد للعدوان والاحتلال. ويجب أن يكون للفلسطينيين دولة حرة ومستقلة وذات سيادة.

وسوف أختتم هذا البيان بالإشارة إلى عبارات السيد نلسون مانديلا، الذي لم يكتف بأنصاف الحلول ولكنه ناضل

من أجل حرية الشعوب. فقد قال: ”إننا نعرف تماما أن حريتنا لن تكتمل بدون حرية الفلسطينيين“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تشعر الهند بالقلق العميق إزاء التصعيد الحاد للنزاع القائم بين إسرائيل وفلسطين، الأمر الذي خلف عددا كبيرا من الإصابات في صفوف المدنيين وألحق أضرارا فادحة بالممتلكات.

وعندما عقد المجلس آخر مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة في نيسان/أبريل ٢٠١٤ (انظر S/PV.7164)، انتهت المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، التي بدأت في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٣ بعد فجوة زمنية تزيد على سنتين، دون أي نتيجة. وبدلا من استئناف الحوار، نواجه اليوم الاستئناف المأساوي للنزاع.

ونحن في الهند نتابع الحالة الراهنة بقلق بالغ. وقد دعونا الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتفادي اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى زيادة تفاقم الوضع وتهدد سلام وأمن المنطقة. وتدعم الهند جميع الجهود المبذولة من أجل الوقف الفوري لإطلاق النار بين الأطراف المعنية.

ولا يزال يحدونا الأمل في أن يتم التوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار بين الجانبين، مرتبط باستئناف عملية السلام، من أجل التوصل إلى حل شامل للقضية الفلسطينية. ولا تزال الهند على اقتناع راسخ بأن الحوار لا يزال هو الخيار الوحيد الذي يمكن أن يعالج بفعالية المسائل التي تواجه المنطقة وشعوبها. ونأمل أن يبدي الطرفان الإرادة السياسية اللازمة للاتفاق على وقف إطلاق النار والعودة إلى مائدة المفاوضات.

إن ارتباط الهند بفلسطين واستمرار التزامها نحوها متجذران في تاريخنا الحديث الذي يعود إلى كفاحنا من أجل الاستقلال. ونود أيضا التأكيد مجددا على دعمنا لحل قائم على المفاوضات للقضية الإسرائيلية – الفلسطينية استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق للرباعية، مما يؤدي إلى نشأة دولة فلسطين ذات سيادة ومستقلة وقابلة للبقاء وموحدة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل.

ولطالما تمسكت الهند باستمرار بأنه من الواجب رفع الحصار المفروض على غزة، الأمر الذي يؤثر سلبا في الخدمات الأساسية، والأنشطة الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية. ونؤكد من جديد الحاجة إلى معالجة هذا الحصار ومسألة زيادة الأنشطة الاستيطانية من أجل المضي قدما بعملية السلام للتوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية في الوقت المناسب تماما. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية. وأود الإعراب عن تأييد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للبيان الذي ستدلي به جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونحن اليوم نشهد غزوا مسلحا وحشيا آخر تشنه إسرائيل على قطاع غزة، مما يشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن في الشرق الأوسط. يتسم هذا الغزو المسلح المستمر من جانب إسرائيل بالتدمير العشوائي والقتل الجماعي للمدنيين، مما يزيد من صدمة المجتمع الدولي وغضبه وإدانته.

وفي هذا الصدد، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يوضح موقفه على النحو لتالي.

أولا، يتعين على إسرائيل أن تضع حدا على الفور لما تقوم به من غزو مسلح على قطاع غزة، على نحو ما طالب به المجتمع الدولي. فالشرق الأوسط، بالإضافة إلى شبه الجزيرة الكورية، هو إحدى أكبر البؤر الساخنة في العالم. والمسألة الأساسية في الشرق الأوسط هي قضية فلسطين. أما إسرائيل، منذ اليوم الأول لنشأتها، في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد كانت بلدا له تاريخ من العدوان الدموي والاستفزازات ضد الفلسطينيين والدول العربية. وينبغي عدم التسامح بشأن ما تقوم به إسرائيل من غزو مسلح، ولا يمكن تبريره لأي سبب من الأسباب. وكلما زادت إسرائيل من توسيع غزوها المسلح، بالاستناد إلى حجج مثيرة للسخرية، كما رأينا هذا الصباح، ازدادت إسرائيل كشفا عن وجهها الحقيقي بكونها معتدية وتشكل مصدر خطر وتوتر في المنطقة، وبالتالي فإنها تستدعي توجيه قدر أكبر من الإدانة من جانب المجتمع الدولي.

ثانيا، يتعين على إسرائيل أن توقف عمليات القتل الجماعي العشوائي للمدنيين، على نحو ما طالب به المجتمع الدولي. وبموجب القانون الدولي، يعتبر قتل المدنيين على نطاق واسع جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب.

وقد أصبحت الآن عمليات القتل الجماعي العشوائي للمدنيين التي تقوم بها إسرائيل أكثر وحشية من أي وقت مضى، حيث إنها تستهدف حتى الأطفال الصغار الذين يمثلون سعادة البشرية ومستقبلها.

وأصبحت عمليات القتل الجماعي العشوائي للمدنيين التي يقوم بها الجنود الإسرائيليون أكثر وحشية نتيجة استهدافها للمستشفيات المدنية. ولا ينبغي التسامح بشأن جميع عمليات القتل التي تستهدف المدنيين العزل، وتدين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إسرائيل بأقوى العبارات.

ثالثا، ينبغي أن يؤدي مجلس الأمن مهمته المتمثلة في كفالة السلام والأمن الدوليين، على النحو المطلوب من جانب المجتمع الدولي. والمجلس ليس أداة سياسية يستخدمها بلد واحد محدد لتلبية احتياجاته الأنانية ولإساءة استعمال السلطة. وقد بلغت القضية الفلسطينية الآن مرحلة حرجة وخطيرة للغاية؛ ويتعلق كل هذا مباشرة بسلوك ذلك البلد الواحد، الولايات المتحدة الأمريكية، العضو الدائم في مجلس الأمن. فالولايات المتحدة منذ البداية تؤيد إسرائيل وتدافع عنها، مما يدفعها نحو الحرب، بالحجة السخيفة التي استمعنا إليها صباح اليوم وهي حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. لا يمكن أن يكون لهذه الأنواع من الأعمال من جانب الولايات المتحدة إلا أثر مدمر على مصداقية مجلس الأمن.

و إنشاء دولة فلسطين هو حق شعبها غير القابل للتصرف. ويلقى دعم الكفاح العادل للشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، والتضامن معه، دعما من أغلبية دولية ساحقة لا يمكن لأحد أن يوقفه. ولا تزال حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة في دعمها القوي جدا للكفاح العادل لشعب فلسطين. ونحث إسرائيل على وقف جميع الأعمال العسكرية غير المشروعة وغير القانونية التي تقوم بها الآن في ذلك الجزء من العالم والاستجابة للمطالب الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة.

أود أن أركز في بياني على قضية فلسطين.

تأتي هذه المناقشة في خضم التدهور السريع للحالة في قطاع غزة. وقد شعر شعب إندونيسيا بالصدمة جراء الهجمات المروعة والعشوائية على السكان المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما في الشجاعية وخان يونس، إلى جانب العنف المماثل الجاري في الأرض الفلسطينية المحتلة في الأسابيع القليلة الماضية.

ومن المؤسف بصفة خاصة أن نرى تلك الهجمات الوحشية تتم خلال شهر رمضان، الشهر المبارك الذي وعدنا الله تعالى فيه بالرحمة والمغفرة.

وبدلا من أن يركز الفلسطينيون على طلب الرحمة والمغفرة، فالواقع أن الشعب الفلسطيني مضطر لتحمل هجوم إسرائيل الوحشي والغير الإنساني. وفي ذلك الصدد، تدين إندونيسيا بشدة عمليات القتل الإسرائيلية العشوائية واستخدامها المفرط وغير المتناسب للقوة.

وتشعر إندونيسيا بالتشجيع إزاء عبارات الأمين العام مؤخرا بشأن الهجوم الاسرائيلي على غزة، التي أكدت ”أن هذا الصراع لا يمكن حله عسكريا“. ونرحب بالتأكيد بالمبادرات التي قدمتها الأطراف المعنية والبلدان الرئيسية سعيا لتحقيق وقف إطلاق النار، وكذلك مشاركة الأمين العام من خلال سفره إلى المنطقة. وتأمل إندونيسيا أن تشجع تلك الإجراءات بقوة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات.

لا بد أن يتوقف فورا العدوان العسكري الإسرائيلي في غزة، إنها مسؤولية المجلس أن يتخذ إجراءات حاسمة لوقف العدوان. بالنسبة لإندونيسيا، فإن العدوان الإسرائيلي ما هو إلا اختبار آخر لما إذا كان مجلس الأمن سيضطلع بمسؤولياته حيال صون السلم الدولي وحماية الفئات السكانية الضعيفة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. في حال فشل المجلس مرة أخرى في اتخاذ إجراءات، لن يمثل ذلك فشلا للمنظمة فحسب، بل وهزيمة للسلام والإنسانية.

ولا تثير خسائر أرواح المدنيين على جانبي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالغ القلق فحسب، لكنها تطيل العداء والبغضاء بين المجتمعين. طالما استمر العنف، فإن احتمالات التوصل إلى سلام عادل ودائم بين إسرائيل وجيرانها ستظل بعيدة المنال. وبالرغم من تلك الحقيقة الواضحة، تمضي إسرائيل في أعمالها التي تنم عن التحدي، منغافلة عن حقيقة أن احتلالها هو السبب الجذري لاندلاع أعمال العنف. فمن الواضح أن وقف جنون العدوان الإسرائيلي ما هو إلا خطوة أولى نحو السلام. وبدون انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي تحتلها، سيواصل العالم مشاهدة أعمال العنف، لا في فلسطين فحسب بل في إسرائيل نفسها. وأكرر: فلسطين تحتلها إسرائيل. فلسطين تناضل من أجل سيادتها واستقلالها. وقمع هذا النضال المشروع لا يعد دفاعا عن النفس، بل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

وأود أن أكرر أن الحاجة إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس الحل القائم على وجود الدولتين، بات الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. يقف العالم شاهدا على أن بطش القوات المسلحة الإسرائيلية لم يسفر عن شيء إلا تعزيز مثابرة الشعب الفلسطيني وإصراره. لذلك، مكررا مرة أخرى كلمات الأمين العام، هذا الصراع لا يمكن حله عسكريا. إن إقامة دولة فلسطين المستقلة والقدس الشرقية عاصمة لها وحده يمكن أن يسفر عن ما نتوق جميعا إليه ألا وهو: إحلال السلام بين إسرائيل وفلسطين.

وختاما، أود أن أعرب مرة أخرى عن دعم إندونيسيا الثابت للشعب الفلسطيني ونضاله المشروع من أجل تقرير المصير. كما أود أن أدعو مرة أخرى المجلس إلى اتخاذ إجراءات بصورة فورية وحاسمة لوقف العدوان الإسرائيلي،

وكفالة وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق لجميع الضحايا ولإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جزر المالديف.

السيد وحيد (جزر المالديف) (تكلم بالإنكليزية): بروح حزينة تغتنم جزر المالديف هذه الفرصة للتكلم عن الحالة في الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي ابتليت طوال آلاف السنين الماضية بالصراع وتواجه اليوم إحدى أحلك ساعاتها. وبالرغم من أن منطقة الشرق الأوسط تخوض صراعات كثيرة، لكن الأحوج في هذه اللحظة هي بلا شك دولة فلسطين. فبقتل أكثر من ٥٠٠ شخص على مدى الأسبوعين الماضيين، ومعظمهم من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والشيوخ، فإن التأثير السلبي على مستقبل الشعب الفلسطيني لا حد له. وسيتفاقم هذا التأثير جراء نقص الإمدادات والمعدات الطبية والتنمية الأساسية نتيجة الحصار الإسرائيلي الجائر المفروض على قطاع غزة. وسيكون ذلك التأثير انتهاكا آخر للقانون الدولي إضافة إلى الاحتلال والعدوان، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والاستخدام المفرط والعشوائي للقوة الوحشية والاستعمار القسري، والتشريد القسري والعقاب الجماعي لشعب وأمة بأكملها.

إن عدد القتلى، خلال القسط الأكبر من القرن الماضي، يتعذر احتماله، وما زال. وتكرر جزر المالديف الدعوات التي أطلقت في هذه القاعة لوقف تصعيد الأعمال القتالية في قطاع غزة، واستعادة الهدوء، واستعادة اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والإنهاء الفوري وغير المشروط للحصار الإسرائيلي. وعلاوة على ذلك، فإن جزر المالديف تدعو إلى تقديم المزيد من المساعدات إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي أطلقت نداء طوارئ طلبا للمساعدات، وتأوي الوكالة حاليا أكثر من ٨٤ ٠٠٠ مشرد مع احتمال زيادة هذا العدد قريبا ليتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ شخص.

لن يتحقق إحلال السلام في الشرق الأوسط ما لم يتخذ مجلس الأمن قرارات جريئة لتنفيذ ولايته المتمثلة في حماية الضعفاء، كما ينص ميثاق الأمم المتحدة. إن اتخاذ المجلس لقرار يدعو إلى وقف إطلاق النار فورا، وإعادة فتح قطاع غزة على أساس اتفاق عام ٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور، وإنهاء الحصار، وكفالة الحماية للسكان المدنيين أمر طال انتظاره وتمس الحاجة إليه.

خلال شهر رمضان المبارك، كانت صلاة شعب المالديف للذين فقدوا حياتهم في هذا الصراع. ما شاب الأمور هذه المرة من التدمير الوحشي وأعمال العنف والكراهية غصة في صدر ١,٥ بليون مسلم في جميع أنحاء العالم. وتكرر جزر المالديف دعمها الدائم للحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في الحرية والعدالة والكرامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة مورش سميث (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): سيتاح بياننا الكامل على خدمات ترشيد استخدام الورق.

إن التطورات الجارية في الشرق الأوسط منذ اجتماعنا الأخير (انظر S/PV.7164) مدعاة للقلق العميق. للمرة الرابعة في السنوات السبع التي تولت فيها حماس السيطرة على قطاع غزة، اندلعت أعمال العنف وتسببت في خسائر فادحة بين المدنيين.

وتظهر أعمال العنف، التي اندلعت بعد تعليق المبادرة التي تقودها الولايات المتحدة للتفاوض على اتفاق الوضع النهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أن الوضع الراهن غير قابل للاستدامة. والتوصل إلى اتفاق الوضع النهائي

كان سيلغي الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ويمنح الشعب الفلسطيني دولة ذات سيادة ويفتح الطريق أمام اعتراف واسع النطاق بإسرائيل كما وعدت مبادرة السلام العربية. الاتفاق كان سيضع الأساس لتعزيز السلام. بدلا من ذلك، تحرض أعمال العنف واسعة النطاق الآن على الكراهية غير المحدودة، وتتسبب في معاناة مدمرة للمدنيين.

وتدين النرويج الهجمات الصاروخية ضد المدنيين الإسرائيليين. إسرائيل لها الحق في الدفاع عن مواطنيها. لكن عليها التزاما باحترام ما يتطلبه القانون الإنساني، التزام تشترك فيه جميع الفصائل الفلسطينية المقاتلة. وكون إسرائيل الطرف الأقوى وتضطلع بعمليات داخل المناطق المكتظة بالسكان يضيف إلى مسؤوليتها. ونحيط علما بقبول إسرائيل لمبادرة وقف إطلاق النار التي اقترحتها مصر قبل أسبوع. وتدين النرويج فقد أرواح أكثر من ٦٠٠ من المدنيين، من بينهم العديد من النساء والأطفال. بلغ مستوى معاناة المدنيين غير المقبول حدا كبيرا. لا بد من إجراء تحقيق سريع ودقيق في وقوع خسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك قتل أربعة أطفال على الشاطئ في قطاع غزة والعملية العسكرية في الشجاعية.

وتشكل المواجهة العسكرية الجارية تهديدا للسلام والاستقرار الدوليين.

وإلى جانب البيانات الصحفية الأخيرة، يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات أكثر حزما من أجل كفالة احترام القانون الإنساني الدولي.

دعت النرويج مرارا إلى الوقف الفوري وغير المشروط للأعمال العدائية وإلى وقف دائم وطويل الأجل لإطلاق النار. لا بد من وضع حد لإراقة الدماء والمعاناة. غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب أيضا معالجة الأسباب المعقدة الكامنة وراء الصراع.

أولا، تدعو النرويج إلى اتخاذ إجراءات دولية منسقة من جانب جميع أصدقاء إسرائيل وفلسطين دعما للمبادرة المصرية وإلى القيادة من أجل التوسط في التوصل إلى وقف فوري وغير مشروط للأعمال القتالية.

ثانيا، تدعو النرويج إلى معالجة الحالة الإنسانية المزرية في غزة. وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والتفاهم الذي تم التوصل إليه من أجل الهدنة التي أنهت المواجهات في عام ٢٠١٢، فإننا نرى أن التحديات الماثلة أمامنا واضحة. ثمة حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية والطبية وإلى إعادة بناء المنازل الخاصة والهياكل الأساسية. وثمة حاجة إلى جعل الترتيبات الأمنية في غزة متماشية مع بقية فلسطين.

لا يمكن أن يستمر أهل غزة في العيش تحت الحصار والاعتماد على المساعدات من المجتمع الدولي. يجب إعادة فتح المعابر الحدودية، ولا بد من تيسير وصول وتنقل الأشخاص والبضائع. إن العامل الأساسي لتحقيق هذا، في الأجل القصير، هو إعادة توحيد فلسطين تحت سلطة واحدة مدمجة يجري إصلاحها، برئاسة الرئيس عباس، كما اتفقت الفصائل الفلسطينية.

إن النرويج، بوصفها رئيسة مجموعة المانحين ولجنة الاتصال المخصصة وفي شراكة مع رئاسة الاتحاد الأوروبي، ستتخذ مبادرة تدعو إلى عقد مؤتمر للمانحين الدوليين من أجل فلسطين في أوسلو بمجرد إعلان وقف إطلاق النار. سيتناول المؤتمر التحديات الآنية ويدعو إلى تقديم تبرعات للمساعدة الدولية. وعلى هامش أعمال الجمعية العامة، سترأس النرويج اجتماعا عاديا للجنة الاتصال المخصصة، يستضيفه الأمين العام، لتنسيق المساعدات الخارجية لبناء المؤسسات الفلسطينية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ثالثا، تناشد النرويج مجلس الأمن أن يطلب إلى الطرفين العودة إلى العملية السياسية الرامية إلى حل المسائل المعلقة

لتراعهما بالوسائل السلمية، وفقا لقرارات مجلس الأمن، والالتزامات والاتفاقات السابقة بين الطرفين دون أمل في المستقبل، وحرية العيش حياة كريمة، واحترام الحقوق والمعايير الدولية، لن يكون هناك سلام دائم لأي من السكان المدنيين. دون السلام الدائم والاحترام المتبادل والاعتراف واسع النطاق بالشعبين وحقوقهما، لن يكون هناك أمن وسلام.

وينبغي ألا ننسى الأزمات الأخرى في المنطقة.

لا تزال الحالة في سوريا خطيرة للغاية، على الرغم من اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) في الأسبوع الماضي. ولا تزال النرويج ثابتة في إدانتها للتجاهل الصارخ لمعاناة السكان المدنيين وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الذي تبديه قوات الحكومة السورية، والأطراف الأخرى في الحرب الأهلية المأساوية. إن الفظائع التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام واستيلائه على رقعة كبيرة من الأراضي في شمال شرق سوريا وفي شمال غرب ووسط العراق لا تهدد العراق وسوريا فحسب، بل المنطقة برمتها.

تعاني الموارد والقدرات العالمية من أجل الاستجابات الإنسانية ضغطا شديدا. وتدعو النرويج الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية لتلك التطورات والاتفاق على إجراءات متضافرة من أجل استعادة الاستقرار والهدوء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): شهدنا على مدى الأيام الماضية فظائع ووحشية العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة. ولا يمكن قراءة هذا الفصل من الاعتداءات الإسرائيلية إلا في سلسلة فصول الاحتلال والعدوان والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة من قتل المدنين الأبرياء وارتكاب المجازر، وأبرزها مجزرة الشجاعية، التي كان أكثر ضحاياها من الأطفال. إننا ندين في هذا الصدد جميع أعمال العدوان التي ترتكبها إسرائيل، لما يمثله ذلك من انتهاك صارخ للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

لا يمكن اعتبار العدوان الإسرائيلي على غزة دفاعا عن الشعب الإسرائيلي. كيف يكون قتل مئات المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ دفاعا عن أي شعب؟ لعلنا لن نضيف جديدا بالتأكيد عندما نقول إن الأمن لا يمكن تحقيقه عن طريق استخدام القوة العسكرية ولا باستهداف المدنيين الأبرياء، كما تفعل إسرائيل اليوم. إن هذه الاعتداءات سوف تدفع الجميع إلى المواجهة بشتى الوسائل، وبالتالي ستقوض كل جهد يبذل للتوصل إلى السلام في هذه المنطقة، كما أنه لن يحقق الأمن المنشود.

إن من يعتبر أن الهجوم الإسرائيلي على غزة هو قصاص عادل لجريمة قتل المستوطنين الثلاثة يفتقر إلى أي أساس قانوني أو تبرير منطقي، حيث كان من الأجدى أن تقوم السلطات الإسرائيلية بإجراء تحقيق قانوني مستقل للوصول إلى المسؤولين عن هذه الجريمة، لكون الحادث وقع في منطقة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية. وبالمثل فإن إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، مطالبة بموجب القانون الدولي بمعاقبة المسؤولين عن جرائم المستوطنين بحق الفلسطينيين العزل. وبالتالي فإن ما يجري ضد الشعب الفلسطيني في غزة هو عمل انتقامي وعقوبة جماعية وإرهاب دولة واستخدام غير متناسب للقوة يستوجب موقفا واضحا من مجلس الأمن، خاصة وأن عدد الضحايا والمصابين يتزايد بشدة بعد اتساع نطاق الهجوم الجوي والبري والبحري على شعب غزة المحاصر. ليس ما يحدث في غزة ردا على إرهاب مزعوم، والشعب الفلسطيني

ليس مجموعة من الإرهابيين بل هو شعب صامد يصر على استعادة حقوقه التي سلبت منه بغير حق.

لقد بذل المجتمع الدولي عبر العقود الماضية، ولا يزال يبذل جهودا مضنية للوصول إلى سلام عادل ودائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما توسم خيرا في الوحدة الفلسطينية، حيث أنها تساهم في خلق البيئة المؤاتية لعملية السلام، إلا أن ما يقوم به الجانب الإسرائيلي اليوم يشكل عقبة حقيقية أمام السلام الذي ينشده المجتمع الدولي. كما أن الأوضاع الإنسانية التي يعيشها قطاع غزة والحصار الشامل والخانق الذي يعانيه أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني واستمرار الاحتلال الذي جعل من غزة سجنا كبيرا لا تتوفر فيه أدنى مقومات الحياة والإخلال باتفاق الهدنة المبرم في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، فضلا عن الإخلال باتفاق تبادل الأسرى ومنع أموال الضرائب المستحقة للفلسطينيين، يجعل إسرائيل تتحمل كذلك المسؤولية القانونية الكاملة عن سياساتها هذه.

إن دولة قطر لا تألو جهدا من أجل تحقيق السلام العادل والشامل، وسوف تستمر في تضامنها مع الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله المشروع. وانطلاقا من حرصنا على الوقف الفوري للعنف والحد من سفك الدماء، رحبنا بالجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى هدنة إنسانية ووقف إطلاق النار. وتشارك قيادة دولة قطر عن طريق اتصالات مكثفة في المساعي الدولية في هذا الخصوص. وشاركت في الاجتماع الوزاري الطارئ لجامعة الدول العربية في القاهرة، وكانت ضمن الإجماع العربي. وتتطلع إلى الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق عادل ومنصف ومنطقي لوقف إطلاق النار، واحترام القانون الدولي والقانون الإنسان الدولي وتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني وللأراضي الفلسطينية وتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة وعدم وضع أي عراقيل أمام إيصالها إلى الشعب الفلسطيني.

ولا شك أن لمجلس الأمن مسؤولية خاصة في ذلك، مما يستدعي منه اعتماد قرار يطالب إسرائيل بالوقف الفوري لإعتداءاتها ويضع حدا للعنف ويسمح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة ويؤمن حلا مستداما للكارثة الإنسانية وفتح منافذ برية وبحرية وإصلاح البنية التحتية وتسليم الرواتب المستحقة.

وفي سوريا، يواصل النظام السوري حملته العسكرية ضد شعبه بسلسلة الهجمات التي تستهدف المدنيين. حيث أشار تقرير الأمين العام (S/2014/427) إلى تكثيف استخدام البراميل المتفجرة من قبل قوات النظام ضد المدنيين، ويواصل حصاره للعديد من المناطق، وسياسة التجويع ومنع وصول المستلزمات الطبية. كل هذه الجرائم تستدعي إحالة الوضع في سوريا إلى العدالة الجنائية الدولية. لقد وصلت سياسات النظام في سوريا إلى الوضع الراهن وساهم في ذلك تقاعس المجتمع الدولي في الاستجابة لتطلعات الشعب السوري في الوقت المناسب.

أخيرا، إن اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) لهو دلالة واضحة على أن النظام السوري قد فشل في حماية شعبه وكان عقبة أمام إيصال المساعدات الإنسانية الضرورية، مما يؤكد عدم التزامه بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، وبالتالي ينبغي أن يشكل دافعا حقيقا للمجتمع الدولي للسعي الحثيث لوضع حد لهذه الأزمة التي ستستمر في التفاقم ما لم يتم إيجاد حل لها يضمن تطلعات الشعب السوري ومحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين المبعوث الخاص الجديد للأمين العام في سوريا، السيد ستيفان دي ميستورا، ونائبه السيد رمزي عز الدين رمزي، ونتطلع إلى أن تساهم جهودهما في إعطاء زخم للوصول إلى الحل المنشود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد أحمد (الجمهورية العربية السورية): لقد بلغت مسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وما نتج عنها من تداعيات على مجمل أمن واستقرار المنطقة مراحل خطيرة جدا في ظل التغاضي الدولي المتعمد عن إلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة، ووضع حد لانتهاكاتها الجسيمة للمواثيق الدولية وفي مقدمتها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، ووقف تماديها غير المسبوق في سياسة الاستيطان والتهجير تحت وطأة القتل والمجازر والعدوان المتكرر. إن ما يحدث اليوم في غزة من قصف عشوائي وقتل للمدنيين من دون هوادة، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن، ليس إلا فصلا جديدا من فصول العدوان الإسرائيلي على أبناء الشعب الفلسطيني. نؤكد هنا أن إسرائيل ما كان بوسعها أن تستمر في تماديها في هذه السياسات العدوانية لولا دعم وحماية بعض الدول المعروفة، واستمرارها في تقديم الذرائع لإسرائيل، مما يجعل هذه الدول شريكة في تلك السياسات، ويحملها المسؤولية القانونية عن تبعاتها.

إن الجمهورية العربية السورية تدين المجازر والجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني الشقيق في غزة، وتدين الصمت الدولي على هذه الجرائم المستمرة، وتطالب مجلس الأمن بالزام إسرائيل بوقف عدوانها الوحشي الذي يهدد السلم والأمن في المنطقة.

هناك من أدعى في هذه القاعة حرصه على حقوق الشعب السوري، إلا أنه سرعان ما انكشف نفاقه وزيف ادعائه عندما لم يتطرق، ولو بكلمة واحدة إلى مسألة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل؛ وكأن استعادة الجولان ليست من حقوق الشعب السوري، وكأن الجولان ليست أرضا سورية محتلة يصدر بشأنها سنويا العديد من القرارات التي تطالب إسرائيل بالانسحاب منها حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧. أين حديث تلك الوفود عن قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عندما يتعلق الأمر بحملات الاستيطان الإسرائيلية ومعاناة المواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال في الجولان منذ ما يناهز نصف قرن؟ إنهم يتعرضون لأبشع سياسات القمع والتمييز العنصري والاعتقال والتعذيب ويحرمون من مواردهم الطبيعية، بما في ذلك النفط والغاز والمياه.

إن الدعم الذي تقدمه إسرائيل للمجموعات الإرهابية، بما في ذلك أولئك المرتبطين بتنظيم القاعدة في منطقة فصل القوات في الجولان السوري المحتل، يشكل انتهاكا فاضحا لاتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤ ولولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فضل الاشتباك وللقانون الدولي ولقرارات هذا المجلس؛ ويعرض حياة قوات الأمم المتحدة العاملة هناك للخطر، ويساهم في تقويض عملها، كما حصل عندما تم اختطاف حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فضل الاشتباك، أو إطلاق النار عليهم واستهداف مواقعهم من قبل تلك المجموعات الإرهابية المدعومة من إسرائيل. ونشير هنا إلى أن تقرير الأمين العام الأخير عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك الوارد في الوثيقة (S/2014/401) أكد قيام إسرائيل بنقل أفراد الجماعات الإرهابية إلى المشافي الإسرائيلية عبر الخط الفاصل لمعالجتهم وإعادتهم إلى منطقة الفصل لكي يتابعوا أنشطتهم الإرهابية، وكذلك التواصل معهم وتسليمهم صناديق مغلقة، الأمر الذي يشكل انتهاكا سافرا لاتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤ ولقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي.

في ظل الصمت الدولي الغريب إزاء تلك الممارسات الإسرائيلية، وصل الأمر بإسرائيل إلى حد القيام بعدوان على الأراضي السورية واستهداف مناطق مدنية أكثر من مرة خلال الفترة القليلة الماضية. وقد وصف تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فضل الاشتباك الذي أشرت إليه آنفا الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية بتاريخ

١٨ و ١٩ آذار/مارس الماضي بأنها أخطر الانتهاكات التي ارتُكبت منذ إبرام اتفاق فض الاشتباك عام ١٩٧٤. ونحن نؤكد هنا بأن استمرار إسرائيل في هذه الأعمال العدوانية قد زاد التوتر في المنطقة إلى مستويات غير مسبوقة، مستويات تنذر بعواقب واسعة النطاق لن تقتصر آثارها على المنطقة فحسب، لذلك نطالب الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بتحمل مسؤوليتها بموجب الميثاق إزاء إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف سياساته الهمجية وعدوانه المستمر، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) المتعلق بالجولان السوري المحتل، وكذلك إلزام إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل، إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

في الختام، نكرر رفضنا لمحاولات بعض الوفود الساعية إلى قتل جوهر البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“ المخصص أساسا لمناقشة سُبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بمن فيها الجولان السوري. وهذا البند ليس مخصصا للحديث بطريقة مضللة عن الوضع الداخلي في هذه الدولة أو تلك. وكي لا نكون جزءا من هذه المحاولات المستهجنة، فإني لن أرد عليهم، في إطار هذا البند. يتعين على وفود تلك الدول التي تنتهك أحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي من خلال دعمها وإيوائها وتسليحها وتدريبها للإرهابيين والمرتزقة، وتسهيلها تسللهم إلى الداخل السوري عبر الحدود مع الدول المجاورة، ونشرها التطرف والتخريب والإرهاب في بلادي، سوريا، وفي المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يهنئكم على توليكم الرئاسة خلال شهر تموز/يوليه.

إن الاجتياح الإسرائيلي الراهن والمستمر لغزة اتهام جماعي للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص. إن التاريخ سيحكم حقا على الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن بقسوة نتيجة فشلهما في الاضطلاع بمسؤولياتهم التاريخية عن صون السلم والأمن الدوليين.

لقد دانت جنوب أفريقيا العنف الصادر من جميع الأطراف في الصراع الحالي. وما برحنا ندعو إلى وقف الأعمال القتالية فورا، ووقف اطلاق القذائف الصاروخية والأعمال العسكرية الإسرائيلية غير المتناسبة. ومهما يكن من أمر، لا يمكن تبرير الانتهاك الصارخ للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يقبض متلبسا باستخدام ازدواج المعايير، مثل الدعوة إلى المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي التي ترتكب في بعض الأماكن، بما في ذلك الدعوات إلى إحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية، في حين لا يقوم بذلك حينما ترتكب إسرائيل الأعمال نفسها. وأوضح أوجه ضعف المنظمة خلال ٧٠ عاما لوجودها لا يزال يتمثل في الطريقة التي تتعامل بها مع القضية الإسرائيلية – الفلسطينية.

إن الأيام القليلة الماضية منذ بدء التراع وبداية الغزو البري الإسرائيلي فيما بعد لقطاع غزة لم تشهد أو ينجم عنها اتخاذ أي إجراء عملي من جانب مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين.

وسمعنا إدانات ممن تكلموا قبلنا ومن بعض أعضاء المجلس، ولكن السؤال الأكبر الذي يطرحه علينا، ولا سيما على مجلس الأمن، الشعب والأطفال والنساء والمسنون في فلسطين هو: ما هو العمل الذي تقومون به حيال محنتنا والإهانة التي لا نزال نعاني منها على إيدي المحتلين وقتل الأطفال والأمهات والأجداد؟

ويعلم الإسرائيليون من التجربة خلال الأعوام انهم لن يعانوا أي عواقب جراء أعمالهم التي ترتكب انتهاكا لجميع الأحكام المعروفة للقانون الدولي. ما هو الطرف الأقوى في النزاع ومن ينبغي أن يتحمل الدرجة الأكبر من المسؤولية والمساءلة. والواقع هو أن المقصود بالأزمة بأسرها صرف الانتباه عن المسائل الحقيقة التي يواجهها يوميا الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تقرير المصير والحرية.

وينبغي أن نتذكر انه في صميم المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية يكمن احتلال إسرائيل الدائم والكفاح الفلسطيني من أجل تقرير المصير وتحقيق المساواة والحرية والعدالة. ويتعين معالجة السبب الجذري للنزاع وهو تحديدا، الحل القائم على وجود دولتين، الذي يتألف من إنشاء الدولة الفلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، التي تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

كما ندعو إلى القبول الفوري لدولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة مع جميع الحقوق والامتيازات. والعجز عن اتخاذ إجراء من جانب المجلس بشأن الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة غير مبرر ولن يخدم سوى منح الإسرائيليين ميزة غير مستحقة على حساب الفلسطينيين.

ولا بد من التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار الآن، لوقف الخراب الذي يحصل حاليا في الوقت الذي نناقش فيه المسألة. وعلى الأطراف العودة إلى المفاوضات، إذ لا يمكن إيجاد حل عسكري للنزاع.

لقد رحبت جنوب أفريقيا بتشكيل الفلسطينيين حكومة للوحدة الوطنية. وأعلنت حكومة جنوب أفريقيا تقديم ١٠ ملايين راند في شكل معونة إنسانية لغزة لمواجهة المحنة الحالية للفلسطينيين الناجمة من العملية البرية العسكرية

ويواصل شعب جنوب أفريقيا وحكومتها دعم القضية الفلسطينية والإسهام في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي دائم ومستدام للأزمة.

ولا تزال تلهمنا كلمات رئيسنا السابق الراحل نيلسون مانديلا، الذي قال، ”نحن نعلم جيدا أن حريتنا لن تكتمل بدون حرية الفلسطينيين“.

وأعلنت حكومة جنوب أفريقيا اليوم انها تعتزم إيفاد فريق إلى إسرائيل وفلسطين للإعراب عن قلقنا المتزايد حيال تصعيد أعمال العنف هناك. كما أن الرئيس زوما سيدعو الرئيس عباس للقيام بزيارة عمل إلى جنوب أفريقيا.

وفي الختام، نناشد المجلس أن يتحمل مسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وان يعتمد مشروع قرار سيوجه رسالة لا لبس فيها وقوية مفادها انه يتعين وقف القتل العشوائي والتعسفي للمدنيين وانه ستكون هناك مساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي بجميع جوانبه.

ولا يملك مجلس الأمن ترف الإصابة بالشلل الدائم والعجز فيما يتعلق بهذه المسألة. ولا يمكن استدامة الوضع الراهن وسيبقى إلى الأبد أثرا لا يمحى فيما يتلق بأهداف المنظمة وأغراضها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في هذه الجلسة الهامة التي يعقدها المجلس.

وأود أن ابدأ بياني بالإعراب عن تعاطف الحركة مع الشعب الفلسطيني وقيادته ومواساتها في الخسارة المأساوية للأرواح والدمار اللذين عانيا منها في الفترة الأخيرة من جراء القصف العشوائي والوحشي والغارات الجوية، التي أعقبها

غزو بري واسع النطاق لقطاع غزة من جانب القوات المحتلة الإسرائيلية. ومن الواضح أن الهجمات والغزو تشكل عمليات انتقامية متعمدة وعقابا جماعيا لجميع السكان الفلسطينيين، في انتهاك جسيم للقانون الدولي.

والحق أحدث عدوان عسكري إسرائيلي على السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة خسائر كبيرة بين المدنيين، لا سيما في قطاع غزة، حيث قتل أكثر من ٦٠٠ فلسطيني – معظمهم نساء وأطفال ومسنون – وأصيب الألاف، ومنهم المئات بجراح حرجة، على يد القوات المحتلة الإسرائيلية.

والأمر المأساوي على وجه الخصوص أن النساء والأطفال يشكلون أغلبية ضحايا الضربات العسكرية العشوائية والفتاكة. وفي ذلك الصدد، ووفقا لتقديرات هيئات الأمم المتحدة والوكالات المستقلة الموجودة على أرض الواقع، كان ثلاثة أرباع الضحايا من المدنيين. وحددت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) أن أكثر من ربع القتلى من الأطفال.

وعلاوة على ذلك، سبب القصف الإسرائيل العشوائي، بالترادف مع الغزو البري، للمناطق المكتظة بالسكان المدنيين دمارا واسع النطاق وتخريبا لممتلكات المدنيين والبنية التحتية المدنية ودمر وعطل جميع جوانب الحياة في غزة، التي تعاني بالفعل ولفترة طويلة في ظل الحصار الإسرائيلي غير الشرعي والخانق. وسبب الهجوم العسكري الإسرائيلي، وهو غير مبرر باي ذريعة، واستمرار أعمال العنف والاستفزاز والتحريض ضد الشعب الفلسطيني صدمة واسعة النطاق والخوف والأسى فيما بين جميع السكان المدنيين ويجب إدانة هذا الهجوم.

وفي ضوء الحالة الإنسانية الخطيرة، لا سيما في قطاع غزة، ترى حركة عدم الانحياز أن هناك ضرورة ملحة لمساعدة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك بتقديم المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ لتلبية احتياجات المدنيين الفلسطينيين.

وبالتالي تناشد حركة عدم الانحياز المجتمع الدولي تقديم المساعدات في حالات الطوارئ للتخفيف من المعاناة الشديدة الناجمة من التدهور المؤسف للحالة على أرض الواقع وزعزعة استقرارها. وفي ذلك الصدد، تدعو الحركة إلى تقديم دعم إضافي عاجل إلى الأونروا لتوفير الغذاء الضروري وغيره من المعونة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين والمدنيين المشردين الآخرين في غزة.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية، ومن بينها دعوة المجلس في ١٢ تموز/يوليه إلى وقف إطلاق النار ودعوة حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الاسلامي وجامعة الدول العربية، فان إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، واصلت بتحد عدوانها العسكري وغزوها البري للسكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها، في مخالفة جسيمة للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة.

ويشكل التعنت من جانب الدولة القائمة بالاحتلال استمرارا لممارستها للتجاهل الصارخ لمطالب المجتمع الدولي بإنهاء احتلالها ووقف سياساتها وممارساتها غير القانونية التي أدت، خلال العقود الستة الماضية، إلى زعزعة استقرار السلام والأمن الاقليميين والدوليين وراحت ضحية لها أرواح الملايين من السكان الفلسطينيين وأرضهم وكرامتهم ورفاههم.

إن الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل خلال الأسبوعين الماضيين تضيف إلى قائمة طويلة للانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها ذلك النظام خلال العقود الستة الماضية. وتشمل تلك الفظائع، على سبيل المثال لا الحصر، الاحتلال والعدوان والعقاب الجماعي والإعدام خارج نطاق القانون ومصادرة واستعمار الأرض الفلسطينية وبناء المستوطنات على نطاق واسع والجدار الفاصل ونقل مئات الألاف من المستوطنين

والاحتجاز التعسفي وسجن آلاف المدنيين الفلسطينيين، الذين بلغ عددهم الآن ٦ ٠٠٠ سجين، واستخدام التعذيب والاعتداءات المحظورة دوليا ضد المدنيين وهدم المنازل والتشريد القسري للمدنيين.

ويعزى استمرار المأساة والظلم في معظم الأحيان لثقافة الإفلات من العقاب التي في ظلها تواصل الدولة القائمة بالاحتلال بصورة منهجية ومتعمدة انتهاكاتها طوال الأعوام – وهو إفلات من العقاب يعززه بدون شك عجز المجتمع الدولي المتكرر، لا سيما مجلس الأمن، عن إخضاع إسرائيل للمساءلة عن جرائمها وحملها على الامتثال للقانون.

وفي البيانين الصادرين عن حركة عدم الانحياز أثناء الأزمة الأخيرة، أكدنا على الحاجة الملحة لاضطلاع المجلس بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتصرف بشكل حاسم من أجل احترام القانون الدولي وضمان المساءلة عن انتهاكه.

إن الأوضاع الهشة للغاية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تتطلب الاهتمام والتصرف بشكل عاجل من قبل مجلس الأمن لوقف الغزو الحالي لغزة، ووقف العدوان العسكري الإسرائيلي المتكرر ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، وإنهاء الحصار اللاإنساني على قطاع غزة، وضمان الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين. وعلى مجلس الأمن أن يضطلع بدور أكثر فعالية في الأزمة لمنع المزيد من زعزعة الاستقرار، ووقف تكرار دورات العنف المميتة والمدمرة، والإسهام في الجهود الرامية لتحقيق الأمن والسلام العادل والدائم.

ختاماً، أود التأكيد مجدداً على الدعم الثابت والتضامن من جانب أعضاء حركة عدم الانحياز مع الشعب الفلسطيني وجهوده الحثيثة من أجل تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية المشروعة في الحرية والعدالة والكرامة والسلام.

اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات بصفتي الوطنية رداً على الممثل الإسرائيلي الذي وجه اليوم مرة أخرى اتهاماً لا أساس له ضد بلدي. فمن قبيل المفارقات أنه في نفس اللحظة التي يلحق فيها نظامه عقاباً جماعياً وحشياً وغير تمييزي ضد السكان المدنيين العزل برمتهم، فضلاً عن سجله المنحرف الذي لا مثيل له من استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهدافه، فإنه يوجه الاتهامات ضد حكومة بلدي.

إن ملاحظات ذلك الممثل ضد حكومة بلدي عبثية وليست أكثر من ستار لإخفاء الجرائم التي يقترفها نظامه منذ عقود وتحويل الأنظار عن المجزرة التي يرتكبها في قطاع غزة حالياً. وطوال تاريخه، لم يكف ذلك النظام أبداً عن استخدام العنف والإرهاب لترويع سكان الأراضي التي يحتلها وشعوب المنطقة بهدف الإبقاء على أراضيها تحت الاحتلال. ترويع المدنيين كان دائما طريقته المفضلة لقمع الشعوب طوال تاريخه.

ولأن الاحتلال يكمن في صميم القضية الفلسطينية، فإن الشعب الفلسطيني، شأنه شأن كل الشعوب الأخرى التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي، لا بديل لديه عن مقاومة محتليه. وقد استمرت تلك المقاومة لعقود، وسوف تستمر بلا هوادة طالما استمر الاحتلال. وفي هذا الصدد، فإن محاولات إسرائيل ودعايتها مآلها إلى الفشل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيسلندا.

السيدة غونارسدوتير (أيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): فيما يتعلق بسوريا، ترحب أيسلندا باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، وذلك بهدف ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء سوريا. ونثني على الأعضاء غير الدائمين – أستراليا والأردن ولكسمبرغ – والسلام.

الذين عملوا بدأب على بناء توافق الآراء بشأن القرار الذي طال انتظاره.

غير أن تقديم المساعدة الإنسانية لا يوفر سوى إغاثة قصيرة الأمد فحسب. وهناك الكثير مما ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم به سعياً إلى حل سياسي للتراع. فالحالة لها عواقب كبيرة بالنسبة للسلام والأمن في المنطقة بالفعل، فضلاً عن تأثيرها على الأوضاع في البلدان المجاورة، وعلى بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الجولان السوري. ولا يمكن للمجلس أن يقف مكتوف الأيدي.

في سوريا، نشهد أيضاً انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان لأكثر من ثلاث سنوات حتى يومنا هذا، وخصوصاً من قبل الحكومة السورية. وما فتئنا ندين تلك الانتهاكات ونكرر دعوتنا لمجلس الأمن إلى إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

بالنسبة للتراع الإسرائيلي – الفلسطيني، أريد أن أبدأ بالإعراب عن إدانة أيسلندا لانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي يرتكبها طرفا التراع. وندين الهجمات الصاروخية العشوائية لحماس والمنظمات المسلحة الأخرى في قطاع غزة ضد أهداف مدنية في إسرائيل، مما تسبب في ترويع السكان المدنيين وأدى إلى مقتل اثنين من المدنيين حتى الآن. كما أننا ندين استخدام القوة من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية، ما أدى إلى وفاة أكثر من ٦٠٠ شخص في غزة، أغلبيتهم العظمى من المدنيين، وأصيب أكثر من ٥٠٠ ٣ شخص، فضلاً عن التدمير الواسع النطاق للمنازل والبنية التحتية المدنية الأخرى. والهجوم البري والجوي الذي تشنه قوات الدفاع الاسرائيلية يثير المخاوف بشأن احترام مبدأ التمييز والتناسب والتحوط في الهجمات بموجب القانون الإنساني الدولي.

ولأن الوضع الحالي في غزة أكبر من مأساة، فلن أسهب في الحديث عن ذلك، لأن المشكلة الأساسية ليست ما يحدث اليوم ولكنه الاحتلال. فاحتلال غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، يؤثر على كل جوانب الحياة اليومية للفلسطينيين وينتهك حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك حريتهم في التنقل وحقوق الملكية، وحقهم في التجمع وحرية التعبير والتعليم والصحة والمساواة في الوصول إلى العدالة والمحاكمة العادلة، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي هذا الصدد، دعونا نتذكر أنه في مثل هذا الشهر قبل عشر سنوات، أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها التي نصت بوضوح على ن الجدار العازل، حيث أقيم فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني بموجب القانون الدولي. مع ذلك، وخلافاً لتوصيات المحكمة، لم يتغير الكثير على أرض الواقع. ما زال الجدار يعرقل حركة الفلسطينيين ويؤثر بشدة على فرص كسب عيشهم. ولنتذكر أيضا أن الحصار المفروض على غزة مستمر منذ ثماني سنوات، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للسكان المدنيين.

إننا نقضي الكثير من الوقت في الأمم المتحدة في مناقشة حماية المدنيين في التراعات المسلحة، وأهمية الحوار والوساطة من أجل السلام والأمن وما إلى ذلك. وليس المقصود أن تكون تلك المفاهيم مجردة. فهي لا توجد في فراغ. وأصل الفكرة أن يجرى تطبيقها على مواقف الحياة الحقيقية. ولذلك، فإننا نثني على الأمين العام لذهابه إلى إسرائيل ودولة فلسطين في محاولة مباشرة للتوصل إلى وقف إطلاق النار. ونشجعه بشدة على مواصلة الانخراط شخصياً وعلى الاستفادة الكاملة من مساعيه الحميدة لإيجاد حل دائم للتراع.

وهذا التراع يتطلب أيضاً اهتماماً عاجلاً من مجلس الأمن. أولاً وقبل كل شيء، لا بد من الاتفاق على وقف لإطلاق النار لا يحقق إلقاء السلاح فحسب، ولكن يضع الأساس لتحقيق شيء أكثر استدامة أيضاً. ثانياً، يجب على

مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته بحزم بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين. ولا بد من بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى حل سلمي للتراع من شأنه أن يفضي إلى دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. والمعايير لذلك واضحة بما فيه الكفاية ومعروفة للجميع. ويمكن للمجلس أن يبدأ بالمطالبة باحترام قراراته العديدة بشأن التراع واحترام القانون الدولي الإنساني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الخياري (تونس): أود في البداية أن أتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة بتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أتوجه بالشكر للأمين العام، السيد بان كي – مون، على إحاطته الإعلامية.

مرة أخرى، تطلق إسرائيل العنان لكامل إمكانياتها وقدراتها العسكرية الجوية والبرية والبحرية للتنكيل بأبناء الشعب الفلسطيني الأعزل والمحاصر في قطاع غزة منذ سبع سنوات. مرة أخرى تمارس قوى الاحتلال أقصى درجات الوحشية بتنفيذ عدوانها الهمجي والغاشم على المدنيين الفلسطينيين الأبرياء في غزة، أطفالاً ونساء وشيوخاً، لتتسبب في سقوط ما يزيد على ٦٠٠ قتيل وآلاف الجرحى وأضعافا مضاعفة من المهجرين، إلى جانب الدمار الواسع للبنية التحتية الهشة في كافة أرجاء القطاع.

وأنا أتساءل، كما تساءلت وفود أخرى قبلي. كيف يمكن تفسير أن ٧٠ في المائة من ضحايا العدوان، حسب تقديرات الأمم المتحدة والأونروا، هم من المدنيين؟ كيف يمكن تبرير قتل مدنيين عزل بذريعة حماية مواطنين آخرين؟

وبأي تعلاّت يمكن تبرير استهداف الطواقم الطبية والمستشفيات والصحافيين؟

ومرة أخرى ترتكب إسرائيل مجزرة جديدة بحق الشعب الفلسطيني، تضاف إلى عشرات المجازر التي ارتكبتها على مر العقود الستة السابقة، والتي لا تزال شواهدها شاخصة في الذاكرة الدولية. فبعد مجازر ''صبرا وشاتيلا'' و ''قانا'' و ''حيفا'' و ''جنين'' وغيرها من المجازر الوحشية، جاء الدور هذه المرة على حي ''الشجاعية'' لتدكّه قوات الاحتلال بالصواريخ والقذائف مخلّفة أكثر من ٧٠ قتيلا، غالبيتهم، وكما كل مرة، أطفال ونساء ومسنّون.

إلى متى ستواصل إسرائيل عدوانها على الشعب الفلسطيني بغزة، وتحديها للقوانين الدولية؟ وإلى متى سيستمر المجتمع الدولي في صمته والاكتفاء بالتنديد والشجب، بينما أرواح الفلسطينيين الأبرياء تزهق أمام أنظار العالم يوما بعد يوم؟ وإلى متى سيواصل زميلنا ممثل دولة فلسطين سرد قائمة القتل من الأطفال الأبرياء ليجنبنا هذا العرض السيء والمحزن لنا جميعا؟

وهل لإسرائيل حصانة تجعلها فوق القانون لتنتهك حقوق الشعوب متى شاءت وكيفما شاءت دون مساءلة؟ أين هو مبدأ عدم الإفلات من العقاب الذي انبنت عليه أسس العدالة الجنائية الدولية، ونحن بصدد الاحتفال باليوم العالمي للعدالة الجنائية؟ وكيف يمكن التعلل بمكافحة الإرهاب المزعوم لارتكاب جرائم ضد الفلسطينيين بغزة، والمطالبة بحق الإفلات من العقاب المفروض أن يترتب عن هذه الجرائم؟

ألم يحن الوقت لأن يتخذ مجلسكم الموقر، بصفته الجهاز المحوري بالأمم المتحدة المؤتمن على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، إجراءات عملية وفعلية تنهي ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من جرائم؟ لقد عقد مجلس الأمن أولى جلساته بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة (انظر S/PV.7214) في ١٠ تموز/يوليه قبل أن يتجاوز عدد القتلى بضع العشرات، وتوجت أعمال الجلسة باعتماد بيان صحفي (SC/11472) لم يرتق في ذلك الوقت إلى طموحات الشعب الفلسطيني،

ولا إلى حجم مخاطر الأعمال التصعيدية الإسرائيلية على مسار السلام وعلى المنطقة بأسرها. وبعد ما يزيد على أسبوع، وفي الوقت نفسه الذي شهدت فيه الأوضاع تصعيدا خطيرا، خاصة بعد ارتكاب مجزرة ”حي الشجاعية“ وتضاعفت أعداد القتلى الفلسطينيين لتتجاوز الـ ٥٠٠ قتيل، يجتمع مجلس الأمن من جديد في ٢٠ تموز/يوليه دون أن يتخذ موقفا حازما يتناسب مع خطورة الوضع، وهو ما اعتبره البعض بمثابة الضوء الأخضر لتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم القتل والتدمير في حِلٍّ من كل مساءلة.

إن تونس تجدد إدانتها الشديدة لاعتداء إسرائيل واجتياحها لقطاع غزة، وما خلّفه من ضحايا في صفوف المدنيين الفلسطينيين، وتؤكد على ما يلي: ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي ومجلس الأمن مسؤولياتهما الكاملة للتدخل العاجل والفعال من أجل حمل إسرائيل على الوقف الفوري واللامشروط لعدوانها العسكري على قطاع غزة.

ثانيا، رفع الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة لوضع حد للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية المأساوية التي نتجت عنه، والتي أصبح المواطنون الفلسطينيون في ظلها محرومين من أبسط وأدنى مقومات العيش الكريم. كما يطالب وفد بلادي بضمان إعادة فتح المعابر لضمان وصول المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية لمواطني غزة.

ثالثا، استنفار جهود المجموعة الدولية لتقديم المزيد من الدعم لدولة فلسطين، لا سيما المساعدات الإنسانية العاجلة للمواطنين بغزة، ومعاضدة جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في هذا الصدد. وقد قررت تونس إرسال مساعدات طبية وغذائية إلى سكان القطاع وقبول الجرحى الفلسطينيين لتلقي العلاج في المستشفيات التونسية.

رابعا، دعم طلب الرئيس محمود عباس بوضع أراضي دولة فلسطين في حدود ما قبل سنة ١٩٦٧ تحت حماية الأمم المتحدة.

خامسا، ضرورة أن تكف قوات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين عن اعتداءاتهم على الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم، وإطلاق المعتقلين، خاصة الذين تم إطلاق سراحهم في إطار تبادل الأسرى، علاوة على الوقف الفوري لأنشطة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية والقدس الشرقية.

سادسا، وجوب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها سنة ١٩٦٧، وفقا لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد.

وتبارك تونس الجهود والمبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى وقف العدوان على غزة، وترحب بالمساعي المبذولة في هذا الصدد. وتؤكد في هذا السياق، على ضرورة التوصل إلى هدنة دائمة وعادلة، تضمن عدم تكرار العدوان الإسرائيلي من جديد، فضلا عن الرفع الكلي للحصار على غزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يتوجه وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط، للنظر – على وجه الخصوص – في الحالة الراهنة في قطاع غزة جراء الهجوم العسكري الوحشي من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على سكان إقليم دولة فلسطين.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

لقد اهتز ضمير المجتمع الدولي مرة أخرى بسبب تصاعد أعمال العنف الناجمة عن الأعمال العسكرية الدموية الجارية في غزة. إن حدة الصراع الذي اندلع قبل بضعة أيام نتيجة للعمليات العسكرية هذه، تقتضي أن يعرب مجلس الأمن عن موقف قوي في شكل قرار من أجل الوقف الفوري لإطلاق النار، وفقا للاتفاق المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، من شأنه أن يؤدي إلى الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الإسرائيلية من غزة، ووضع حد للعنف ضد الشعب الفلسطيني.

ويدين بلدنا إدانة قاطعة أعمال العدوان التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال، بواسطة عمليات القصف العشوائي وغزو الأراضي، وهي الأعمال التي تسببت بالدمار وأسفرت عن قتل أكثر من ٥٠٠ من المدنيين الأبرياء، معظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن، علاوة على جرح الآلاف من الأشخاص، في انتهاك واضح لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

وتكرر فنزويلا مجددا التأكيد على تضامنها مع الشعب الفلسطيني وحكومته في مواجهة هذا الهجوم الذي شنته القوات العسكرية الإسرائيلية، التي أخضعت سكان قطاع غزة إلى حصار غير شرعي ظل مفروضا عليهم منذ عام ٢٠٠٧ في انتهاك لحقوقهم الإنسانية ولأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وعليه، فإننا نطالب إسرائيل بوضع حد لهذا العدوان العسكري، ووقف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة للدولة الفلسطينية، وأن تمتنع عن اتخاذ تدابير العقاب الجماعي، بالإضافة إلى رفع الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة، والذي تسبب بآثار مستمرة ومدمرة على الشعب الفلسطيني عن طريق حرمانهم عمدا من سبل العيش، بما في ذلك حرمانهم من الدخل الاقتصادي والغذاء والأدوية والسلع الأخرى التي لا غنى عنها للحياة اليومية للسكان، ولتسيير مؤسساتهم السياسية.

وأخيرا، يكرر بلدي التأكيد على ضرورة العودة إلى مسار المفاوضات، بهدف التوصل إلى سلام يستند – على نطاق واسع – إلى رؤية لمنطقة توجد فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفقا للقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السلفادور.

السيد خايمي كالديرون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): تؤكد السلفادور مجددا التزامها بالسلام والاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان، والقانون الدولي، والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتكرر أيضا الإعراب عن أملها في التوصل إلى حل سلمي للصراع بين إسرائيل وفلسطين.

وتعرب السلفادور عن إدانتها ورفضها بشدة الهجمات المسلحة التي تقوم بها إسرائيل ضد قطاع غزة، والتي تصاعدت خلال الأسبوع الماضي، وأدت إلى خسائر في الأرواح البشرية، والمئات من الجرحى، وهروب الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم، علاوة على تسبّبها بأضرار مادية جسيمة.

وترى السلفادور أن حق الدول في ممارسة الدفاع المشروع عن النفس، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، لا يبرر الاستخدام غير المتناسب للقوة العسكرية ضد دولة أخرى، ناهيك عن سكانها المدنيين. ليس هذا انتهاكا لروح الميثاق فحسب، بل هو أيضا انتهاك صارخ لقواعد القانون الإنساني الدولي.

ونحث على ضرورة تمكين سكان غزة من الحصول الفوري والمستمر وغير المقيد على المساعدة الإنسانية واللوازم

الأساسية. وفي هذا الصدد، نحن متفائلون جدا من الاجتماع الذي سيعقده مجلس حقوق الإنسان قريباً من أجل تقييم حالة المدنيين في قطاع غزة.

تدعو السلفادور إلى التنفيذ الصارم لجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، التي تؤكد،، في جملة أمور، على احترام الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

وعلى هذا الأساس، تؤكد السلفادور من جديد دعوتها إلى الوقف الفوري للعدوان المسلح، وتطلب إلى مجلس الأمن أن يضطلع بدور محوري أكثر فعالية في إيجاد حل سلمي للصراع.

وتدعو السلفادور إلى استعادة الهدوء بشكل كامل لتمهيد الطريق أمام حل جميع المسائل بالطرق السلمية. ولذلك، فإننا ندعم الجهات الفاعلة العديدة التي صاحبت الأطراف في سعيها إلى إيجاد حلول سلمية ونحثها على تكثيف جهودها الدبلوماسية على المدى القصير وأن تعطي الأولوية لإسماع صوت الشعوب وحقوقها في البحث عن السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم الفرصة لي لأخذ الكلمة.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤيد كندا حق إسرائيل، شأنها شأن أي بلد آخر، في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الإرهابية. ونقف على نحو لا لبس فيه مع إسرائيل في جهودها من أجل حماية أرواح مواطنيها، التي تتعرض مرة أخرى للتهديد المباشر.

إن الهجمات العشوائية بالصواريخ على إسرائيل من غزة أعمال إرهابية، ولا يمكن أن يكون لها أي مبرر. ويجب على المجلس أن يدين هذه الأعمال الشنيعة التي تقوم بها حماس، وأن يدعو إلى استعادة الهدوء ووضع حد للأعمال العدائية. هذا ليس صراعاً بين السلطة الفلسطينية أو الشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل. إنما هو صراع بين منظمة إرهابية والدولة اليهودية.

(تكلم بالفرنسية)

لا يوجد تماثل أخلاقي بين حماس، وهي منظمة إرهابية تستهين استهانة صارخة بالحياة الإنسانية، ودولة إسرائيل الديمقراطية الليبرالية، التي تقوم بواجبها في الدفاع عن شعبها. هل هناك أي حكومة ممثلة في هذه القاعة لن تدافع عن نفسها بقوة لو سقط المئات من الصواريخ كالأمطار على شعبها اليوم تلو الآخر؟

ما فتئ جيش الدفاع الإسرائيلي يبدي الالتزام بالحد من الإصابات بين المدنيين في رده على الهجمات الصاروخية التي لا يتوقف إطلاقها. وتتعمد حماس تعريض المدنيين، من كلا الجانبين، للخطر المهلك. ونحن نحزن لما يترتب عن ذلك من وفيات، ونأسف للمعاناة.

(تكلم بالإنكليزية)

في أوائل حزيران/يونيه، أعلن الرئيس عباس عن تشكيل حكومة جديدة من شأنها أن تعيد تأكيد سلطته على غزة، التي كانت حتى ذلك الحين تحت قبضة حماس القوية. وإن كان هناك شيء إيجابي يمكن أن يتأتى من هذه المأساة، فينبغي أن يكون الفرصة التي يخلقها للرئيس عباس لمواجهة ثلاثة تحديات كبرى.

التحدي الأول هو استكمال نزع سلاح حركة حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية الفلسطينية العاملة في غزة،

بما في ذلك حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية. وهذا يعني أن عليه أن يواصل التزامه بوقف الاستخدام العسكري للمخزونات القائمة من ألوف الصواريخ التي وفرتها بقدر كبير إيران وتوضع وتخبأ وسط البيوت ومحلات البقالة والمدارس الفلسطينية، والقضاء على تلك المخزونات. وهذا يعني أن يضع مقاتلو حماس أسلحتهم وأن يقبلوا على عملية السلام.

ثانيا، لا بد من الوقف التام لإنتاج وتهريب الأسلحة والمواد التي تمكن الجماعات الإرهابية من الحصول على الصواريخ وصناعتها.

ثالثا، يجب أن يتولى جهاز الأمن التابع للسلطة الفلسطينية السيطرة على غزة ومعبر رفح بصورة فورية وكاملة. لا مكان للميليشيات والجيوش الخاصة أو قوات الأمن البديلة. يجب إنفاذ مبدأ ”السلطة والبندقية الواحدة“، وينبغي أن يستمر التنسيق الأمني بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

(تكلم بالفرنسية)

تدعم كندا جهود الأمين العام الرامية إلى تهدئة الحالة فضلا عن الجهود التي تبذلها حكومتا مصر والولايات المتحدة الأمريكية في محاولة التوسط من أجل إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. وتثني كندا على إسرائيل لقبولها غير المشروط بوقف إطلاق النار الذي اقترحته مصر ورفضته حماس.

(تكلم بالإنكليزية)

تعرب كندا عن بالغ قلقها إزاء التقارير التي تفيد بأن الصواريخ التي عثر عليها في مدرسة في غزة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى قد أعيدت إلى حماس. تدعو كندا بشكل لا لبس فيه الأممَ المتحدة إلى الشروع في إجراء تحقيق مستقل على الفور لتحديد الوقائع التي أحاطت بهذه التقارير. كما تهيب كندا أيضا بالأمم المتحدة أن تكفل عدم إعادة أي صواريخ إلى حماس بأي حال من الأحول وبأي شكل من الأشكال.

وتدعو كندا حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية إلى إنهاء العنف والمعاناة. تملك حماس القدرة على إنهاء هذا الصراع، وندعوها إلى القيام بذلك فورا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): إن قلوبنا لجد مكلومة ونحن نتناول اليوم ما يكابده الفلسطينيون اليوم من معاناة رهيبة ومن قتل وتدمير من جراء العدوان العسكري الوحشي العنيف وغير المتناسب والعشوائي الذي تقوم به دولة عضو لا تراعي سيادة القانون والمعايير الدولية.

قبل قدومي إلى هذه الجلسة، ألقيت نظرة على عنوان رئيسي في إحدى الصحف يقول: ”الضمير العالمي في سبات، بينما المئات من النساء والأطفال يموتون في غزة“، ويتضمن الخبر صورة لثلاثة من قادة العالم. أحدهم يغطي عينيه، والثاني يسد أذنيه، والثالث يغلق فمه. وآمل أن لا تعكس تلك الصورة قيادة عالمية تتسم بالتقاعس حتى حين يتعرض إخوتنا من بني البشر للذبح بلا رحمة. وإنني أستغرب لأن القادة الذين لطالما حاضرونا في قيمة حقوق الإنسان يلزمون الصمت الآن ولا يحركون ساكناً.

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، والسماح لنا بالإعراب عن إحباطنا ويأسنا. نعلم أن هذه المناقشة لن توقف الأعمال الوحشية ضد المدنيين الأبرياء في فلسطين؛ بيد أنها يمكن أن تضع موضع التساؤل القيم الإنسانية والأخلاقية وقيم حقوق الإنسان التي تدافع عنها الدول القوية. ونشعر بالعزاء، على الأقل، لأن التاريخ لا يعيد نفسه. فعندما كان اليهود يتعرضون بلا هوادة للاضطهاد على

أيدي النازيين، لم يهتم أحد بإسماع صوتهم. أما هنا، فها هي الفرصة متاحة لنا لنرفع عقيرتنا تعبيراً عن الإحباط، وكذلك لنعرب عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

لقد أصيب ضميرنا بصدمة كبيرة ونحن نرى الصور واللقطات الفظيعة للفلسطينيين العزل وهم يتعرضون لهجوم إسرائيلي عسكري كامل الأركان. ولم يكن ألمنا بأقل من ذلك ونحن نرى تقاعس مجلس الأمن وعجزه، وتقاعس قادة الدول القوية وعجزهم. ومع ذلك فإن مجرد الكلام أفضل من لا شيء لكي نعطي الأمل إلى الذين يعيشون في سجن غزة، حيث أزهقت أكثر من ٦٠٠ من الأرواح البريئة. لقد حولت الأضرار التبعية مدينة غزة النابضة بالحياة إلى ركام، بعد الدمار الذي لحق بشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، فضلا عن المستشفيات. وليس غريبا أن تقوم مجموعة من الشباب الأمريكيين من فيلادلفيا لتحث المواطنين من ذوي الضمير على بذل كل ما في وسعهم من أجل إنهاء نظام الفصل العنصري الحديث في فلسطين.

أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن أربعة من كل خمسة فلسطينيين قتلوا خلال الحملة العسكرية الإسرائيلية المستمرة في غزة هم من المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنون. أليس هذا إبادة جماعية؟

نحن لا ننكر حق إسرائيل في أن تعيش في سلام أو في أن تدافع عن نفسها. ولكننا ندين بشدة ممارستها المتمثلة في قتل الفلسطينيين الأبرياء بصورة روتينية تحت شتى الذرائع. ومن المؤسف أن إسرائيل ظلت تستخدم ذريعة الدفاع عن النفس لتقتل، حسب هواها، أناساً يعيشون تحت احتلال هي التي تفرضه، بدون أن تخشى عقاباً، أو أن تتحمل مغبة عملها. يجب ألا يقبل أي أحد ممارستها المتمثلة في تطهير الفلسطينيين من تلك الأرض المقدسة تحت مختلف الذرائع.

والأهم من ذلك هو أن المدافعين الذين يناصرون بقوة حق إسرائيل في الدفاع عن النفس كثيرا ما ينسون أن الفلسطينيين الفقراء أيضا لهم الحق في الحياة، ليس في ظل الموت الكامن والاحتلال الدائم، ولكن بوصفهم بشرا طبيعيين يتمتعون بنفس القدر من الكرامة والحرية والأمن في السلام، تماما مثل جميع الإسرائيليين وعلى غرار جميع الشعوب الحرة على كوكب الأرض. أما قوات الاحتلال فتقوم كل يوم بسحق هذا الحق. إلى متى سيبقى المجتمع الدولي عن قصد معصوب العين مبكوم اللسان مصموم الأذن رافضا النظر إلى المأساة اليومية الجارية في فلسطين المحتلة وسماعها والحديث عنها؟

تقوم إسرائيل حاليا بمهاجمة ١,٨ مليون شخص لا جيش لهم ولا قوات بحرية ولا جوية، وليس لديهم أي وحدات عسكرية آلية، ولا قيادة ومراقبة، ولا مدفعية ثقيلة. تدعي إسرائيل أن هذا القتل العشوائي حرب. ولكن كما كتب الصحفي كريس هيدجز في منشوره الأخير على الموقع الإلكتروني www.TruthDig.com، ”لإسرائيل إن المؤيدين لإسرائيل يضللون أنفسهم ومخدوعون“. أما الصواريخ التي تطلق على السكان المدنيين الإسرائيليين – وهو ما لا ندعمه بالتأكيد، بل ندينه، فلا يمكن مقارنتها من قريب أو من بعيد بالقنابل المحشوة بالشظايا الحديدية التي تزن ١ ٠٠٠ رطل التي قد تم إلقاؤها بأعداد كبيرة على أحياء فلسطينية مكتظة بالسكان؛ ولا بالترحيل القسري لحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ فلسطيني من ديارهم؛ ولا بجرح أكثر من ٧ ٠٠٠ منهم نتيجة الهجمات الصاروخية التي تشنها الطائرات المقاتلة الإسرائيلية المتطورة من طراز إف – ١٦ وطائرات أباتشي المروحية؛ ولا بتدمير البنية التحتية الأساسية، فضلا عن ١٠٠ ٠٠٠ منزل، وفي أعقاب اعتداءات عشوائية.

وندين العنف والدمار، ونحث المجلس على القيام بذلك أيضا. أما الاستخدام غير المتناسب للقوة ضد السكان المدنيين

العزل فيشكل خرقا لاتفاقية جنيف والقانون الإنساني وحقوق الإنسان الدولية.

ورغم الدعوات المتكررة إلى وقف إطلاق النار من جانب الأمين العام وعدد قليل من القادة الآخرين، فقد واصلت إسرائيل هجومها البري في غزة، مما يزيد من حجم الموت والدمار. ونحث مجلس الأمن على اعتماد قرار ملزم لإنفاذ وقف إطلاق النار ووضع حد فوري للأعمال القتالية حتى لا تراق المزيد من الدماء، سواء كانت لفلسطينيين أو إسرائيليين. ونعرب عن مواساتنا وتعازينا لأسر القتلى. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق والالتزام بكفالة السلام من خلال وقف العدوان ومعالجة الأخطار التي تهدد السلام. ونأمل أن يكون المجلس على مستوى الحدث وأن يتخذ تدابير فعالة لحقن الدماء.

وفي الختام، كما ذكرنا مرارا وتكرارا، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع. أما التدخل العسكري، ولا سيما اللجوء إلى القوة العسكرية الغاشمة، فكثيرا ما يؤدي إلى تفاقم الظروف المواتية لتحقيق السلام بدلا من تحسينها. وللأسف، فإن التوصل إلى التسوية السياسية للأزمة التي طال أمدها فلا يلوح في الأفق. ومع الجولة الأخيرة للوساطة الأمريكية التي لا فائدة منها الآن وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وأصبحت في طي النسيان على مدى السنوات القليلة الماضية، يتعين على مجلس الأمن أداء دور الوسيط النزيه. ومن المؤسف أن المجلس على مدار السنوات الست وستين الماضية، غالبا ما كان مترددا في اتخاذ إجراءات ملموسة، حتى في الحالات التي أصبحت فيها قراراته تنتهك بشكل صارخ في حين كان من الممكن أن تسهم بصورة مجدية في تحقيق حل عادل للمسألة.

ولا بد من أن تنتهي ثقافة الإفلات من العقاب ويجب أن تكون الغلبة لسيادة القانون والعدالة. ويحدونا الأمل في إمكانية أن يكون تصاعد أعمال العنف المدمرة بمثابة صيحة إيقاظ للمجلس من أجل العمل بحزم لإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي والتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين الذي يضمن سلامة السكان وأمنهم في كل من دولة إسرائيل وفلسطين، وعاصمتها القدس الشريف، لكي يتمكنوا من العيش جنبا إلى جنب في سلام ووئام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ليون غونزاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا تماما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

قد عقد مجلس الأمن للتو مناقشة مفتوحة أخرى بشأن الشرق الأوسط دون أن يحرز أي تقدم على طريق السلام. وقد تدهور الوضع الذي هو أبعد ما يكون عن التحسن. ولا تزال المشكلة الرئيسية هي عدوان إسرائيل المنهجي على فلسطين، وما تلاه من جرائم مرتكبة ضد شعبها. وفي الأسابيع الأخيرة، شهدنا إسرائيل، في انتهاك خطير لأحكام اتفاقيات جنيف الأربع وحقوق الإنسان، تكثف هجماتها العسكرية وقصف المناطق والأهداف المدنية، مما أدى إلى مقتل مدنيين فلسطينيين وتدمير منازلهم وممتلكاتهم، وخاصة في قطاع غزة المحاصر.

وتدين كوبا بشدة العدوان الإسرائيلي الأخير على مواطني غزة. وتستخدم إسرائيل تفوقها العسكري والتكنولوجي لتنفيذ سياسة العقاب الجماعي، وذلك باستخدام غير متناسب للقوة أدى إلى قتل المدنيين الأبرياء وتسبب في وقوع أضرار مادية جسيمة. أما الأرقام المتعلقة بالمدنيين الفلسطينيين فتثير الجزع. فعدد القتلى يزيد على ٥٢٠ والجرحى يزيد على ٣ ٥٠٠، وسيعاني العديد منهم من الآثار الناجمة عنها لما تبقى من عمرهم.

وندعو المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل بوضع حد للتصعيد الأخير للعنف. ولا يمكن سوى للمحادثات التي يتم إجراؤها على قدم المساواة أن يؤدي إلى تحقيق السلام العادل الذي من شأنه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف والسماح بإنشاء دولة فلسطين بشكل نهائي، وعاصمتها في القدس الشرقية. وإلى أن يضطلع مجلس الأمن بالدور المحدد له في الدفاع عن السلام والأمن الدوليين واعتماد تدابير عملية ملموسة لضمان أن تنهي إسرائيل عدوانها على الشعب الفلسطيني، فسيواصل تشجيعه لقوات الاحتلال الإسرائيلي على مواصلة سياستها الجنائية والتوسعية والتعسفية وعلى الإفلات من العقاب.

ويعد احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية هو العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم وواسع النطاق في الشرق الأوسط. إن سلوك إسرائيل فينتهك عمدا قرارات الأمم المتحدة، ويهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، ويينتهك حقوق الإنسان لشعب بأكمله. ولن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط مع استمرار هذه الاعتداءات وحتى يتم وضع الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في الاعتبار.

وقد اتخذت الجمعية العامة قرارا تاريخيا عندما منح أغلبية أعضائها فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. ونؤكد مجددا دعمنا لانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفتها دولة عضوا كاملة العضوية. وإنه لأمر حتمي أن يستمر دعم الشعب الفلسطيني في مطلبه المشروع لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

إن الشعب الفلسطيني يعاني في ظل تزايد عدد المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية؛ وبناء جدار غير قانوني يعزل مجتمعات بأكملها ويعوق تشكيل الدولة الفلسطينية؛ وهدم إسرائيل للمنازل الفلسطينية، وطرد الآلاف من الأشخاص؛ والحقيقة الصعبة والمؤلمة التي يواجهها السجناء الفلسطينيون؛ وتدهور الحالة الإنسانية في قطاع غزة، الأمر الذي تفاقم جراء استمرار الحصار الجائر والمستمر للمنطقة، فضلا عن الغارات الجوية العسكرية الليلية، وحالات الاغتيال، والاختطاف، والتعذيب. وفي الأسابيع الأخيرة، شن الجيش الإسرائيلي المئات من الغارات العسكرية العنيفة على المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية، واعتقل واحتجز مئات من الفلسطينيين الذين يجري احتجازهم إلى جانب آلاف آخرين محتجزين بالفعل في السجون الإسرائيلية. ووحده إنهاء سياسة إسرائيل الاستعمارية، والإفراج عن السجناء الفلسطينيين، ورفع الحصار عن قطاع غزة سوف تتيح التوصل إلى إجراء عملية سياسية ذات مغزى قادرة على تحقيق السلام في المنطقة.

ونكرر أن حلا سياسيا من خلال الحوار والمفاوضات هو البديل الوحيد للصراع في سوريا. يجب حماية سيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها، فضلا عن حق شعبها في تقرير المصير بدون أي تدخل أجنبي أو تدخل من أي نوع، بما في ذلك محاولات استخدام الحماية المفترضة للأرواح البشرية ذريعة للتدخل الأجنبي.

ولا يسعنا إلا أن نكرر الإعراب عن القلق جراء الخسائر في أرواح الأبرياء نتيجة للصراع السوري، وإدانتنا لجميع أعمال العنف. وترحب كوبا بنجاح إنجاز عملية تدمير جميع الأسلحة الكيميائية وسحبها من الأراضي السورية في ظل ظروف صعبة للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة زمبابوي.

السيدة تشيكافا (زمبابوي) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، بما أنها المرة الأولى التي أتكلم فيها خلال رئاستكم لمجلس الأمن، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم

رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه وعلى الأسلوب القدير الذي أدرتم به أعمال المجلس.

تؤيد زمبابوي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وكذلك قرار الاتحاد الأفريقي الذي اتخذ في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات في مالابو في حزيران/يونيه.

وأود أن أعرب عن الحزن العميق والتعازي الصادقة للشعب الفلسطيني وقيادته على الخسائر المأساوية في الأرواح والدمار الذي لحق به نتيجة لأعمال العنف العشوائية وغير المتناسبة التي ترتكبها قوات الاحتلال في قطاع غزة. من الواضح أن عمليات القتل العبثي للمدنيين تشكل انتقاما متعمدا وعقابا جماعيا ضد مجموع السكان المدنيين، في انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي.

وتشعر زمبابوي بالسخط الشديد إزاء القصف المستمر، المقترن بالغزو البري، ضد المناطق المدنية المكتظة بالسكان، مما يسبب التدمير الوحشي للبنية التحتية المدنية الحيوية ويعطل جميع مناحي الحياة في قطاع غزة، حيث يعاني الناس بالفعل تحت الحصار الإسرائيلي غير القانوني.

إن إجراءات قوات الدفاع الإسرائيلية في غزة لا يمكن تبريرها تحت أي ذريعة. وتدعو زمبابوي إلى وقف فوري لأعمال العنف. على إسرائيل أن تحترم القانون الإنساني الدولي وتكفل حماية المدنيين.

وتعرب زمبابوي عن قلقها الشديد حيال الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة الناجمة عن الدمار والأضرار واسعة النطاق التي لحقت بالممتلكات المدنية. وتقوم حاجة ملحة إلى مساعدة الشعب الفلسطيني من خلال تقديم المساعدات والإغاثة في حالات الطوارئ لتلبية احتياجات المدنيين المعرضين للخطر. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدات في حالات الطوارئ للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

فمن غير المقبول أن ينتهك الجيش الإسرائيلي سلامة أراضي غزة وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، ويقتل المئات ويجرح الآلاف، ويفشل مجلس الأمن في التدخل بشكل حاسم. يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته بموجب الميثاق ويعمل على حماية المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. يجب على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده لوقف أعمال إسرائيل التي لا تتوقف المتمثلة في العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني.

يجب وقف الظلم المستمر الذي تمارسه إسرائيل ووضع حد لثقافة إفلاتها من العقاب. يجب على مجلس الأمن محاسبة إسرائيل على أفعالها وإجبارها على الامتثال للقانون الدولي. إن الفشل الجماعي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي عزز الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن الصراع العربي الإسرائيلي. كما ندعو إسرائيل لوقف توسيع المستوطنات غير القانونية، ورفع الحصار عن غزة والعودة إلى طاولة المفاوضات.

ونحث مجلس الأمن على الاضطلاع بدور أكثر نشاطا لتشجيع استئناف محادثات السلام التي تهدف إلى حل الصراع العربي الإسرائيلي وفقا لمبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتدعم زمبابوي عقد المفاوضات من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط يؤدي إلى استعادة حق الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة التي تتعايش في سلام مع دولة إسرائيل. ليس هناك خيار إلا الحوار السلمي لتحقيق الحل القائم على وجود الدولتين على أساس حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وفي الختام، تؤكد زمبابوي من جديد على دعمها الثابت وتضامنها مع الشعب الفلسطيني في سعيه لإعمال حقوقه غير

القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة من أجل الحرية والعدالة والكرامة والسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تشعر نيوزيلندا بقلق عميق إزاء التصعيد الأخير لأعمال العنف وتدهور الحالة الإنسانية في قطاع غزة، في صراع يمكن بل ويجب تفاديه. يوم أمس، قدم رئيس وزراء بلدي، الرايت أونورابل جون كي، مقترحا إلى برلمان نيوزيلندا يعرب عن ذلك القلق، وعن القلق البالغ إزاء الأعداد المروعة وغير المقبولة من الخسائر في صفوف المدنيين. وأعرب الطلب الذي اعتمد بالإجماع عن الدعم القوي للجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإنهاء الأعمال القتالية بحيث يمكن للطرفين العودة إلى المفاوضات.

من الواضح أن الطرفين لم يفيا بالتزاماتهما بحماية المدنيين، بما في ذلك من خلال إطلاق النار العشوائي تجاه السكان المدنيين. يقوض ذلك المبادئ الأساسية للسلوك الدولي المقبول. وكما قال رئيس وزرائنا إن عدد القتلى والجرحى المتصاعد بشكل سريع مروع وغير مقبول. تقوم حاجة ملحة لاتخاذ خطوات فورية لمنع وقوع المزيد من الضحايا المدنيين.

وتحث نيوزيلندا جميع الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين، بما في ذلك من خلال المزيد من فترات الهدنة للأغراض الإنسانية. كما تقوم حاجة لاتخاذ تدابير أوسع نطاقا للتخفيف من الحالة الإنسانية الراهنة على أرض الواقع. على وجه الخصوص، مطلوب مساعدات عاجلة للخدمات الطبية المنهكة وللعدد غير مسبوق من المدنيين المشردين – الأشخاص الذين، على حد تعبير رئيس وزراء بلدي، لا ملاذ لهم – الأرقام التي بلغت بالفعل ضعف عدد المشردين خلال أزمة عام ٢٠٠٩، والتي لا تزال تتزايد بسرعة.

وبغية توفير تلك المساعدات العاجلة، وافقت نيوزيلندا، وستقدم قريبا جدا مساهمة مالية إضافية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومن ثم تكون قد استجابت لبيان الأمين العام هذا الصباح الذي حث فيه الدول الأعضاء على ذلك.

وقال رئيس الوزراء إن نيوزيلندا تدعم بقوة الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وانضم إلى دعوة المجلس المستمرة من أجل وضع حد للأعمال القتالية، مضيفا أن نيوزيلندا شعرت ”بخيبة أمل عميقة لفشل مبادرات وقف إطلاق النار حتى الآن“. ونحث جميع الأطراف على مواصلة الجهود الرامية إلى تهدئة الحالة.

تعزز آخر الأحداث أهمية تحقيق تسوية مستدامة للصراع بين اسرائيل والفلسطينيين. وينبغي أن يكون واضحا للجميع الآن أن استمرار الوضع الراهن أمر لا يمكن تصوره. وتدعو نيوزيلندا الطرفين إلى العودة إلى طاولة المفاوضات للعمل من أجل التوصل إلى حل مجد ودائم على أساس وجود دولتين. إن تهيئة أفق سياسي ذي مصداقية أمر حيوي، بما في ذلك وضع نهاية دائمة للحصار المفروض على غزة.

طال نمط هذا الصراع لفترة أطول مما ينبغي، وتكلفته بالنسبة للمدنيين الأبرياء باهظة جدا.

لا ينثر العنف سوى المزيد من بذور الضغينة والانتقام، الأمر الذي سيلحق الضرر بكلا الجانبين والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. سوف نحصد ما نزرع الآن في السنوات المقبلة.

وخلاصة القول، فإن نيوزيلندا تؤيد وتدعم نداء الأمين العام هذا الصباح إلى وقف القتال، وبدء الحوار ومعالجة أسباب النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وممثل إسرائيل والمراقب عن دولة فلسطين المراقبة على بيانيهما.

نأسف لأن نلاحظ، مرة أخرى، أن قطاع غزة مسرح لمواجهة مسلحة تسببت في سقوط العديد من الضحايا الأبرياء بين السكان المدنيين. ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام، الذي سافر إلى المنطقة من أجل وقف الأعمال العدائية. ونؤيد ونقدر جهود الوساطة التي تبذلها الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما مصر والولايات المتحدة، التي توجهت إلى المنطقة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وتكرر المكسيك الإعراب عن بالغ قلقها حيال تصاعد العنف بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، وتدعو بشدة الطرفين إلى وضع حد فوري لجميع أعمال العدوان والعنف. نحن ندين إطلاق الصواريخ واستخدام القوة في قطاع غزة، الذي خلف أكثر من ٥٠٠ قتيل، وأكثر من ٣ ٠٠٠ جريح والآلاف من المشردين، والذي يضر أساسا السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الهجمات على المستشفيات ومساكن المدنيين، الأمر الذي يتعارض مع القانون الإنساني الدولي.

وندعو الطرفين إلى الامتناع عن الانخراط في الأعمال العدائية التي تؤثر على السكان الفلسطينيين والإسرائيليين، ونطالب بأن يحترما أحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما تلك المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. إن الحالة الراهنة غير مقبولة. إذ ليس من شأنها إلا أن تؤدي إلى زيادة تفاقم التوتر ومزيد من العنف والمواجهات، مما يؤثر بشكل مباشر على السكان المدنيين ويزعزع الاستقرار في المنطقة.

ولذلك، تدعو المكسيك إلى الامتثال للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي يتضمن العناصر اللازمة للتصدي للعوامل التي أدت إلى الصراع الحالي، وعلى وجه التحديد الحصار المفروض على الناس الذين يعيشون في قطاع غزة، وهو أمر غير مستدام وغير مقبول ويؤدي إلى نتائج عكسية. ونؤكد مجددا على الحاجة إلى حل المشكلة الأساسية في المنطقة بأسرع ما يمكن، وبالتالي كفالة حقوق كل من إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا. وفي هذا الصدد، نسلم بأهمية تجديد المحادثات المباشرة بين الجانبين فورا.

وندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته كاملة، واتخاذ جميع التدابير التي في وسعه للتوصل إلى وقف للأعمال القتالية وتقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة بغية استعادة الثقة بين إسرائيل وفلسطين. وعندئذ فقط يمكن أن يتحقق السلام الدائم في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة.

أود في البداية أن أعرب عن خالص تعازي ومواساة بلدي على المأساة الإنسانية التي لا توصف والوفيات العبثية بين السكان المدنيين في قطاع غزة، ومعظمهم من النساء والأطفال والشيوخ الأبرياء، والعدد الذي لا يحصى من الجرحى – وكلهم ضحايا لعقاب جماعي.

وأود أن أعرب عن بالغ قلق كازاخستان إزاء التطورات الأخيرة في قطاع غزة، حيث أسفرت الضربات الجوية الوحشية العنيفة والعمليات البرية العدائية من جانب الجيش الإسرائيلي عن مقتل أكثر من ٦٠٠ فلسطيني، في انتهاك لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. من الواضح بجلاء أن استمرار الصراع الإسرائيلي –

الفلسطيني ما برح يهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين، وتزيد إسرائيل أساسا من تفاقمه. ينبغي فرض سيادة القانون على الصعيد الدولي، ومن واجب مجلس الأمن إنفاذها وعدم التخاذل في أداء واجباته. وفي هذا السياق، نؤيد مبادرة السلام التي أعلنتها القاهرة باعتبارها إطارا لوضع حد للعنف، وجهود المجتمع الدولي والأمين العام للتوسط من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار واستئناف محادثات السلام.

نحن نسلم بحق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير وحقه في إنشاء دولة فلسطين المستقلة ضمن حدود عام ١٩٦٧، والتعايش في سلام مع إسرائيل. وندعو إلى حصول دولة فلسطين المراقبة على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وندعو إسرائيل إلى أن تنهي على وجه السرعة احتلالها غير المشروع وتوقف توسيع المستوطنات والجدار العازل غير القانوني – وهي بعض الأسباب الرئيسية للصراع الدائر.

نحن على اقتناع بأن إسرائيل ليس لها الحق في استخدام القوة بالطريقة التي تستخدمها أيا كانت الذريعة. وندعو مجلس الأمن إلى وضع حد لهذا العدوان المنهجي.

ونأسف لأن آفاق التوصل إلى وقف لإطلاق النار تزداد قتامة. تتدهور الحالة الإنسانية في غزة بشكل كبير. الخسائر البشرية على الجانب الفلسطيني زادت زيادة هائلة، بسبب الحرب غير المتكافئة وغير المتناسبة. كما ندعو إلى رفع الحصار الإسرائيلي على غزة، الذي يفرض قيودا شديدة لا تطاق. وكما أشار الأمين العام بان كي – مون نفسه، فإن هذا ”إجراء وحشي“، مشددا على أن ”إسرائيل يجب أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تفعل المزيد والمزيد لحماية المدنيين“.

نحن نؤيد دعوة جميع الدول الأعضاء إلى الوقف الفوري لإطلاق النار بين الطرفين، والعودة إلى المفاوضات، ووقف تصعيد التوترات، وتقديم الدعم للأزمة الإنسانية الخطيرة، ورفع القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع إلى داخل غزة وخارجها.

نحن نشعر بنفس القدر من القلق إزاء تزايد العنف في سوريا، والعواقب الإنسانية المدمرة. وندعو إلى وقف تصعيد الأعمال العدائية ووقف القصف الجوي، وتعبئة عمليات تقديم المساعدات عبر الحدود إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها.

إن مختلف التوترات في أماكن أخرى في الشرق الأوسط تزعزع استقرار المنطقة. ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف على وجه السرعة إلى إبداء الإرادة السياسية من أجل كفالة السلام الدائم والأمن والحرية والعدل لجميع الناس من خلال اتباع نهج حقيقي متعدد الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العجمي (الكويت): سيدي الرئيس، باسم المجموعة العربية، أود في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، مؤكدين على ثقة المجموعة العربية بأن خبرتكم وحنكتكم ستساهمان في عمل المجلس. كما نتقدم بالشكر لسلفكم على جهوده الكبيرة إبان توليه رئاسة المجلس في الشهر الماضي.

ها نحن نجتمع مرة أخرى في هذه الجلسة الدورية في إطار البند المعنون: ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية“، لكن في ظل ظروف إنسانية استثنائية تجاوزت الطابع الروتيني الجامد لهذه الجلسات، وأعادت إلى أذهاننا الأحداث المأساوية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أواخر عام ٢٠٠٨ والتي ما زالت ماثلة في الذاكرة الإنسانية مع دماء الضحايا الأبرياء من المدنيين، أطفالا ونساء ورجالا، ودموع الأمهات الثكالى، ونحيب المصابين وأنات

المشردين الذين فقدوا المأوى والمسكن جراء عمليات القصف الإسرائيلي العشوائي.

عاد إلى الأذهان هذا المسلسل العدواني الإسرائيلي المتعطش لنهج العقاب الجماعي مرة أخرى وبصورة أكثر عدوانية، صابا حمم قذائفه التي لا تميز بين طفل يلعب، وعجوز تخبز، وشيخ يصلي، وطالب يدرس.

نعم إنها آلة القتل الإسرائيلية التي دائما ما تتباهى باستعراض جبروتها العسكري المتقدم على شعب أعزل يفتقد لأبسط مقومات الحياة جراء استمرار الاحتلال ومواصلة الحصار الخانق غير الشرعي المفروض على قطاع غزة.

إن المجموعة العربية تدين بشدة العدوان العسكري الغاشم والوحشي على المدنيين العزل في قطاع غزة والذي تجاوزت فيه إسرائيل سجلها الحافل بانتهاكات القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الأحكام ذات الصلة المتعلقة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. فقد تجاوزت ذلك إلى ممارسات أكثر خطورة من خلال توعدها بتصعيد وتكثيف عملياتها العسكرية الوحشية التي أخذت في هذا العدوان الأخير بعدا عسكريا جديدا تمثل في توغل بري، بعد غزوها للسماء، واتخاذها الشواطئ الفلسطينية منصات للقذائف الموجهة لكل ما يمت للإنسانية بصلة، مجسدة بذلك غلوها في الانتهاك لحظر الأعمال الانتقامية والعقاب الجماعي ضد المدنيين العزل الرازحين تحت نير الاحتلال.

مع تفاقم أعداد الضحايا الذي ارتفع في الأيام الأخيرة إلى أكثر من ٦٠٠ قتيل، غالبيتهم من الأطفال والنساء والمدنيين العزل، وإصابة الألاف بجراح، وفقدان عشرات الآلاف لمنازلهم ومساكنهم، وفقا للتقارير الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية. لقد كانت مجزرة حي الشجاعية أكثرها بشاعة ودموية والتي اعتبرت في حد ذاتها جريمة حرب. أصبحنا على مشارف كارثة إنسانية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، مع استمرار تعامل إسرائيل وتعاطيها مع الواقع بعقلية صفرية، منكرة أبسط حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ورافضة للسلام، وناسفة أحلام هذا الشعب المكلوم، في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، ومتجاهلة كل مبادرات السلام والتي على رأسها مبادرة السلام العربية.

من هذه الشواهد، فإن المجموعة العربية تطالب المجتمع الدولي، ممثلا بمجلس الأمن بضرورة الاضطلاع بمسؤولياته التي حددها ميثاق الأمم المتحدة لضمان السلم والأمن الدوليين، واتخاذ خطوات إيجابية من أجل تحقيق معادلة السلام الصعبة، وذلك من خلال العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ما يلي:

أولا، حمل إسرائيل على الوقف الفوري وغير المشروط لعدوانها العسكري بكل أبعاده على قطاع غزة مع ضمان عدم تكراره، وإلزامها بتحمل المسؤولية القانونية عن الخسائر والأضرار البشرية والمادية كافة التي لحقت بالشعب الفلسطيني الأعزل جراء هذا العدوان الغاشم.

ثانيا، إدانة الممارسات العنصرية لسلطات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين العزل وضد ممتلكاتهم ومقدساتهم، وهي ممارسات تعتبر انتهاكا وخرقا لكل المواثيق والمعاهدات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في أوقات الحرب الموقعة في عام ١٩٤٩.

ثالثا، العمل على رفع الحصار غير الشرعي الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة مع ضمان إعادة فتح المعابر لوصول المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية لسكان القطاع.

رابعا، دعم المبادرة التي طرحتها جمهورية مصر العربية في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤ لوقف إطلاق النار، ومطالبة جميع

الأطراف المعنية والإقليمية والدولية بقبولها، وتهيئة المناخ الملائم لاستدامة التهدئة.

خامسا، دعم طلب دولة فلسطين بشأن وضع أراضيها تحت الحماية الدولية للوصول إلى إنهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من ممارسة سيادتها.

سادسا، مطالبة إسرائيل بالإسراع في اطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين منذ بدء العدوان، من دون شرط أو قيد، خاصة أولئك الذين تم اعتقالهم إداريا والذين لم تُوجه إليهم أي تهم، الأمر الذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي، وكذلك من أُطلق سراحهم في عمليات تبادل الأسرى.

سابعا، العمل على تقديم كل أشكال الدعم العاجل لدولة فلسطين لمواجهة المتطلبات الطارئة للشعب الفلسطيني لإعادة إعمار قطاع غزة جراء الحصار والعدوان الإسرائيلي الوحشي.

في الختام، تجدد المجموعة العربية التزامها بالوقوف إلى جانب الجمهورية اللبنانية ودعمها لها بما يحافظ على أمنها وسلامة أراضيها، ونطالب إسرائيل بوقف انتهاكاتها المستمرة للأجواء والأراضي اللبنانية، وكذلك الانسحاب الكامل من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة، والالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل فييت نام.

السيد لي هواي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يود وفدي أن يشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط. نشكر معالي الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية الشاملة. تقدر فييت نام أيما تقدير جهوده من أجل تخفيف حدة التوترات في المنطقة.

تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به سفير جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

بينما نجتمع هنا اليوم، يُقتل المئات من الفلسطينيين، والعديد منهم من النساء والأطفال، في آخر الهجمات العشوائية على السكان في غزة. لقد أصبح آلاف الناس مشردين، وضاعت سنين من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، ومرة أخرى تحطم الأمل في إحلال السلام في المنطقة. إن فييت نام تشعر ببالغ القلق إزاء تصاعد العنف، وتشجب بشدة المستوى غير المقبول للإصابات في صفوف المدنيين. نؤيد ملاحظات الأمين العام بان كي – مون بشأن العمل الفظيع في غزة وننضم إليه وإلى الأخرين في حث إسرائيل على الكف عن العنف ضد المدنيين الإسرائيليين والقيام بعمل لحمايتهم.

ونطالب بوقف فوري لإطلاق النار وإنهاء العنف ضد المدنيين واستئناف المفاوضات بين الأطراف المعنية. ونحض على تكثيف جهود المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن والمجموعة الرباعية للتوصل إلى وقف اطلاق النار، ومعالجة الأزمة السياسية والإنسانية الراهنة، بما في ذلك تيسير الإغاثة الإنسانية في غزة. ونعرب عن دعمنا الكامل لتلك الجهود وغيرها من الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي بهدف إحلال السلم والاستقرار في المنطقة.

إن دوامة العنف قد اجتاحت المنطقة وسوف تستمر في اجتياحها ما لم يتم إيجاد حل سلمي إلى القضية الفلسطينية التي مضى عليها سبعون عاما تقريبا وحل النزاع على الحدود في الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، تؤيد فييت نام الجهود الرامية إلى تسوية سلمية للنزاع العربي – الإسرائيلي على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، بغية تحقيق حل شامل وعادل ودائم يكفل المصالح المشروعة لجميع

الأطراف المعنية. يقتضي الأمر القيام بأعمال حازمة وعاجلة لاستئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين والعملية الأوسع لإحلال السلام في الشرق الأوسط. تؤكد فييت نام مرة أخرى دعمها المبدئي لحل الدولتين، بما في ذلك إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة وتعيش في سلام مع دولة إسرائيل.

وبينما هذا الحل للتراع الفلسطيني – الإسرائيلي سيكون له أثر عميق على الشرق الأوسط والسلام في المنطقة، فإنه يتطلب أيضا التحرك قدما بشأن أزمات أخرى. نشعر بالجزع الشديد جراء زيادة العنف مؤخرا في العراق، ونؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والحكومة العراقية لاستعادة الاستقرار وضمان سيادة البلد وسلامته الإقليمية من أجل إحلال السلم والاستقرار في المنطقة. كذلك نشعر بالقلق إزاء الحالة في سوريا ونهيب بجميع الأطراف الامتناع عن استخدام القوة وتسوية المنازعات من خلال المفاوضات السلمية لتحقيق الاستقرار في سوريا وتحاشي وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

ولا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط إذا لم يضمن للفلسطينيين حياة أفضل وحقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق المقدس في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة وذات سيادة. كما نشاطر رأي الأمين العام القائل إن الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء بحاجة إلى إحساس بتوفير الأمن ورؤية أفق للأمل. ولذلك لا بد من معالجة الأسباب الجذرية. والسبيل الوحيد للقيام بذلك هو من خلال المفاوضات السلمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميزا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشيد بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. كما نشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية بشأن الواقع في الميدان وعلى جهوده للمساعي الحميدة في المنطقة.

إن بلدي يتابع بشكل وثيق الحالة الراهنة في قطاع غزة. وأعربنا عن قلقنا حيال تصعيد أعمال العنف وإدانتنا الشديدة للتوغل البري للجيش الإسرائيل في قطاع غزة، الذي يزيد تفاهم الحالة على أرض الواقع، ولإطلاق الصواريخ على إسرائيل. ولذلك نطالب بالانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة وبالوقف الفوري لإطلاق الصواريخ على إسرائيل.

وتدين بيرو الهجمات على المناطق الحضرية المكتظة بالسكان والاستخدام غير المتناسب للقوة العسكرية. ولذلك نكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والى اتخاذ تدابير فورية لحماية السكان المدنيين وضمان تقديم الرعاية الطبية وفتح المعابر الحدودية لتسهيل إجلاء السكان المدنيين.

وتكرر بيرو دعوتها إلى الوقف الفوري لأعمال القتال. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤيد جهود الأمين العام والمبادرات الأخرى، مثل مبادرة مصر، للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. ونتفق مع البيانات التي أدلى بها من تكلموا قبلي وتشير إلى ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للتراع. وذلك يتطلب استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين للتوصل إلى حل دائم يضع حدا للوضع الراهن ويمكن الفلسطينيين والإسرائيليين من العيش في سلام في إطار دولتين بحدود معترف بها دوليا.

وللمرة الثالثة خلال الأعوام الستة الماضية، شهدنا أعمال القتال في قطاع غزة. ولذلك من الضروري وضع حد بشكل دائم للحلقة المتكررة لذلك التراع الدامي. ويرى وفد بلدي أن على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأطراف الفاعلة ذات النفوذ الأكبر على الأطراف، أن تدعم البحث عن السلام الدائم على أساس الامتثال الكامل لمبادئ مدريد، وخريطة

الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية والاتفاقات الأخرى والاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم. وتشعر جامايكا بقلق بالغ حيال تصعيد الأزمة في غزة، مما أسفر عن زيادة الخسائر بين المدنيين، وإزهاق أرواح أكثر من ٦٠٠ فلسطيني وإصابة ما يزيد على ٣ ٧٠٠ شخص، العديد منهم نساء وأطفال.

إننا ندين بشدة استهداف السكان المدنيين، الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي. ومع تسليمنا بان لإسرائيل شواغل أمنية شرعية واعترافنا بحقها في الدفاع عن النفس، فإننا نشعر بالجزع من الاستخدام غير المتناسب والعشوائي للقوة ضد السكان المدنيين العزل الذين لديهم خيار محدود للمأوى. كما ندين أعمال حماس وندعو إلى وضع حد عاجل لهجماتها الصاروخية المستمرة على المدن ومراكز السكان الإسرائيلية.

ولا يمكن لمجلس الأمن وعموم المجتمع الدولي أن يقفا موقف المتفرج من تلك الحوادث المأساوية. ويجب أن ينصب تركيز المجتمع الدولي على الوساطة للتوصل إلى وقف فوري لأعمال القتال، حتى فيما نضاعف جهودنا لإيصال الإغاثة الإنسانية إلى الآلاف الذين يعيشون تحت الحصار في الحيز المكتظ بالسكان لقطاع غزة. ولا يسعنا أن نغض الطرف عن الكارثة الإنسانية المتجلية والمتصاعدة. ونناشد المجتمع الدولي الاستجابة للنداء الذي وجهته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل حشد مبلغ ١١٥ مليون دولار لتلبية الاحتياجات العاجلة لسكان غزة إلى الغذاء والمياه والدواء وخدمات الصرف الصحي. والتبرع السخي بمبلغ ٤٧ مليون دولار الذي قدمته الولايات المتحدة يحظى ببالغ الترحاب.

كما نشيد بزيارة الأمين العام إلى المنطقة ونقدر كثيرا الإحاطة الإعلامية التي قدمها من رام الله صباح هذا اليوم، التي حدد فيها معالم المناقشات المكثفة التي ينخرط فيها في الوقت الحالي. وتتجه تلك المناقشات إلى التوصل إلى وقف القتال وبدء حوار ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

وترى جامايكا أن دوامة العنف ستستمر في حالة عدم التوصل إلى تسوية سياسية على أساس قرار وجود دولتين. ولا نزال ملتزمين بالتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل يعترف بقيام الدولة الفلسطينية في إطار حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ويضمن أمن إسرائيل. ولا بد أن يقوم التوصل إلى ذلك الحل على أساس تنفيذ كلا الطرفين لتدابير بناء الثقة.

ونتحمل مسؤولية جماعية عن معالجة تلك المشاكل الضاربة الجذور، وهي السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن المستدامين في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد روزينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على قيادتكم وأعمالكم بصفتكم رئيس مجلس الأمن خلال هذا الشهر المزدحم بالعمل بصورة خاصة. كما أود أن أشكر الأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح هذا اليوم.

وحينما شغلت غواتيمالا مقعدها في المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كانت ظلال النزاع الناشئ في سوريا والتوترات الطويلة الأمد بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية قد خفت إلى حد ما بسبب الأمل الذي بعثه في المنطقة ما يسمى

بالربيع العربي. وبالرغم من اننا لا نزال على اقتناع بان المطالب الشرعية للشعبين ستسفر في نهاية المطاف عن إحراز نتائج، فان أعمال العنف تتصاعد والانقسامات تزداد والكارثة الإنسانية تنمو. ويزداد حزننا بإضافة الحوادث الأخيرة في قطاع غزة إلى الحالة في سوريا والحالة في العراق وآثارها على البلدان المجاورة، مثل لبنان والأردن، والزيادة المفاجئة لأنشطة الجهاديين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وبالرغم مما قلته من فوري، لا تزال غواتيمالا ثابته في الاعتقاد بان الدبلوماسية والحوار أفضل سبيل لتحقيق الحل الطويل الأجل في جميع النزاعات التي تؤدي إلى تقويض الشرق الأوسط. ومع أن مدى التعنت الحالي وأعمال القتال يمكن أن تفيد بان ذلك من السذاجة بمكان، فإننا لا نزال نرى أن الحلول السياسية للنزاعات التي قسمت المنطقة لسنوات هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار الدائم وإمكانية العودة إلى المسار المفضي إلى إحراز التقدم.

على سبيل المثال، فإن ما يتبادر إلى ذهن كل منا، نظراً لدورها المركزي في المنطقة، هو العنف المتصاعد في إسرائيل وقطاع غزة. مرة أخرى، السكان المدنيون مهددون؛ مرة أخرى، نواجه روايات متناقضة فيما يتعلق بأصل العنف. وفي حين يتم التراشق بإطلاق الاتهامات وتبادل إلقاء اللوم، فإن ما شهدناه بذهول وفزع هو أعلى تكلفة خلفتها الأحداث وراءها، خاصة بالنسبة للسكان المدنيين الفلسطينيين العزل. ونحن لا نأسف بشدة للخسائر المادية والبشرية فحسب، بل إننا مقتنعون أيضاً بأن تلك الأعمال ستؤدي إلى مزيد من التصعيد للنزاع، فضلاً عن عواقب لا يمكن التنبؤ بها لكلا الطرفين.

وفي هذا السياق، نضم صوتنا إلى النداءات الملحة التي انطلقت من مختلف القطاعات من أجل الوقف الفوري لكل أعمال العنف، ونؤكد أن الحل الدائم الوحيد يجب السعي إليه عن طريق المفاوضات على أساس دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان في سلام داخل حدود آمنة.

إننا ندرك أن ثمة تحديات هائلة قد يجلبها الحل السياسي للأطراف، على الصعيدين الوطني والدولي. إلا أننا نؤكد أن هذا هو سبيل الخروج الوحيد الذي تبقى لنا. فاستمرار المسار الحالي سيؤدي فحسب إلى تعميق الخلافات ويحول دون بلوغ هدف السلام المنشود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد نيتزان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): على مدار اليوم، استخدمت بعض الدول الأعضاء وقتها أمام مجلس الأمن في توجيه الانتقادات لإسرائيل. وفي الحقيقة، أن تلك الدول هي من يستحق النقد. إنهم يجلسون في هذه القاعة ويصبون جام غضبهم وحزنهم، في حين أن العديد من تلك الدول نفسها مسؤول عن الكثير من الصراع الذي يحرق الشرق الأوسط.

ويسرني أن أرى ممثلة لبنان وقد أظهرت هذا الاهتمام بحقوق الشعب الفلسطيني. ولكن، قبل الحديث عن إسرائيل في هذه القاعة، هل لي أن أقترح عليها أن تلقي نظرة على مخيمات اللاجئين في مختلف أنحاء لبنان، حيث يحتجز الفلسطينيون في أسوأ الظروف في المنطقة؟ إنهم يخضعون باستمرار للعنف والتمييز المفرط والقهر الاقتصادي والاجتماعي.

وفي وقت سابق اليوم، استمعنا إلى إيران والمملكة العربية السعودية، الزوجين المتنافرين في الأمم المتحدة. هناك في المنطقة، يقاتل كل منهم الآخر في حرب بالوكالة في سوريا، هي المسؤولة عن مقتل ٠٠٠ ١٥٠ سوري، ولكن هنا في الأمم المتحدة تجمعهم صلة وثيقة للغاية. شيء واحد يجمعهما

– كلاهما مهد للإرهاب والتطرف في الشرق الأوسط، أحدهما أنشأ حزب الله والآخر أنشأ القاعدة.

وقد تعاونت إيران وقطر أيضا في تسليح حماس وتمويلها. وكل صاروخ يطلق باتجاه إسرائيل قد يحمل بصمة ”مع تحيات طهران“، في حين أن كل نفق من أنفاق الإرهاب قد يحمل علامة ”صنع بتبرع كريم من أمير قطر“.

وكما أنه لم يكن يكفي أنها مكنت من بناء شبكة الإرهاب تحت الأرض، تجلس هذه الدول هنا في المجلس وتدلي ببيانات ليس لها أساس في الواقع. وقد استخدم ممثل إيران في بيانه مصطلح ”الامتثال“، ودعا إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. ونظراً لأن بلده هو راعي الإرهاب الرئيسي في العالم، وأن لديه الآن ستة أسلحة نووية في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن، وأنه يقوم بتهريب الأسلحة إلى غزة في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن، لم أكن أدرك أن مصطلح ”الامتثال“ مألوف لدى إيران في الواقع.

أخيراً، وفي قائمة الدول الأعضاء تلك، كان لدى مصر أيضاً الكثير لتقوله عن حقوق الإنسان. ولأنها أصدرت حكماً بالإعدام على ٦٨٣ مصرياً في يوم واحد، وعوضاً عن ذلك، كان حرياً بمصر أن تستخدم وقتها بشكل أفضل بالاستثمار لصالح شعبها. والشيء نفسه ينطبق على جميع الدول العربية القمعية وبلدان حركة عدم الانحياز هنا في هذه القاعة – كوبا وجمهورية فنزويلا البوليفارية – والديمقراطيات الكبيرة – جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – التي تقمع حقوق شعوبها بوحشية وبلا رحمة. لقد حان الوقت لوضع حد للنفاق.

مرة أخرى، هذه الحرب في غزة لسنا نحن من اختارها. بل إنها كانت ملاذنا الأخير. لقد فرضتها حماس علينا، من خلال هجماتها الوحشية على المدنيين لدينا. إسرائيل لم تكن تريد هذه الحرب، وفي ثلاث مرات – ثلاث مرات مختلفة – وافقت إسرائيل على قبول وقف إطلاق النار، وفي كل مرة، كانت حماس ترفض وتطلق المزيد من الصواريخ. وكل صاروخ منها يوجه رسالة واضحة عالية الصوت: حماس مصممة على شن الحرب.

وكما قلنا من قبل، إسرائيل ليست لديها مصلحة في البقاء في غزة. إننا نقاتل في غزة، لكننا لا نقاتل أهالي غزة. مرة أخرى، المعادلة بسيطة للغاية. عندما يحل الهدوء في إسرائيل، سيكون هناك هدوء في غزة. وهدف عمليتنا القضاء على الصواريخ واغلاق أنفاق الإرهاب ونزع سلاح غزة من أجل استعادة الهدوء المستدام لشعب إسرائيل وأهالي غزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أي أسماء أخرى في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.